



سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني

2021

سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني

سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني

مجموعة خبراء

د. أيمن الراي، د. جوني عاصي، د. شداد العتيلي، د. عبد الرحمن التميمي

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر 2021

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-28-3



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2

هاتف: +970 2 297 3816

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: +970 8 288 0020

www.masarat.ps

masarat.ps@gmail.com

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين،

ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني

مجموعة خبراء

د. أيمن الرابي

د. جوني عاصي

د. شداد العتيلي

د. عبد الرحمن التميمي

المحتويات

7	مقدمة.....
9	سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني..... د. عبد الرحمن التميمي
41	الحقوق المائية الفلسطينية: الواقع المائي والحقوق والمفاوضات د. شداد العتيلي
67	السياسات الإسرائيلية للسيطرة على المياه الفلسطينية وخطة الضم د. أيمن الربابي
89	مستقبل الأمن المائي الفلسطيني..... د. عبد الرحمن التميمي
131	المشاريع الإقليمية وتبعاتها على الحقوق الفلسطينية للمياه..... د. جوني عاصي

مقدمة

يضم هذا الإصدار خمس أوراق بحثية متخصصة في مجال الأمن المائي الفلسطيني، أعدّها خبراء فلسطينيون، ضمن مشروع مستقبل الأمن المائي الفلسطيني في ظل التحديات، الذي ينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) بالشراكة مع مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (سي أم أي).

ويهدف هذا المشروع إلى دراسة الخيارات السياسية الداعمة للأمن المائي الفلسطيني في ضوء السيناريوهات المستقبلية، وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تناولت الأوراق الحقوق المائية الفلسطينية، والواقع المائي والحقوق والمفاوضات، ومستقبل الأمن المائي الفلسطيني، والسياسات الإسرائيلية للسيطرة على المياه الفلسطينية وخطة الضم، والمشاريع الإقليمية وتبعاتها على الحقوق الفلسطينية للمياه، إضافة إلى السيناريوهات الممكنة والمحتملة والمفضّلة، والسياسات المطلوبة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني.

ويبدأ الإصدار بورقة السياسات المتعلقة بتعزيز الأمن المائي الفلسطيني، تليها أربع أوراق مرجعية تتناول عددًا من المحاور ذات العلاقة.

يشار إلى أنه جرى تنظيم ورش متخصصة لمناقشة كل ورقة من الأوراق الخمس، بمشاركة خبراء فلسطينيين وعرب وشخصيات في مواقع المسؤولية في مجالي المياه والبيئة، وجرى تطوير الأوراق في ضوء الملاحظات والتوصيات التي خلصت إليها الورش.

وفي النهاية، يعرب مركز مسارات عن شكره للباحثين معدي الأوراق، ولكل من ساهم في إنجاح هذا المشروع.

مركز مسارات

سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني

د. عبد الرحمن التميمي

المدير العام لجمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وأستاذ الدراسات
الإستراتيجية والمستقبلية في جامعتي القدس والعربية الأميركية

سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني

د. عبد الرحمن التميمي

خلفية عامة

تعاقبت على إدارة قطاع المياه في فلسطين عدة إدارات منذ الحكم العثماني، فقد وقع هذا القطاع تحت إدارة الانتداب البريطاني ومن ثم الإدارة الأردنية (1948-1967) وصولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي لكامل فلسطين العام 1967، حيث ارتبط موضوع الأمن المائي الفلسطيني ارتباطاً عضوياً بالصراع السياسي مع الحركة الصهيونية منذ أكثر من قرن. ازدادت حدة هذا الصراع مع تطور المشروع الصهيوني وإنشاء دولة إسرائيل على أراضي فلسطين التاريخية، وقد أدى إنشاء هذه الدولة العام 1948 إلى توسع مطامعها في السيطرة على منابع نهر الأردن وتحويل مساره إلى ما عرف بالناقل القطري الإسرائيلي، واكتملت سيطرتها على الأحواض المائية الجوفية بعد احتلالها الضفة الغربية وأراضي عربية أخرى؛ مما أدى إلى سيطرتها الكاملة على كل مصادر المياه المتاحة للشعب الفلسطيني.

انطلقت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ثم أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية، وفقاً لاتفاق إعلان المبادئ، الذي تضمن قضايا تتعلق بالمياه، إحدى القضايا الجوهرية. استمرت المفاوضات حول الاتفاقية المرحلية خلال الفترة 1993-1995 أو ما عرف بمفاوضات طابا حيث جرت أو (أوسلو 2) كما تعرف، حيث نصت الاتفاقية تأسيس سلطة حكم ذاتي خلال لمدة انتقالية تمتد إلى العام 1999 موعد انطلاق مفاوضات الوضع الدائم التي أُجلت القضايا الجوهرية إليها.

كانت القضايا المؤجلة هي: الحدود، واللاجئون، والقدس، والمستوطنات، والمياه. اعترفت إسرائيل بحقوق المياه للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وأجلت تعريف الحقوق إلى

المفاوضات النهائية. غير أن عدم انتهاء المرحلة الانتقالية أدى إلى تفاقم الأزمة المائية؛ بسبب زيادة أعداد السكان، وتدهور كمية المياه ونوعيتها في قطاع غزة، وتنامي الطلب على المياه للقطاع الزراعي وقطاعات أخرى.

نُظمت قضايا المياه والصرف الصحي في اتفاقية أوسلو، ضمن البند 40 من الملحق الثالث للاتفاقية الذي حمل العنوان «المياه والمجاري». تضمّن البند اعترافًا إسرائيليًا بحقوق الفلسطينيين في المياه في الضفة الغربية، وأجلّ تحديد هذه الحقوق إلى مفاوضات الوضع النهائي. كما حدد هذا البند تخصيص المياه، بالمحافظة على الاستخدام القائم، وتضمّن تعهدات إسرائيلية بتوفير 28.6 م³ كاحتياجات ملحة عقب توقيع الاتفاقية. بقيت قضية السيطرة على المصادر وحقوق المياه القضية الجوهرية في قطاع المياه، واستمرت السيطرة الإسرائيلية على مختلف المصادر، وارتهن الجانب الفلسطيني للموافقات الإسرائيلية، إما في لجنة المياه المشتركة أو في الإدارة المدنية، واقتصرت الإدارة الفلسطينية لما مجموعه 118 مليون متر مكعب من الآبار والينابيع، فقد قُسم الحوض الجبلي في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض (شقي، وغربي، وشمال شرق). لم تتطرق الاتفاقية المرحلية والبند 40 للمياه في حوض نهر الأردن، ولا للحوض الساحلي الممتد أسفل قطاع غزة، ورد ذكر غزة في الملحق 8 للبند 40 الذي يقضي بأن يتم نقل 5 م³ من المياه لقطاع غزة، على أن يتم تزويد الكمية من مصادر التحلية مستقبلاً.

أسس البند 40 مفهوم اللجنة المائية المشتركة كإطار يتم من خلاله إقرار المشاريع في داخل حدود الضفة الغربية، واستغل الإسرائيليون ذلك لتقديم مشاريع المستوطنات لإقرارها؛ كوسيلة لشرعنة المشاريع لمستوطنات غير قانونية وغير شرعية، ولكن الجانب الإسرائيلي كان دوماً يتمسك بأن الاتفاقية تنصّ على أن جميع المشاريع داخل حدود الضفة لا بد من إقرارها في اللجنة، وأصبح الجانب الإسرائيلي يقدم قائمة المشاريع الخاصة بالمستوطنات مقابل الموافقة على المشاريع الفلسطينية.¹

استغل الجانب الإسرائيلي في اللجنة المشتركة «الفيثو»، ورهن الموافقة على المشاريع الفلسطينية بتقديم كل وثائق المشروع، وكل شاردة وواردة فيه، بما يسمى بالطلب الفلسطيني إلى اللجنة المشتركة من أجل الحصول على الموافقة التي تطلبها أيضًا الجهات المانحة التي ربطت التمويل بالحصول المبدئي على الموافقة الإسرائيلية. وأصبح الموقف الفلسطيني شبيهًا بوقوف الكرام على باب اللثام! وكانت المماطلات الإسرائيلية والتسويق

1 ربي عنتاوي، «اللجنة الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة» تحت مجهر آفاق البيئة والتنمية، آفاق البيئة والتنمية، bit.ly/3iylj17:2013/8/27

والابتزاز من أجل الحصول على موافقات للمشاريع الإسرائيلية داخل الضفة الغربية هي شعار اللجنة المشتركة. سيطر الجانب الإسرائيلي من خلال اللجنة المشتركة على قطاع المياه، ورهن الموافقات المتعلقة بمشاريع المياه بالابتزاز للموافقة على مشاريع الاستيطان المائية؛ وهذا ما دفع الجانب الفلسطيني إلى الانسحاب من اللجنة المشتركة الخاصة بالمياه العام 2010. وعلل د. شداد العتيبي، رئيس سلطة المياه حينها قراره بالانسحاب بقوله: إن اللجنة المشتركة سبب رئيس في إعاقة تطوير قطاع المياه، وعدم احترام قرارات رفض المشاريع الاستيطانية، والهيمنة على اللجنة؛ الأمر الذي خلق صعوبات في تأمين الاحتياجات الفلسطينية من المياه والحفاظ على أمنهم المائي.

أبعاد المشكلة

مع إنشاء السلطة الفلسطينية تم إصدار قرار رئاسي رقم 90 لسنة 1995، يتعلق بإنشاء سلطة المياه وإصدار قانون المياه رقم 2 لسنة 1996، وتعديلاته بالقانون رقم 3 لسنة 2002، حيث هدف القانون إلى إدارة مصادر المياه وتطويرها، وزيادة طاقتها، وتحسين نوعيتها، وحفظها وحمايتها من التلوث، وأعطى سلطة المياه صلاحيات إدارة مصادر المياه.

استمرت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية ولم تنته، وبتغير الوضع السياسي بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في سبتمبر 1993، والاتفاقية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة العام 1995، فقد قضت الاتفاقية المرحلية «أوسلو 2» في البند 40 من الملحق الثالث «بروتوكول التعاون الاقتصادي» بأن الحقوق المائية من المواضيع المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وبموجب هذه الاتفاقية «بند 40» تم تأسيس لجنة المياه المشتركة التي يتم من خلالها التعامل مع مشاريع المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية، سواء الفلسطينية أو المشاريع المرتبطة بالمستوطنات، من خلال موافقة هذه اللجنة المشتركة على إصدار التصاريح لهذه المشاريع، حيث تم إتباع موافقة اللجنة المشتركة بموافقة الإدارة المدنية على تنفيذ مشاريع المياه؛ مما أوجد حالة أدت إلى عرقلة تنفيذ هذه المشاريع، حتى وصفت سلطة المياه الفلسطينية هذه اللجنة بأنها لجنة عراقيل وتأخير.

كان من المفترض حسب الاتفاقية المرحلية نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني لكافة الشؤون المدنية، بما في ذلك المياه، ووضع دائرة مياه الضفة الغربية تحت إشراف السلطة الفلسطينية ومسؤوليتها، إلا أن ذلك لم يحدث، إذ بقيت هذه الدائرة تحت إشراف ضابط المياه في الإدارة المدنية وصلاحياته.

نظرًا لارتباط قضية المياه بالوضع السياسي الفلسطيني والإقليمي، فإن حل المشكلة مرهون بالتطورات السياسية. في العام 2020 ارتفع عدد السكان الفلسطينيين إلى قرابة 5 ملايين نسمة، ثلاثة ملايين في الضفة ومليونان في غزة، وهناك قرابة 7 ملايين فلسطيني في الشتات. أما كميات المياه المتاحة فقد بقيت تقريبًا كما كانت عليه عام توقيع الاتفاقية (العام 1995)، إذ كان تعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قرابة 2.8 مليون نسمة. تظهر الأرقام أن عملية السلام أدت إلى هبوط حصة الفرد الفلسطيني من مياهه، بدلًا من زيادتها! وذلك بسبب الإجراءات الإسرائيلية وتعقيدها، كما أن نوعية المياه المتاحة في قطاع غزة ما تزال غير صالحة للاستهلاك الآدمي، إذ تشير التقارير أن 97% من مياه الحوض الساحلي غير صالحة للاستهلاك البشري.¹

ولمواجهة تزايد الطلب على المياه لم يكن متاحًا أمام الفلسطينيين سوى التوجه لشراء المياه من الشركة الإسرائيلية، حتى بلغت الكمية المشتراة في العام 2019 حوالي 85.5 مليون متر مكعب، وأصبحت إسرائيل المسيطرة على المياه الفلسطينية تبيعها لهم، وفوق هذا كله تقوم به إسرائيل باقتطاعات مالية؛ بحجة خصم تكاليف معالجة مياه المجاري التي تنساب من داخل الضفة، حيث تقطع إسرائيل سنويًا ما مجموعه 120 مليون شيكل من الأموال التي تجمعها إسرائيل من الضرائب للسلع المستوردة للسلطة الفلسطينية مقابل نسبة لهم، وبذلك تصل فاتورة المياه السنوية إلى أكثر من 100 مليون دولار، كأثمان مياه وكقيمة معالجة لمياه الصرف الصحي داخل إسرائيل، يدفعها الفلسطينيون للمحتل الذي يسرق مياههم!

بلغ عدد المستوطنين قرابة 750 ألفًا، قرابة نصفهم في القدس الشرقية، والنصف الآخر في الضفة، يتاح لهم قرابة 70 مليون متر مكعب، أي أكثر من نصف الكمية التي تتاح للفلسطينيين في الضفة. وبمقارنه نسب الاستهلاك المنزلي يصل استهلاك الفرد الإسرائيلي قرابة 300 لتر يوميًا مقارنة بـ 80 لترًا للفرد الفلسطيني، وأكثر من 600 لتر للمستوطن، مع أن العديد من التجمعات الريفية الفلسطينية لا تزيد كميات المياه المتاحة لهم عن 20 لترًا للفرد يوميًا.

وفي غزة تشكّل الأزمة المائية عنصرًا مركزيًا في الأزمة الإنسانية الحالية في غزة؛ فمنذ العدوان الإسرائيلي في العام 2014، هناك 1.2 مليون نسمة في غزة (حوالي 3/2 من السكان) يعانون من عدم توفر المياه، ولا توجد كهرباء كافية لمعالجة مياه الصرف الصحي أو ضخها. ويتعرض

1 Gaza in 2020 A liveable place?, UNRWA, Aug 2020: bit.ly/3l9Hw0l

خزان المياه الجوفية الساحلي، الذي يُمدّ غزة بغالبية مياهها للضح الزائد، بمعدل ثلاثة أضعاف قدرته؛ مما أسفر عن تلوثه بمياه البحر ومياه الصرف الصحي غير المعالجة. وفي الوقت الحالي فإن 97% من المياه المسحوبة من الخزان غير صالح للشرب، ولا يحصل على مياه شرب مأمونة إلا 10% من سكان غزة. وتعتبر المياه الملوثة، والافتقار إلى الصرف الصحي السببين الرئيسيين لما نسبته 26% من مجمل الحالات المرضية في غزة (انظر هدف التنمية المستدامة 3). بناءً على ذلك، فإن مشكلة التلوث ستصبح مشكلة يتعذر حلها في أقل من أربع سنوات. ولهذا فإن 85% من الفلسطينيين في غزة يعتمدون على الخدمات الخاصة لتحلية المياه اللازمة للشرب والطهي، والتي تُكلفهم خمسة أضعاف تكلفة المياه التي يحصلون عليها من شبكات البلدية. علمًا بأن نسبة المرخص من مقدمي تلك الخدمات هو أقل من النصف، هذا فضلًا عن تلوث 68% من المياه التي توفرها هذه الخدمات.

إذا بقي الوضع على ما هو عليه، سينهار الأمن المائي وتحدث كارثة بيئية في قطاع غزة، ونقص في الاحتياجات في الضفة الغربية؛ مما يهدد الأمن الغذائي الهش أصلًا، ونصبح مجرد زبائن لشركات التحلية الإسرائيلية.

مواقف الأطراف الفاعلة

أولاً: الموقف الفلسطيني

حددت اتفاقية أوسلو قضايا الحل النهائي بالقدس، والمستوطنات، واللجئين، والحدود، والمياه. ولعل مفاوضات المياه هي الوحيدة التي لم تتوقف؛ كونها ترتبط بالعمل اليومي، فقد اضطر الطرف الفلسطيني للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي على كل صغيرة وكبيرة فيها، واتسعت هذه المفاوضات لتشمل حتى نقل المعلومات عن الآبار من الجانب الفلسطيني إلى الإسرائيلي، في إطار ما يعرف باللجنة المشتركة واللجان الفنية المنبثقة عنها.

نحن الآن على عتبة المفاوضات المباشرة التي من المفترض أن تكون نهائية، مع التحفظ على الظروف التي جاءت فيها هذه المفاوضات ووضع الجانب الفلسطيني من حيث الانقسام وهشاشة الإجماع الفلسطيني على هذه المفاوضات. تأتي هذه المفاوضات المرتقبة في سياق فلسطيني مختلف عن الظروف التي أبرم فيها اتفاق أوسلو، فالطرف الفلسطيني لديه الآن مؤسسات تستطيع -أو من المفروض أنها تستطيع- إيجاد إستراتيجية تفاوضية حول المياه، كما أن النوايا الإسرائيلية وفهمها للاتفاقيات قد اختلفت لعقد من الزمن تقريبًا؛ ولهذا فإن نقطة البداية الفلسطينية في التفاوض حول المياه «يجب البدء بها» انطلاقًا من أنّ التفاوض

ليس هو الحديث أو الحوار أو اكتشاف النوايا، بل هو الإستراتيجية المحددة التي يجب الالتزام بها وقياس مدى جدية الطرف الآخر، ولهذا فإننا نستطيع القول إن البداية هي أن نذهب بما نريد لا أن نناقش ما يتم عرضه علينا.

بعد هذا العرض الاستهلاكي فإننا نرى أن التفاوض على قضايا المياه يتم في الإطار الآتي:

- الارتباط الوثيق بين موضوع المياه والسيادة الوطنية وكيونة الدولة، وحققها في السيطرة على مصادرها المائية، وأن التعاون يتم على المياه المشتركة لا على الوطنية.
- الارتباط الوثيق بين موضوع المياه وقضايا الحل النهائي الأخرى، فهناك ارتباط عضوي بين حل قضية اللاجئين والنازحين والمياه، وكذلك الأمر بالنسبة للحدود، فنهر الأردن هو سياسي ومصدر مياه، والقدس تشكل ثقلاً جغرافياً ومائياً وديمغرافياً لا بد أن يؤخذ بالحسبان، ومياه المستوطنات ليست في الحسبان الفلسطيني؛ الفرضية الأساسية أنه لا وجود لمثل هذه المستوطنات في الحل النهائي، والأمر أيضاً ينطبق على الترتيبات الأمنية النهائية؛ فلا يجوز بأي لحظة أن نقبل ارتباط أي ترتيبات أمنية بحرية وصولنا إلى مصادر المياه.
- الحقوق في نهر الأردن تشمل حق الاستفادة والتخزين والمجاورة والإدارة، وفقاً للقانون الدولي، واقتداءً بالاتفاقيات الدولية المشابهة.
- وجوب ارتباط أي ترتيبات انتقالية بجدول زمني يحدد فيه الإنجاز لكل مرحلة، ولا بد من جعل مدة هذه الترتيبات في أقصر حدّ ممكن.
- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى، والذهاب بملف يمكن التسلح به في الحالات المشابهة.
- الأمر المهم جداً والذي لا بد من التحضير له بشكل كبير وبمستوى مهني عالٍ، وهو ملف يتعلق بالأمن القومي بامتياز؛ هو ملف التعويض فقد حرمت إسرائيل الجانب الفلسطيني من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي محركها الرئيس هو المياه لمدة تزيد على ستة عقود، بالإضافة إلى كميات المياه التي استُخدمت بشكل مباشر.
- عدم الخوض في التفاصيل، والاكتفاء بالحديث عن المبادئ، والتركيز على أن ما سينتج عن هذه المفاوضات هو دولة ذات سيادة واستقلالية تامة، لها الحق في إدارة مصادر المياه الوطنية بشكل تام.

بعد ذكر هذه الملامح الأساسية للتفاوض حول قضية المياه، لا بد من فتح نقاش وحوار جدي في الأوساط الفلسطينية حول المدخل السليم والآلية التي يجب اتباعها، فهناك جدل حول المدخل الواجب اتباعه في مثل هذا الملف، وهو المدخل القانوني أم السياسي أم مدخل الحق الإنساني، أم الدمج بينها جميعها. وهنا أعتقد أن التركيز على مبدأ السيادة السياسية والولاية القانونية لدولة فلسطينية هو المدخل الأسلم، أما التفسير والتغييرات الفنية فلا بد من أن يُسهم بها أساتذة في القانون والعلوم.

ثانيًا: الموقف الإسرائيلي

تتكرت إسرائيل ولا تزال تتنكر للحقوق المائية الفلسطينية في مجاري الأحواض المائية المشتركة، الجوفية منها والسطحية، بما في ذلك حوض نهر الأردن، وتدعي بأن كافة مصادر المياه العذبة المتجددة في تلك الأحواض قد أصبحت مستخدمة بالكامل، ولم تعد توجد مياه زائدة عن الحاجة للتفاوض حولها، وبأن التفاوض لا يمكن أن يكون حول مياه غير موجودة، وبأن التفاوض يجب أن يتركز على التعاون بين الفلسطينيين والإسرائيليين، للبحث عن مصادر مياه إضافية غير تقليدية، لفائدة الطرفين، رغم أن الإسرائيليين يعرفون أزمت العطش وكوارث التلوث المتفاقمة سنة بعد سنة التي تعيشها معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ويدركون جيدًا طبيعتها وأبعادها ومخاطرها، وتأثير ذلك على الأوضاع الفلسطينية المعيشية والصحية مجملها، وعلى الجهود المبذولة لتحقيق السلام المبني على احترام حقوق الآخرين، وفي مقدمتها حقوق المياه.

من خلال الممارسات الإسرائيلية والخطط المنشورة، فإن إسرائيل ترى أن الحل لمشكلة الاحتياجات هو تزويد الفلسطينيين من محطات التحلية وعلى أسس تجارية، وأن المياه الجوفية تخصص في الضفة الغربية لتطوير الاستيطان ولحاجات الفلسطينيين بشكل محدود ومسيطر عليه.

ثالثًا: الموقف الدولي

يتلخص الموقف الدولي في أنه يركز على أربعة محاور:

- التعاون الإقليمي بين دول الإقليم، وهذا يظهر جليا في دعم كثير من الدول للمشاريع الإقليمية.
- الموقف الدولي، ولا سيما البنك الدولي، يتحدث عن الاحتياجات لا عن الحقوق.

- كثير من الدول تدفع إلى خصخصة المياه؛ لأن هذا سيرفع الحرج السياسي في المشاريع الإقليمية، ويتم التعاون على أسس تجارية.
- غياب أي موقف دولي واضح من الحق الفلسطيني كدولة مشاطئة لنهر الأردن.

رابعًا: موقف القانون الدولي

بسبب أن الإقليم غير مستقر، نرى من الضروري أن يكون تعريف الأمن المائي الفلسطيني أولاً من خلال القانون الدولي. هذا مع العلم أن القانون الدولي للمياه تضمّن في تطوره مفهوم الأمن المائي¹، وأن الحالة الفلسطينية هي حالة صراع دولي؛ وبذلك فهي حالة قانون دولي. لهذا فإن التفكير بإستراتيجية فلسطينية لا بد أن ينطلق من القانون الدولي لحق تقرير المصير، والقانون الدولي للاحتلال، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للمياه العابرة للحدود القومية (الأحواض السطحية والجوفية، والأحواض الجوفية فقط)، والقانون الدولي البيئي. كل ذلك بهدف ضمان المياه في عناصرها الثلاثة: الكمية، والجودة، والوصول إلى المياه (Access).

أما فيما يخص الدينامية الإقليمية، فنرى ضرورة التمييز بين الدول العربية ودول المحيط مثل إيران وتركيا وأثيوبيا. وداخل الدول العربية نرى أن تُعطى العلاقات مع مصر والأردن والعراق أهمية إستراتيجية؛ لما تملكه هذه الدول من تأثير مباشر على الضفة وغزة: «علاقات إستراتيجية مع مصر والأردن والعراق، وعلاقات تجارية مع باقي العالم».

أ. حق تقرير المصير هو الأساس في القانون الدولي

حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والذي تم التأكيد عليه في قرار محكمة العدل الدولية الخاص بالجدار العام 2004 فيما يخص إقليم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. ويتفرع عن هذا الحق مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية بما في ذلك الموارد المائية (قرار الجمعية العامة 1803 من العام 1962) وهو مبدأ عرفي ملزم لكل الدول. ولا بد من التنويه إلى أنه في قرار 2625 للجمعية العامة اعتبر حق تقرير المصير من المبادئ الأساسية للعلاقات السلمية بين الدول، كما تم التأكيد عليه لاحقاً بأنه قاعدة أمرّة، أي أن انتهاكه هو انتهاك لأسس النظام القانوني الدولي.

هنا، نقترح أن تتوجه القيادة الفلسطينية، من خلال الجمعية العامة، إلى محكمة العدل

1 Even though water security is a relatively recent concept it was latent in the process of the evolution of international water law” Kuokkanen T “Water Security and International Law” PER / PELJ 2017(20) – DOI, p 3: bit.ly/3BeVcgF

الدولية، كما حصل في قرار الجدار، للمطالبة هذه المرة بقرار استشاري يخص استمرارية الاحتلال، وأثره على العلاقات الدولية السلمية، تماماً كما كان مع قرار ناميبيا في العام 1971. وهذا التوجه أصبح مُلحاً مع الخطوات الإسرائيلية بخصوص الضم الإقليمي. »

ب. **القانون الدولي الإنساني** الذي يفترض أن الاحتلال هو مؤقت وأنه مؤتمن على الموارد الطبيعية للشعب الذي يخضع للاحتلال. تتعمد إسرائيل تحييد القانون الدولي في موضوع المياه والموارد الطبيعية وترتكز على اتفاقيات أوسلو ذاتها، وبالتحديد على طابعها الانتقالي، كما نرى في قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص المحاجر (09/2164)، كانون الأول/ديسمبر 2011).

وهنا، يمكن للسلطة التوجه إلى الجمعية العامة لاتخاذ قرار يطالب الدولة الراعية لاتفاقيات جنيف أن تدعو إلى مؤتمر للأطراف السامية، كما حصل في العام 1998، للضغط على إسرائيل. ومن المهم عدم ربط ذلك بمسار المفاوضات، إذ أُلغيت الجهود الفلسطينية في تفعيل مؤتمر الأطراف السامية عشية محادثات كامب ديفيد 2000.

ج. **القانون الدولي لحقوق الإنسان**، حيث هناك إقرار بحق في المياه كحق إنساني، بمعنى أن يعطى الجميع الحق المتساوي بالوصول إلى المياه، وبالتحديد المجموعات التي هي في وضع اقتصادي اجتماعي هش، مثل التجمعات البدوية في مناطق (ج). ففي وادي صعب شرقي القدس يدفع المواطنون الفلسطينيون ثلاثة أضعاف ما يدفعه المستوطن في «معالي أدوميم».

هنا، ووفق قرار قانونية وعدم قانونية السلاح النووي 1996 لمحكمة العدل الدولي، اعتُبر القانون الدولي لحقوق الإنسان قانوناً عاماً *lex generalis* والقانون الدولي الإنساني قانوناً خاصاً *lex specialis*؛ بمعنى أن القانونين يشكلان معاً قانون الصراع، ويجب تفسير قانون حقوق الإنسان انطلاقاً من القانون الخاص، أي القانون الدولي الإنساني.

د. **القانون الدولي للمياه العابرة للحدود**، حيث سميّز بين أحواض المياه الجوفية في جبال فلسطين الوسطى وفي الساحل ومياه نهر الأردن. بالنسبة إلى المياه الجوفية، في جبال فلسطين الوسطى فلسطين هي في أعلى المياه المشتركة، بينما في الساحل فلسطين هي في أسفل المياه المشتركة. لم يتم التطرق إلى المياه الجوفية المستقلة عن مياه سطحية إلا متأخراً، فرابطة القانون الدولي - وهي مؤسسة خاصة - لم تذكر ذلك في قواعد هلسنكي للمياه العام 1966 وأثارت الموضوع فقط في قواعد سيئول العام 1986. وُضع

موضوع المياه الجوفية على أجندة لجنة القانون الدولي فقط في العام 2002 وطرحت اللجنة مشروع مواد اتفاقية المياه الجوفية العام 2008.

وبالاستناد إلى هذه المواد، يوجد المادة الثالثة التي تؤكد على السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، حيث تعامل المياه بأنها شبيهة بموارد أخرى مثل النفط والغاز الطبيعي. هذا يختلف عن موقف اتفاقية العام 1997 التي تتبنى السيادة المحدودة. هناك غموض فيما إذا كانت هذه المواد تسود في حالة اتفاق سابق، ولا يوجد في اتفاقيات أو سلو أي توضيح للحقوق الفلسطينية المائية؛ مما يعني أن المفاوضات الفلسطينية يستطيع الاعتماد على المادة الثالثة في هذا الموضوع. بالنسبة للمياه الجوفية أو لمياه نهر الأردن، فالاستخدام السابق الذي تدعيه إسرائيل غير مقبول، حتى ولو أسندته إلى مبدأ عدم إلحاق ضرر، وكأنه المبدأ الأساسي؛ لأن المبدأ الأساسي هو الاستخدام المنصف والمعقول، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في قرارها الأوروغواي ضد الأرجنتين العام 2010. يفترض هذا المبدأ الأخذ بعين الاعتبار لعدة عوامل ولا يوجد هناك تفضيل لأي من الاستخدامات.

يرى جوزيف ديلابينا، أستاذ في القانون، أن جميع المجتمعات الوطنية في وادي الأردن قد قبلت مبدأ الاستخدام المنصف والعدل، فقد صادقت الأردن ولبنان وسوريا على هذه اتفاقية الأمم المتحدة العام 1997 التي تعطي هرمية لصالح هذا المبدأ. كما أنه في إعلان المبادئ المتفق عليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1993 تم اعتماد صراحة المبدأ القانوني «الاستخدام المنصف» كأساس لحل نزاعاتهم حول المياه.¹

السيناريوهات المحتملة والمفضلة والممكنة

السيناريو الأول: سيناريو بقاء الوضع على ما هو (صراع متذبذب)

هذا السيناريو تترتب عليه سيناريوهات (تداعيات) فرعية:

- الفجوة بين العرض والطلب في ظل النمو السكاني المرتفع في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مزيد من تحكم إسرائيل بمصادر المياه وازدياد حاجة الفلسطينيين لشراء مياه من إسرائيل؛ الأمر الذي سيكون له تبعات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الفرض على الفلسطينيين تحت وطأة الحاجة للذهاب إلى سيناريو التحلية والمشاريع الإقليمية؛ الأمر الذي له تكلفة اقتصادية وسياسية كبيرة.

1 Joseph W. Dellapenna, The Role of Law in Resolving Conflicts and Promoting Cooperation over Water in the Jordan Valley, 1989.

- هيكلية المؤسسات المائية الفلسطينية، بما يخدم السياسة الإقليمية والإسرائيلية، تحت ضغط الحاجة للمياه.
- إبقاء مناطق السلطة الفلسطينية الحديقة الخلفية.
- زيادة أسعار المياه بشكل كبير ومتسارع خصوصًا إذا ما تم شراء مياه محلّة من إسرائيل.
- يتبين من مصفوفة التأثير المتبادل¹ أن التحلية هي التي ستكون المؤثر الرئيس على اتجاه العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وهذا يتطابق مع ما يلي:
- قبول السلطة الوطنية بتوقيع مذكرة تفاهم في ديسمبر 2013 بمبدأ شراء المياه (وهي ستكون مياهًا محلّة بالمؤكّد).
- الرغبة الشديدة لدى إسرائيل بتسويق منتوجها من المياه المحلّة.
- تزايد الضغط من الممولين لغرض خيار التحلية على غزة والضفة الغربية (مشروع محطات التحلية في غزة، ومشروع قناة البحرين).
- زيادة التعاون بين القطاع الخاص الفلسطيني والإسرائيلي سيوجد شبكة من العلاقات لا يمكن تفكيكها، وستكون العامل الأساسي في الضغط على السياسات الحكومية وصناع القرار.
- وفي الاستنتاجات سيتم توضيح التأثير الرئيس لموضوع التحلية على الحقوق المائية الفلسطينية.
- يبدو أن هذا السيناريو سيستمر إلى مدة طويلة، وهو في الوضع الحالي الأكثر احتمالًا وذلك لعدة أسباب منها:
- فوز بايدن واحتمالية عودة مشاريع الوكالة الأميركية للمساعدات (USAID) التي تركز على تحسين الوضع القائم والتعاون المشترك بين إسرائيل والسلطة، بدون التطرق لموضوع السيادة أو الحقوق.
- استعداد السلطة العودة للتفاوض؛ وهو الأمر الذي يعني استمرار الوضع المائي وفق ترتيبات أوسلو، انتظارًا لنتائج المفاوضات، خاصة أن المياه هي إحدى قضايا التفاوض حول الوضع النهائي.

1 تم عمل مصفوفة خاصة للتأثير المتبادل.

- معظم الدول المانحة والاتحاد الأوروبي يرى أهمية تحسين أوضاع الخدمات والبنية التحتية دون التطرق إلى الحقوق.
- نمو الاستيطان سيجعل إسرائيل متمسكة بالسيطرة على مصادر المياه والدفع بالفلسطينيين نحو شراء مياه محلاة من شركات إسرائيلية، وخاصة أن الولايات المتحدة تدفع نحو هذا الحل.
- إذا ما استمر الوضع كما هو، ستقوم العديد من الدول المانحة بالتركيز على حل مشكلة المياه المعقدة في قطاع غزة، من خلال زيادة الكميات من محطة عسقلان الإسرائيلية.

السيناريو الثاني: انهيار السلطة

بعد تسارع النقاش في الأوساط الأكاديمية والرسمية حول جدوى حل السلطة الفلسطينية، وبفعل عوامل التآكل العديدة في بنية هذه السلطة؛ ظهرت أسئلة عدة حول آليات التكيف وتعبئة الفراغ ما بعد الانهيار أو كما يسمى «اليوم التالي»، فقد كان هدف هذه الورقة الإجابة عن سؤال ماذا عن الخدمات الأساسية «المياه مثلاً» بعد انهيار السلطة؟

على الرغم من أنه لا يوجد ما يدل بشكل قطعي على حتمية انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها، إلا أن هناك مؤشرات لا بد من أخذها بعين الاعتبار، قد تشير إلى أنه يمكن أن تنهار، ليس بقرار من أحد، فالعمرات الضخمة لا تنهار بقرار، ولكن بتصدعات قد تكون مرئية أو غير مرئية، ومن المؤشرات التي قد تثير الانتباه وتعطي إشارات بأن السلطة الفلسطينية هي في مراحل أقرب إلى الانهيار، كالمؤشرات الاجتماعية، مثل إحساس مجموعات واسعة بالاضطهاد والتهميش، وتنامي ظاهرة العنف غير السياسي، والمؤشرات الاقتصادية كتنامي الفقر وغياب التوازن في التنمية الاقتصادية، والمؤشرات السياسية، وهي الأهم، كفقْدان الشرعية في نظر قطاع كبير من السكان، وتدهور للخدمة العامة وانسداد الأفق السياسي، وفشل المشروع، وتغول الأجهزة الأمنية، وضعف الأحزاب، وتنامي النخب غير المسيّسة، والتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، وعدم تجديد الشرعيات للمؤسسات المختلفة.

من هنا يمكن فهم أن آليات انهيار السلطة قد يسهم فيها أكثر من عامل، وقد تأخذ أكثر من شكل؛ بالتالي فإن الباب مفتوح على احتمالات كبيرة لتداعيات هذا الانهيار، وفقاً لآلياته وشكله والقوى التي من خلفه والمدة الزمنية التي يستغرقها وعوامل أخرى. فمثلاً يرى إبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية، أنه «بالرغم من أن السلطة تأسست بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير إلا أننا لا نعتقد أنه يمكن إنهاء السلطة بقرار من المجلس

المركزي أو أية جهة في المنظمة، لأن السلطة تمردت على المنظمة وباتت تسير بقوة دفع غير مستمدة من المنظمة، بل من الجهات المانحة والاتفاقات التي وقعتها السلطة ذاتها مع إسرائيل والجهات الخارجية. وفي حالة صدور قرار فلسطيني بحل السلطة فإن جهات فلسطينية مستعدة لتولي أمر السلطة بعيداً عن منظمة التحرير، كما أن أي حديث عن حل السلطة لن ينسحب على السلطة القائمة في قطاع غزة».

ومن زاوية أخرى، يرى جورج جقمان، أكاديمي في جامعة بيرزيت، أن انهيار السلطة قد يأتي بسبب استنفاد مهمتها «أزمة السلطة تكمن في أنها لا تستطيع أن تحكم لفترة متناهية دون أفق مرئي وواقعي للوصول إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني المعنن للدول ذات السيادة، فالاسم الرسمي للفترة ما بعد إنشاء السلطة الفلسطينية هو المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تستمر حتى 1999 تنتهي بمفاوضات الحل النهائي». بالتالي حسب جقمان فإن «الغاية من إنشاء السلطة انتهت وتآكلت مشروعيتها» (جقمان، 2013).

تهدف هذه الورقة إلى محاولة بيان الآثار المترتبة على انهيار السلطة على قطاع البنية التحتية، لا سيما قطاعي المياه والطاقة، وهما يشكلان أهم احتياج أساسي للمواطنين، كما أن هذه الدراسة ستبين الآليات المؤسسية التي يمكن أن تنشأ في محاولة للتكيف مع الانهيار، وستبين سلبيات هذه الآليات وإيجابيات التي ستملاً الفراغ الناشئ من الانهيار.

من البديهي أن تتأثر كل مناحي الحياة جراء انهيار السلطة، وفي حالة قطاع البنية التحتية فإن أكثر القطاعات المتأثرة هو قطاع المياه لارتباطه بحياة الناس اليومية.

كان من المفترض حسب الاتفاقية المرحلية، وبموجب قرار، نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني لكافة الشؤون المدنية بما في ذلك المياه، ووضع دائرة مياه الضفة الغربية تحت إشراف ومسؤوليات السلطة الفلسطينية، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث بقيت هذه الدائرة تحت إشراف وصلاحيات ضابط المياه في الإدارة المدنية.

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية تم إصدار قرار رئاسي رقم 90/ لسنة 1995، يتعلق بإنشاء سلطة المياه وإصدار قانون المياه رقم 2/ لسنة 1996، وتعديلاته بالقانون رقم 3/ لسنة 2002، حيث هدف القانون إلى تطوير مصادر المياه وإدارتها، وزيادة طاقتها، وتحسين نوعيتها، وحفظها، وحمايتها من التلوث، وأعطى سلطة المياه صلاحيات إدارة مصادر المياه.

ومع بداية عمل سلطة المياه، قامت هذه السلطة بالدور المركزي في تجهيز مخططات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، إضافة إلى مشاريع حفر آبار المياه الإنتاجية، بموازات

مالية ضخمة ممولة من الدول المانحة، ومنها ما يزيد عن حفر 12 بئرًا إنتاجيًا. قامت سلطة المياه بتسليم إدارتها لدائرة مياه الضفة الغربية بعد تدعيم كادرها الوظيفي المعين في عهد «الإدارة المدنية»، ضمن خطة لبناء مصلحة المياه الوطنية كمؤسسة مسؤولة عن كل ما يتعلق بإنتاج ونقل وشراء المياه بالجملة، إلا أن إشراف الإدارة المدنية ورفضها للالتزام بنقل صلاحيات دائرة مياه الضفة الغربية للسلطة؛ دفع السلطة إلى استصدار قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني العام 2010 بنقل الموظفين المعينين في عهد الإدارة المدنية بقرار أحادي الجانب إلى سلطة المياه، واعتبار الموظفين الذين تم تعيينهم من قبل السلطة بعد العام 1996 جزءًا من هيكلية هذه الدائرة، إلا أن التزام الموظفين المسجلين في الإدارة المدنية كان ضعيفًا بتنفيذ القرار؛ ما أوجد صيغة تتمثل بوجود دائرة مياه تتبع للإدارة المدنية، ودائرة مياه تتبع للسلطة الفلسطينية.

إن واقع تزويد الفلسطيني بالمياه بقي في مستوى متدنٍ، حيث بلغت حصة الفرد اليومية 75 لترًا العام 2011 في الضفة الغربية، رغم الأموال التي تم الاستثمار بها من قبل الدول المانحة في البنية التحتية لقطاع المياه، ويعود ذلك لسبب رئيس متعلق بعدم كفاية إمدادات المياه، مقارنة بمعدل الطلب عليها، وارتباط ذلك أساسًا بالقيود التي فرضتها الاتفاقية المرحلية (سلطة المياه، 2012).

يتبين من معطيات سلطة المياه أن مجموع استهلاك المياه في الضفة الغربية لأغراض الشرب هي 155.3 مليون متر مكعب (98.6 مليون متر مكعب من المصادر المحلية و56.7 مليون عن طريق ميكروت) أي أن ما يتم الاعتماد عليه من الشركة الإسرائيلية هو (36.5%)، علمًا أن الاحتياج يتجاوز 500 مليون متر مكعب سنويًا.

ويوضح الجدول أن أقل نسبة اعتماد على شركة ميكروت هي قلقيلية (0.5) وأعلى نسبة اعتماد هي (رام الله والقدس والخليل بنسبه تفوق 80%)، وأن معدل اعتماد المحافظات الفلسطينية على الخدمة المسيطر عليها من إسرائيل بشكل مباشر (29.4%) وهذه السيطرة في تزايد مستمر (سلطة المياه، 2012).

العوامل التي ستكون مؤثرة على أي آلية فلسطينية لتقديم الخدمات:

- السيطرة الإسرائيلية على (80%) من مصادر المياه.
- الازدياد المطرد في الاحتياجات، من خلال الزيادة السكانية، حيث تحتاج الضفة الغربية إلى زيادة سنوية من المياه تقدر بحوالي 3%.

- زيادة أسعار المياه في حالة شرائها من إسرائيل.
- البيئة الدولية والإقليمية قد تلعب دورًا كبيرًا في نجاح أي إدارة فلسطينية أو إخفاقها.
- البيئة المحلية (اتفاق الفصائل، مستوى الفوضى، طبيعة الإدارة المحلية وبيئتها).

ب. تداعيات «انهيار» السلطة على البنية التحتية في المجتمع الفلسطيني

تمثل السلطة بمعناها العام أداة تنظيم التفاعل بين مكونات النسق الذي تديره، الأمر الذي يعني أن غيابها يشكل حدًا تتداعى بفعله تفاعلات لا ينظمها ناظم، لكن الخبرة التاريخية للمجتمعات في مراحل «الأزمة» تكشف عن عملية إحلال الناظم السياسي بناظم اجتماعي تفرزه آليات التكيف الذاتية، عبر ما يشبه نماذج «التسيير الذاتي» التي عرفتتها المجتمعات في مراحل ما بعد الانهيار.

وتتميز بنية إدارة المجتمع الفلسطيني بأنها بنية مركبة، فهناك السلطة الفلسطينية من ناحية، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يفتح المجال لتداعيات أوسع نطاقًا وأكثر تعقيدًا، وهو أمر يستدعي إطارًا نظريًا لضبط إيقاع الاحتمالات المترتبة على الانهيار.

تعتمد الورقة في جزء من تحليلها على نظرية التكيف (Adaptation) الاجتماعي والسياسي (تعتمد آليات التكيف على السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والخبرة التاريخية لكل مجتمع)، فمذ انهيار السلطة المركزية في العراق مثلًا أعاد المجتمع اصطفاؤه بالأساس على أساس طائفي، أصبح رجال الدين هم أكثر الفئات تأثيرًا، ثم أعاد المجتمع تركيبته هذا الاصطفاف على شكل أحزاب. وكذلك فلسطين قبل إنشاء السلطة الوطنية، فقد استطاع المجتمع الفلسطيني المحافظة على تماسكه تحت الاحتلال، من خلال المنظمات الأهلية والنقابات، حيث لعبت دورًا كبيرًا في إدارة حياة السكان، ولكن بمرجعية حزبية وسياسية في أكثر الأحيان¹، و ضعف هذا الدور بعد قدوم السلطة، وبدأ المجتمع المدني بتكييف نفسه ليلعب دور اللوبيات في أكثر الأحيان.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن نظرية التكيف السياسي² ترتكز على فكرة مركزية هي أن الكيان السياسي يواجه نمطين من المطالب:

1 ارتبطت النقابات والمؤسسات الفلسطينية في الداخل مع فصائل منظمة التحرير في الخارج.
2 انظر التفاصيل في: James Rosenau, The Study of Political Adaptation, Frances Pinter, London, 1981, p 56-88.

المطالب الداخلية: وهي التي يريدها المجتمع ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. إلخ. وفي الحالة الفلسطينية هناك ضغوط معيشية على السلطة (دوام انقطاع المياه لفترات طويلة وعدم انتظام الرواتب يجعلها تقبل بكثير من الشروط الإسرائيلية والدولية على مضض).

المطالب الخارجية: وهي متطلبات البيئة الإقليمية والدولية (مطالب القانون الدولي، والاقتصاد الدولي، والعلاقات السياسية ... إلخ) كشروط البنك الدولي وغيرها.

وعلى هذا الأساس يجد الكيان السياسي نفسه أمام احتمالات هي:

- تغليب المطالب الداخلية على المطالب الخارجية (وهنا تظهر ملامح أزمة دولية بين الكيان والمجتمع الدولي) ويسمى التكيف المقاوم.
 - تلبية المطالب الخارجية على المطالب الدولية، ما يعني تنامي احتمالات عدم الاستقرار الداخلي، ويسمى التكيف الإذعائي.
 - محاولة الموازنة بين مطالب الداخل والخارج، وهو ما يحتاج لقدر من الإمكانيات من ناحية، وقدرة من البراعة الدبلوماسية ويسمى التكيف التعزيزي.
 - التكيف الوقائي: وهو الذي يعتمد على الدراسة المستقبلية بهدف ترجيح أحد الاحتمالات، والعمل على الاستعداد للتعامل معه لحظة حدوثه في المستقبل.
- ولمعرفة العامل الأكثر تأثيرًا في آليات التكيف تم الاستعانة بتقنية دولا ب المستقبل¹ ثم تحديد أهم التداعيات التي ستنشأ نتيجة هذا العامل.

احتمالات انهيار السلطة والعوامل المؤثرة:

الاحتمال الأول: نقص التمويل المالي

إن إمكانية وقوع مثل هذا الاحتمال مرتبط بعوامل عدة أساسية، منها تآكل شرعية السلطة الوطنية، ومن ثم النقص الحاد في التمويل وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي سيأتي بنتائج سلبية على البناء المؤسساتي للسلطة الوطنية وهذا سيؤدي إلى:

1 يمثل دولا ب المستقبل أفضل وسيلة أو منهج لرصد تداعيات الانهيار على أي قطاع من قطاعات التفاعل في المجتمع، ومن ضمنها البنية التحتية، وتقوم الفكرة المركزية لتقنية دولا ب المستقبل على اختيار حدث أو واقعة معينة، ثم رصد سلسلة الترابط بين هذه الواقعة وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة، ومن هنا فإن الأهمية لها أنها تساعد على رصد الآثار غير المباشرة التي من الممكن أن تصل إليها دون المرور بالآثار المباشرة.

- عدم قدرة البلديات والمجالس القروية وشركات المياه على سداد ديونها نتيجة عدم سداد المواطنين لديونهم، كما حدث في مراحل عديدة، ولكن في هذه الحالة سيكون بشكل أعمق؛ الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار الخدمات واضطراب في الحاجات الأساسية من المياه.
- قطع المياه عن العديد من المناطق الجغرافية، وستكون المناطق التي تعتمد بشكل كبير على إسرائيل في تأمين المياه والطاقة هي أكثر المناطق عرضة (الخليل، رام الله، ريف القدس، بيت لحم) وستليها المناطق الأخرى فيما يتعلق بتوفير الكهرباء.
- زيادة الاحتقان الاجتماعي نتيجة نقص الخدمات، وهذا سيؤدي إلى استقالة العديد من المجالس البلدية والقروية، وقد يؤدي هذا إلى حالة من الفوضى، وستكون هذه العملية تدريجية ومتزايدة مع نقص الخدمات.

الاحتمال الثاني: انهيار السلطة الفلسطينية دون بديل

في حال حدوث هذا الاحتمال وهو الأقل احتمالاً، بناء على الحديث مع العديد من السياسيين وفي رصد لتصريحات عديدة، فإن النتائج ستكون كارثية، ذلك أن جمهور المستفيدين بشكل مباشر من السلطة سيمانع هذا الاحتمال، كما أن طبيعة بنية السلطة لن تسمح بمثل هذا الخيار (المصالح، الخوف من المجهول وغيره) وفي حال حدوث هذا الاحتمال «Low impact high probability» فإن حالة من الفوضى ستؤدي إلى انهيار في الخدمات الأساسية (المياه)، وذلك باحتمالية توقف الجهات المزودة للخدمات عن العمل.

الاحتمال الثالث: صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني

إن عدم اتفاق فلسطيني على تجديد دور السلطة المستقبلي، وقيام حالة من الصراع الفلسطيني الداخلي حول دور السلطة سيؤدي إلى تآكل في شرعيتها، وفي هذه الحالة سيحدث تخبط شديد في إدارة مرافق البنية التحتية، وستحاول إسرائيل استغلال حالة الصراع لتأجيجها بين الفصائل الفلسطينية، باستخدام التزويد بالمياه لتقوية الهوية والفئوية وإعطاء الامتيازات لطرف على حساب طرف آخر.

الاحتمال الرابع: حل السلطة

إن استعراض تاريخ السلطة الفلسطينية وتعامل إسرائيل معها منذ إنشائها يدل على أن

إسرائيل غير معنية بحل السلطة، فهي حريصة على أن تبقى هذه السلطة رهينة وضعيفة، بالتالي (كما حدث في أموال الضرائب) ستكون السلطة في حالة ضعف شديد دون الحاجة لحلها؛ الأمر الذي سيؤدي إلى ضعف الخدمات وفي تطوير البنية التحتية. إن عدم قدرة السلطة الوطنية على التعامل مع الحاجات المتزايدة لكميات من المياه سيثير حالة من الاحتجاجات الشديدة؛ الأمر الذي قد يؤدي بالسلطة الفلسطينية إلى حل نفسها (حيث من المتوقع أن يكون احتياج الشعب الفلسطيني من المياه ما يقارب 500 مليون متر مكعب) وهذه الكمية من المستحيل توفيرها في ظل سلطة مرتهنة إلى إسرائيل التي تحاول أن تحوّل المواطنين الفلسطينيين إلى زبائن لشركة ميكروت.

الاحتمال الخامس: انتفاضة ثالثة

تشير كافة المعطيات السياسية والاجتماعية إلى ضعف احتمالية وقوع مثل هذه الانتفاضة؛ وذلك للأسباب الآتية:

- المظاهر والنتائج السلبية المرتبطة بالذهن الفلسطيني للانتفاضة الثانية.
- عدم رغبة السلطة الوطنية بحدوث مثل هذا الاحتمال.
- قدرة إسرائيل على التكيف مع هذا الخيار.

ولكن في حالة حدوثه سيمتنع العديد من التجمعات السكانية عن دفع أثمان المياه؛ الأمر الذي سيؤدي إلى:

- قطع خدمات المياه عن هذه التجمعات.
- انهيار تدريجي للسلطة الوطنية نتيجة عدم قدرتها على وقف الانتفاضة من جهة (لأسباب منها المصالح السياسية والصراع الداخلي)، وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط الإسرائيلية من جهة ثانية.

الاحتمال السادس: تضافر العوامل أو ما تسميه الدراسات المستقبلية (Synergy)

قد يكون تجمع أكثر من عامل هو السبب الرئيس في حدوث انهيار السلطة ومن هذه العوامل:

- انسداد الأفق السياسي وفشل المشروع السياسي.
- تآكل شرعيتها السياسية والاجتماعية.

- نقص التمويل وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها.
- الصراعات الداخلية وتفككها من الداخل.
- اشتداد الأزمة بين الفصائل الفلسطينية.
- ظهور قوى جديدة في المجتمع تطالب بحل السلطة.
- رغبة إسرائيلية بضم الأغوار ومناطق واسعة من المنطقة (ج).

إن حدوث هذه العوامل مجتمعة أو جزء كبير منها سيؤدي بالضرورة إلى انهيار السلطة؛ الأمر الذي سيحدث إرباكًا كبيرًا في خدمات البنية التحتية، وهذا الإرباك ستكون نتيجته مرهونة لآليات التكيف التي ستحدث عنها لاحقًا.

د. آليات التكيف

نتيجة التجربة الطويلة والقدرة المكتسبة للشعب الفلسطيني؛ فقد تولدت لديه قدرة على خلق آليات التكيف مع كافة الاحتمالات. أما الآليات التي يمكن أن تحدث في حالة انهيار السلطة فهي:

- **تولي سلطات الاحتلال إدارة المرافق:** هذه الآلية لإدارة المرافق ليست جديدة على المجتمع الفلسطيني، ولكن طبيعة هذا الخيار ليس بالضرورة أن يكون كما كان الحال قبل قدوم السلطة الوطنية، رغم أن الإدارة المدنية التابعة للاحتلال ما زالت قائمة وتمارس كافة صلاحياتها في المناطق (ج)، وستتمكن من إعادة التشغيل بشكل سريع. وسيكون انعكاس ذلك على البنية التحتية كما يأتي:

- انهيار الهياكل المؤسسية التي أقامتها السلطة الوطنية.
- إعادة هيكلية آليات تقديم الخدمات، لا سيما قطاع المياه.
- توسيع صلاحيات شركتي ميكروت للمياه وكهرباء إسرائيل.
- التحكم في كميات المياه التي تفتح للتجمعات السكانية الفلسطينية.
- إعطاء دور كبير وفاعل للموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية.

- **تولي الأردن إدارة المرافق:** (على غرار تولى الأردن إدارة المقدسات) تستطيع الأردن بشكل عملي عمل ترتيب لإدارة المرافق العامة وخدمات البنية التحتية، على غرار ما

حدث في اتفاقية إدارة المقدسات. ولكن هذه الآلية مرهونة بقبول إسرائيل، حيث إنها تتحكم بشكل كبير في المياه، 80% من مصادر المياه 36,5% من كميات التزود بالمياه.

- **قيام التنظيمات الفلسطينية بانتخاب إدارة بديلة لإدارة المرافق أو إدارات محلية في كل منطقة.**

هذه الآلية مرتبطة أيضا بمدى قبول إسرائيل لهذه الآليات، وقد تكون هذه الإدارات مقبولة إذا لم تعط إسرائيل موافقتها عليها كما حدث مع انتخابات البلديات العام 1976؛ لتصبح هذه الإدارات مشلولة وغير قابلة للحياة، فإسرائيل هي التي ستتحكم بالبنية التحتية. وفي حالة موافقة التنظيمات على هذه الإدارات وقبول إسرائيل فيها ستكون شرعيتها الاجتماعية في المستوى الأدنى؛ الأمر الذي سيعيق قدرتها في تقديم الخدمات.

- **ربط المرافق بالمستوطنات ودمجها تدريجيًا**

هذه الآلية شبه موجودة من الناحية العملية، فهناك عدد كبير من القرى الفلسطينية مرتبط بشبكة البنية التحتية للمياه التي هي نفسها تخدم المستوطنات وتتحكم المستوطنات بهذه الشبكات.

وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء، فالشبكة التي تخدم المستوطنات هي نفسها الشبكة التي تخدم شمال الضفة الغربية وجنوبها، ودمج هذه الشبكات مع إدارة المستوطنات أمر في غاية السهولة من الناحية الفنية.

- **تولي إدارة دولية من خلال الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو دولة إسلامية (تركيا) أو الاتحاد الأوروبي إدارة المرافق، هذه الآلية ممكنة ولكنها مشروطة بتعاون إسرائيل، وقد تقبل إسرائيل بإدارة الخدمات دون أي تواجد له معنى سياسي أو سيادي، ويقتصر على الدور التمويلي.**

- **اعتبار الضفة الغربية منطقة منكوبة وتولي الهيئات الدولية للمساعدة (وهو أمر مختلف عن البند السابق).**

حيث في هذه الآلية فقط يتم شراء المياه ودفع أثمانها إما للإدارة المدنية الإسرائيلية، أو للمزود الإسرائيلي مباشرة (ميكروت).

• الفوضى

هذه الحالة ليست افتراضية؛ فقد حدثت في مواقع كثيرة (الصومال والعراق مثلاً)، وقد تستمر الفوضى مدة ليست قصيرة، بعدها يُصار إلى تدخل إما إسرائيلي أو دولي أو إحدى الآليات السابقة، وهذه الحالة الفوضوية ستكون كارثة على إدارة الخدمات؛ مما سيؤدي إلى مشكلات اجتماعية لا حصر لها.

آليات الانهيار

قد يتم انهيار السلطة بإحدى الآليات التالية:

1. أن يتم غياب السلطة بشكل تدريجي وهذا ممكن من خلال حل الإدارات ذات الطابع السياسي، والإبقاء على شبه إدارة مدنية فلسطينية تدير المرافق، أو إبقاء البلديات وشركات توزيع المياه على حالها.

2. الانهيار المفاجئ لكل الإدارات، وهذا سيحدث الفوضى ما قد يؤدي إلى الآتي:

- توقف الخدمات وحوث فوضى في التعامل مع المصادر المحلية ولا سيما المياه.
- بروز قوى مجتمعية تسيطر على الإدارات، المرافق والخدمات.
- تدخل إسرائيلي لإعادة احتلال المناطق وضمّها بشكل فعلي، وإنشاء هياكل جديدة (تجربة تعيين لجان بلديات).

هـ. تحديد التداعيات لكل آلية تكيف

لكي يتم معرفة أقرب آلية تكيف إلى الحدوث، والتعرف إلى تداعياتها والإيجابيات والسلبيات؛ لا بد من تحديد التداعيات بشكل منهجي، وقد استُخدم دولا ب المستقبل، واستطلاع الرأي لدى الخبراء لهذا الغرض.

الآلية الأولى: تولي سلطات الاحتلال إدارة المرافق

1. الانعكاسات المؤسسية:

- ستكون للإدارة العسكرية (الإدارة المدنية) صلاحيات إدارة قطاعي المياه والطاقة.
- سيتم الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين في كل من سلطة المياه وسلطة الطاقة، وقد يُستوعب عدد كبير منهم في الإدارة المدنية.
- سيصار إلى إعادة تفعيل الأوامر العسكرية الخاصة بالمياه والطاقة.

2. الانعكاس على مستوى الخدمات: من البديهي أن يصار إلى تقديم خدمات للسكان الفلسطينيين بناء على الوضع الذي سينشأ، وحيث إن إسرائيل ستكون صاحبة الولاية على هذه المناطق فإنها ستتولى بشكل كامل مسؤولية الخدمات للسكان، وهذا لن يُحدث تغييرًا كبيرًا على الوضع القائم في قطاع الطاقة، وقد يؤدي إلى انهيار هيكل مؤسسات السلطة القائمة في قطاع المياه التي تؤدي خدمات، مثل مجالس الخدمات المشتركة ومصالح المياه التي أنشئت حديثًا، وتعيد سلطات الاحتلال الوضع إلى ما كان عليه قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بمعنى إبقاء البلديات كمزود رئيس، من خلال الشركاء من شركة ميكروت، وإحالة الخدمات لكافة المناطق التي أنشأت فيها مزودي خدمة جديدة إلى «دائرة مياه الضفة الغربية» التي ما زالت موجودة وتمارس مهماتها تحت إدارة الحكم العسكري الإسرائيلي، وستبقى هذه الدائرة وبالتنسيق مع شركة ميكروت الإسرائيلية المشغل الرئيس لقطاع الخدمات، من حيث الصيانة والتشغيل اليومي.

أما في قطاع الطاقة فلن يحدث تغيير يذكر، كما ذكر سابقًا، حيث ستستمر الشركة القطرية الإسرائيلية في تزويد الخدمة، كما ستكون إسرائيل هي المزود الرئيس للوقود، كما عليه الحال الآن.

3. التداعيات على المدى البعيد: من المحتمل على المدى البعيد أن يتم ربط مزيد من القرى والتجمعات الفلسطينية بالمستوطنات؛ الأمر الذي يجعل المستوطنين يتحكمون بالخدمات، وهو أمر في غاية الخطورة.

الآلية الثانية: قيام التنظيمات الفلسطينية باختيار إدارة بديلة لإدارة المرافق أو أن يقوم المجتمع بتنظيم نفسه

استنادًا إلى التجربة الفلسطينية في انتخابات العام 1976، حين تم انتخاب مجالس بلدية وطنية، وبعد مدة قامت سلطات الاحتلال بحلها وتعيين لجان بلدية، ولهذا فإن هذا الخيار محفوف بمخاطر الفشل، الأمر الذي يعكس نفسه على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما ضعف الخدمات. وبناء عليه فإن هذا الخيار مرهون بموقف إسرائيل من جهة، وبالاتفاق الفلسطيني بعدم تسييس اللجان المتفق عليها من جهة ثانية. وقد يكون لهذا الخيار التداعيات الآتية:

- عدم اتفاق الفصائل والقوى الاجتماعية بالتالي سيكون فوضى في تقديم الخدمات.

ذهن صانع القرار في الحكومة الإسرائيلية ولدى قادة المستوطنين، ن ولم يبق الأمر في إطار النظر، فقد استولى المستوطنون على 30 نبعًا لمياه الشرب في الضفة الغربية، وهناك حوالي 26 نبعًا يخططون للاستيلاء عليها بإعلانها مناطق محظورة على الفلسطينيين، وسيزداد هذا الأمر بازدياد ضعف السلطة الفلسطينية وزيادة عدد المستوطنين، وقد يُسهم توسع البنية التحتية السياحية للمستوطنات في زيادة الرغبة لدى المستوطنين بالاستيلاء على البنية التحتية ومصادرها في الضفة الغربية، لا سيما الينابيع.

الآلية الرابعة: تولى إدارة دولية أو إسلامية أو عربية إدارة الخدمات سواء بالتمويل أو بالإدارة المباشرة

هذه الآلية ممكنة من الناحية النظرية، لكنها في غاية الصعوبة من الناحية العملية، وقد يفتقر دور المؤسسات الدولية على التمويل وضمان استمرار الخدمات، بدفع أثمان الخدمة لإسرائيل، كما هو الحال في شركة كهرباء غزة، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتسديد أثمان الوقود لتوليد التيار الكهربائي.

وقد ينشأ من هذا الخيار تعقيدات قانونية كثيرة، وقد اقتصر الدور الدولي والعربي على تقديم المساعدات الإنسانية عند قيام إسرائيل بالانسحاب من غزة، وبعد انقلاب حماس «انهيار السلطة الشرعية» استمر هذا الدور، من دون طرح لإدارة دولية لقطاع غزة كمرحلة انتقالية لإنهاء حالة الخلاف الفلسطيني على الحكومة الشرعية.

وهذا يشير إلى صعوبة التدخل الدولي بشكل عضوي في حالة انهيار السلطة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تردي الأوضاع المعيشية، وسيجعل المجتمع الدولي يتعامل بشكل إنساني فقط في الفراغ الذي سينشأ من انهيار السلطة. والجدير بالذكر أنه في حال اتخذت منظمة التحرير قرارًا بحل السلطة فإنها ستخبر المجتمع الدولي بذلك، وقد لا يحظى بموافقة، ومن ثم يعزف عن أي تدخل، وسيقتصر تدخله في هذه الحالة على الشكل الإغاثي كما ذكر سابقًا.

الآلية الخامسة: الفوضى

قد يكون هذا الخيار هو الأسوأ ولكنه قليل الاحتمالية Low Probability High Risk، حيث إن السؤال المركزي في هذا السيناريو مرتبط بشكل كبير بآلية انهيار السلطة، فإذا كان بقرار من منظمة التحرير فإن نتائجه باتجاه الفوضى أقل بكثير مما لو كان القرار إسرائيليًا، أو إذا كان الانهيار بفعل تآكل إدارات السلطة وقدرتها، وفي حالة هذا الخيار فإن تداعياته على البنية التحتية قد تكون الآتي:

- الفوضى في أداء الخدمات وبروز نزاعات اجتماعية عديدة.
- تزايد حالات الاعتداء على البنية التحتية.
- ارتفاع نسبة عدم الدفع للخدمات؛ ومن ثم توقف الخدمة في كثير من المناطق.
- قد يكون لخيار حل السلطات تبعات تتمثل في توقف المساعدات الدولية؛ الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار كثير من الخدمات لعدم قدرتها على دفع مصاريف التشغيل والصيانة.

و. دور الفاعلين الأساسيين ما بعد الانهيار في تقديم الخدمات

إن تعدد الفاعلين الأساسيين في تقديم الخدمات ما بعد الانهيار سيعقد الموضوع بشكل كبير؛ لأنه مرتبط بالقدرة والفاعلية لهؤلاء الفاعلين التي ستتأثر سلبًا أو إيجابًا بانهيار السلطة، ويمكن تحديد الفاعلين في ست مجموعات هي:

1. مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: رغم الخبرة الطويلة في العمل التنموي والقدرات اللوجستية ومرونة اتخاذ القرار في هذه المؤسسات؛ إلا أن خبرتها في تقديم خدمات المياه محدودة جدًا، لا سيما عند الحديث عن التجمعات السكانية الكبيرة. وقد يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على أن تكون رديفًا لأي إدارة محلية بديلة أو لمؤسسات الحكم المحلي، وقد تشكل كذلك آلية لتوفير الدعم المالي لضمان مصاريف التشغيل والصيانة، كما أن لها دورًا أساسيًا في تشجيع المجتمع الدولي في التدخل المباشر في ضمان حصول المواطنين على الخدمة، من خلال الدعم والمناصرة وتجديد الأموال اللازمة لذلك.

2. هيئات الحكم المحلي: من المفترض أن تلعب مؤسسات الحكم المحلي دورًا أساسيًا في تقديم الخدمات، وهي ستشكل الجسم الأساسي لضمان استمرار هذه الخدمات. هذا الأمر مرهون بالآتي:

- شرعية هيئات الحكم المحلي.
- مدى تعاون المجتمع معها، لا سيما إذا كانت معينة من دون توافق سياسي واجتماعي.
- قدرتها المالية والإدارية.
- رغبة إسرائيل في استمرار تقديم خدمة المياه إليها.

رغم كل ما ذكر، فقد تشكل هيئات الحكم المحلي المعينة خيار استمرار الخدمات وقبول فلسطيني لها على مضض، كما حدث في أواخر السبعينيات، حيث قامت إسرائيل بتعيين لجان هيئات محلية، وتعامل معها المواطنون بشكل طبيعي رغم عدم شرعيتها.

3. المؤسسات الدولية: قد تلعب المؤسسات الدولية دورًا أساسيًا في ضمان التمويل وإدخال مواد الصيانة والتشغيل، وقد تمارس هذا الدور برضى إسرائيل والمجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه المؤسسات ستبقى قدرتها محدودة في كثير من الأمور الأساسية لتقديم الخدمة، مثل جمع الفواتير، والتعامل مع القضايا اليومية من تشغيل وصيانة، وقضايا الاعتداء على الممتلكات العامة والبنية التحتية

4. إسرائيل والمستوطنات: ليس من المبالغة أنهما اللابان الأساسيان في قطاع البنية التحتية، وتصرفات الحكم العسكري والمستوطنين هو الذي سيمكن أي إدارة محلية أو مؤسسة دولية من العمل.

1. حيث إنهم يسيطرون على مصادر المياه، ومن الممكن أن يستغل المستوطنون الوضع الذي سينشأ لتوسيع نفوذهم ومناطقهم، وإحكام سيطرتهم على الآبار ومحطات التوزيع وغيرها.

5. القطاع الخاص: سينطوي انهيار السلطة على خسائر كبيرة تطل كافة مناحي الحياة الاقتصادية، وسيعاني القطاع الخاص من مشكلات عديدة، ولكن في مجال البنية التحتية سيكون غير قادر على:

- توريد قطع الغيار اللازمة للتشغيل والصيانة، وعدم ضمان تسديد كلفة التزويد.
- إن ارتفاع مستويات الفقر والبطالة الذي سيحدثه انهيار السلطة، ومن ثم فقد آلاف الأسر لدخلهم؛ وهذا سيشكل عبئًا على القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية في المساعدة في تقديم مشاريع للبنية التحتية.

لن يستطيع القطاع الخاص بأي حال من الأحوال إدارة قطاع الخدمات؛ لأسباب أهمها عدم توفر الخبرة أو الخوف من الفشل أو نقص التمويل اللازم لإدارة هذه الخدمات.

6. المصالح والشركات القائمة على الخدمة (مصالح المياه) تلعب هذه المصالح في قطاع المياه أهمية كبيرة، مثل مصلحة مياه محافظة القدس، ومصحة مياه بيت لحم وغيرها، وتقويتها أمر في غاية الأهمية.

يبدو أن هذا السيناريو قليل الاحتمال عالي الخطورة؛ وذلك بسبب رغبة دولية وإسرائيلية باستمرار السلطة الوطنية في أداء وظائفها الخدمائية، وهناك أيضا عدم قدرة فلسطينية على تغيير وظائف السلطة الوطنية، وأن استعداد فلسطين لبدء عملية انتخابية وانتخاب مجلس تشريعي جديد سيكرس وظائف السلطة الحالية كما رُسم لها في أوسلو، وسيكون في هذه الحالة موضوع المياه موضوعًا للتفاوض من الزاوية الخدمائية والإنسانية، وهذا ما تريده إسرائيل، وهو حشر السلطة الوطنية في الزاوية (تزايد الطلب بسبب النمو الحضري وتزايد عدد السكان) وهذا سيجعل السلطة مجبرة على شراء مياه محلاة من إسرائيل؛ الأمر الذي سيعظم احتمالية السيناريو الأول.

السيناريو الثالث: قيام دولة فلسطين

يفترض هذا السيناريو أن الدولة الفلسطينية ستكون كاملة السيادة على كامل حدود العام 1967 بما فيها القدس الشرقية.

ولها سيطرة وسيادة على كافة مصادرها المائية، وتكون قد حصلت على حقتها في نهر الأردن، وتقيم علاقة متكافئة مع الدول المجاورة والمشاطئة لنهر الأردن، وتشارك إسرائيل في المياه المشتركة وفقًا للقانون الدولي، وفي حالة حصول هذا السيناريو فإن السيناريوهات الفرعية ستكون:

- ستكون فلسطين قادرة على تلبية الطلب على المياه حتى العام 2030؛ وذلك أن فلسطين لديها 650 مليون متر مكعب من المياه الجوفية و257 من حقوقها في نهر الأردن، أي أن حوالي 800 مليون متر مكعب طاقتها السنوية المتجددة من المياه.
 - ستستثمر فلسطين مصادرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي سيشجع لها تطوير مصادر مياه غير تقليدية.
 - أسعار المياه ستخفض بشكل ملحوظ.
 - سيتم استخدام حوالي 150 مليون متر مكعب من المياه المعالجة في الزراعة.
 - التحلية لن تكون ضرورية وحتى في قطاع غزة، حيث سيتم إنتاج الغاز من إنتاج تحلية فلسطينية غير استيراد مياه محلاة من إسرائيل، وسيكون هذا الخيار غير مطروح.
- تبين من دراسة السيناريوهات من حيث إيجابياتها وسلبياتها أن خيار الدولة المستقلة ذات

السيادة هو الأفضل، ولكن ما احتمالية درجة وقوعه حتى العام 2030؟ وما السيناريو الأكثر احتمالاً؟ لدراسة الاحتمالية لكل من هذه السيناريوهات سوف نأخذ المؤشرات الآتية ونضعها في دواهب المستقبل لمعرفة احتمالية الحدوث حتى العام 2030:

- رغبة إسرائيل في السيطرة على مصادر المياه.
 - رغبة إسرائيل في إيجاد سوق فلسطيني لمياه التحلية الإسرائيلية.
 - استغلال المياه كأداة ضغط سياسي.
 - عدم وجود مياه يجعل الطرف الفلسطيني سوقاً للمنتجات الزراعية الفلسطينية.
 - مؤشرات قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.
 - ارتباط قضية المياه بالقضايا الأخرى (القدس، الاستيطان، اللاجئين، الحدود).
 - هشاشة المؤسسات الفلسطينية.
 - التأثير القوي للدول المانحة في السياسات المائية الفلسطينية.
 - رغبة الدول المانحة في التعاون الإقليمي وإدماج إسرائيل.
 - العوامل الذاتية الفلسطينية (طموحات القطاع الخاص في مشاريع إقليمية كقناة البحرين وغيرها).
- تبين من مصفوفة التأثير المتبادل أن أكثر العوامل تأثيراً في الصراع وهي بدرجة متساوية من التأثير هي:

- حاجة فلسطين للدعم.
- رغبة الدول المانحة في المشاريع الإقليمية على حساب الحقوق الوطنية.
- تسويق خيار التحلية غير الوطني.
- استخدام المياه كوسيلة ضغط سياسي.

بينما أقل العوامل تأثيراً في الصراع هي توفير المصادر غير التقليدية وطناً، من خلال قراءة المؤشرات المحلية والإقليمية والدولية. هذه المؤشرات لا توحى بأن البيئة المحلية والإقليمية والدولية ستشكل حاضنة لولادة دولة فلسطينية قريباً. وحيث إن ملف المياه هو في يد الولايات المتحدة منذ اتفاق أوسلو فسوف يقتصر الدور الأميركي في هذا الملف على تحسين

البنية التحتية، واحتمالية قيام الولايات المتحدة بدعم دولة فلسطينية أو سيادة فلسطينية على مصادر المياه أمر لا يمكن توقعه، مع العلم بأن طاقم بايدن سيكون أكثر تركيزاً على الأمور الداخلية في الولايات المتحدة (تكون الفترة الأولى من رئاسة بايدن متجهة بشكل واضح للوضع الداخلي، لا سيما متابعة تداعيات جائحة كورونا، ثم العمل على تخفيف التوتر العنصري والتجاذب الإعلامي في الساحة الأميركية، وأخيراً العمل على إعادة دورة الإنعاش الاقتصادي، ومعالجة تداعيات محاكمة ترامب في مجلس الشيوخ الأميركي. كما أن نمو اليمين المتطرف في إسرائيل، والهزلة العربية نحو التطبيع تعطي هذا السيناريو احتمالية متدنية جداً.

السياسات المقترحة

- التمسك بحق تقرير المصير والحقوق المائية الفلسطينية استناداً للقانون الدولي.
- إذا كان لا بد من التحلية فيجب العمل لأن تكون وطنية في قطاع غزة، وإن تم شراء مياه محلاة من إسرائيل يكون على أساس مقاصة للحقوق المائية.
- الترويج لفكرة أن الدولة الفلسطينية ستكون كاملة السيادة على كامل حدود العام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ولها سيطرة وسيادة على كافة مصادرها المائية وحصلت على حقها في نهر الأردن وتقيم علاقة متكافئة مع الدول المجاورة والمشاطئة لنهر الأردن، وتشارك إسرائيل في المياه المشتركة وفقاً للقانون الدولي، وفي حالة حصول هذا السيناريو فإن السيناريوهات الفرعية ستكون:
 - فلسطين قادرة على تلبية الطلب على المياه حتى العام 2030 وذلك أن فلسطين لديها 650 مليون متر مكعب مياه جوفية و257 حقوقها في نهر الأردن، أي أن حوالي 800 مليون متر مكعب طاقتها السنوية المتجددة من المياه.
 - فلسطين قادرة على استثمار مصادرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي سيتيح لها تطوير مصادر مياه غير تقليدية.
 - أسعار المياه ستخفض بشكل ملحوظ.
 - استخدام حوالي 150 مليون متر مكعب من المياه المعالجة في الزراعة.
- ربط قضية المياه بالقضايا النهائية الأخرى (اللاجئين والحدود والقدس).

- الإعداد الدقيق للمرحلة القادمة إن كانت هناك مفاوضات حقيقية، من خلال وضع سيناريوهات مختلفة لقواعد اللعبة المتوقعة، وأن نحدد خطوطنا الحمراء والمدة الزمنية للتفاوض، ومتى يجب أن نتوقف، وكذلك تحديد المرتكزات والآليات القانونية التي يمكننا استخدامها لضمان الحصول على حقوقنا بشكل عادل.

وفي حال عودة الفلسطينيين إلى التفاوض، لا بد من الآتي:

- رفض أي ترتيبات مؤقتة لمشكلة المياه أو المياه الخاصة بالمستوطنات؛ لأن التجربة مع إسرائيل تشير إلى أن أي ترتيبات مؤقتة تحولها إسرائيل إلى دائمة.
- ربط موضوع المياه بالمستوطنات، وأن البنية التحتية للمستوطنات يجب تفكيكها أو نقلها لإدارة الفلسطينيين حتى في الفترة القصيرة لترتيبات الانسحاب.
- الاستفادة من درس سد النهضة، حيث إن عامل الزمن هو الذي يفرض حقائق، وبالتالي أي تفاوض لا بد من سقف زمني محدد لإنهائه.
- النظر إلى موضوع المياه من زاوية العلاقات الإقليمية والدولية (محاولات إسرائيل ربط المواقف المصرية في مشكلة السد بالموضوع الفلسطيني؛ فبعض الباحثين توقع أن «إسرائيل» ستربط ضغوطها على إثيوبيا لتخفيف تعقيدات سدّ النهضة على مصر بأن تزيد مصر الضغوط على الفلسطينيين في مجال التسوية العربية الإسرائيلية، أو ما يتفرع من مشكلات إسرائيلية مع الفلسطينيين. وترى دراسة لمعهد الأمن القومي الإسرائيلي أن الدبلوماسية البراغمية للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورغبته في مساعدة دولية لمصر على حلّ مشاكلها المائية، يفتح فرصة للدبلوماسية الإسرائيلية لاستغلالها لمزيد من تطبيع العلاقة المصرية مع «إسرائيل» على المستويين الرسمي والشعبي، مع العمل على توسيع دائرة التعاون في هذا المجال مع الأردن والسعودية والسلطة الفلسطينية؛ لتعزيز فكرة تحويل الصراع العربي الصهيوني من صراع صفري إلى صراع غير صفري.

الحقوق المائية الفلسطينية الواقع المائي والحقوق والمفاوضات

د. شداد العتيبي

وزير ورئيس سلطة المياه الفلسطينية، نيسان 2008 - آب 2014، ورئيس طاقم المفاوضات للمياه للمدة ذاتها، ووزير في دائرة المفاوضات الفلسطينية منذ العام 2015 مسؤولاً عن ملفي المياه والبيئة لمفاوضات الوضع النهائي

الحقوق المائية الفلسطينية الواقع المائي والحقوق والمفاوضات

د. شداد العتيبي

أولاً: التطور التاريخي للسيطرة على حوض نهر الأردن والمياه الفلسطينية

ارتبط تأمين المياه والسيطرة عليها بالحلم الصهيوني لإقامة دولة إسرائيل، فكانت البعثات البريطانية والأميركية بين 1922 و عام 1947 تركز على استكشاف الثروات الطبيعية في فلسطين التاريخية. لقد تركزت الخطط لاستغلال المصادر الطبيعية، وعلى رأسها نهر الأردن وحوضه، قبيل قرار التقسيم الذي اقترحه الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 العام 1947 والذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية. ولما قامت دولة إسرائيل بعد حرب العام 1948 لم تكتف بالأرض التي اقترحت لها ضمن القرار (55.6%) بل سارعت إلى السيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي التي خصصت للدولة العربية التي اقترحها القرار، فسيطرت بالمجمل على 78% من فلسطين التاريخية.

كانت البعثات الجيولوجية والهيدرولوجية الممولة من الحكومة البريطانية والوكالة اليهودية أشارت إلى وجوب السيطرة على منابع الأنهار ومجاريها لنهر الأردن العلوي ولبحيرة طبريا، وأظهرت أن الدولة الإسرائيلية التي ستنشأ وستستوعب المهاجرين اليهود ستواجه معضلة توفير المياه في الجنوب والنقب، وأن هناك حتمية لتحويل مياه نهر الأردن إلى الساحل وجنوب فلسطين. (الجدول رقم 1 يظهر ملخصاً لهذه الخطط).

أدى نشوء دولة إسرائيل إلى خلق قضية اللاجئين الذين هجروا من أراضيهم وبيوتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى سوريا والأردن ولبنان. وكان قرار مجلس الأمن 194 القاضي بحل مشكلة اللاجئين وعودتهم بالسرعة الممكنة.

أرسل الرئيس الأميركي إيزنهاور مبعوثه إريك جونستون ليقود الجهد الدبلوماسي والمفاوضات لإدارة حوض نهر الأردن وتخصيصه بين الدول العربية والدولة الناشئة على أرض فلسطين. بنى جونستون خطته على خطة تشارلز مين الذي أعد خطة مؤلّتها وكالة الأونروا بعيد حرب 1948؛ من أجل إعادة تخصيص مياه حوض نهر الأردن لمعالجة قضية تموضع اللاجئين في حوض نهر الأردن، وتحديداً في الأردن. وقد قاد جونستون المفاوضات في الفترة 1953-1956 وقدم خطته المعروفة بـ «خطة جونستون 1955» لإدارة وتقاسم مياه حوض نهر الأردن.¹

على الرغم من التوافق بين اللجان الفنية فإن الخطة فشلت في الحصول على المصادقة السياسية من الدول العربية وجامعة الدول العربية بقيادة جمال عبد الناصر.

فشل التوافق لم يجعل إسرائيل تتراجع في تحويل نهر الأردن الذي اكتمل العام 1964، وبدأت إسرائيل بضخ المياه من بحيرة طبريا، وبدأت مناقشات المياه بين الدول العربية، وقاد ياسر عرفات باكورة عمليات حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح بتفجير نفق عيلبون في سهل البطوف، حيث المضخات التي تحول مياه البحيرة، وأعلنت فتح في بيانها الأول العملية وأعلنت عن انطلاقها في مطلع كانون الثاني 1965.²

لم ينته الحلم الإسرائيلي بالسيطرة على المياه، فما إن حل الرابع من حزيران 1967 حتى كانت إسرائيل تخوض حربها الثانية، فتمكنت خلالها في ستة أيام من السيطرة على حوض نهر الأردن، باحتلالها للجولان والسيطرة على نهر بانياس والبحيرة كاملة ومناطق تغذيتها الشرقية، وسيطرت على نهر الأردن السفلي والبحر الميت باحتلالها للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، واحتلت سيناء المصرية.

أصدر مجلس الأمن القرار 242 الذي دعا لوقف الحرب، ودعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها العام 1967.

لم يكن القرار ليثني إسرائيل عن مشروعها بتمكين دولتها الناشئة بالسيطرة على المياه، فأصدرت الأوامر العسكرية التي بموجبها اعتبرت المياه في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة أملاك دولة، وأصدرت تباعاً الأوامر العسكرية³ التي قضت بأن أي تنقيب

1 David J.H. Phillips, Shaddad Attili, Stephen McCaffrey & John S. Murray, The Jordan River Basin: Clarification of the Allocations in the Johnston Plan, Water International, 2007, 32:1, 16-38.

2 سقر أبو فخر، حركة فتح: التاريخ الفلسطيني الجديد، جريدة السفير، كانون الثاني 2012: bit.ly/3miKOy0

3 الأوامر العسكرية التي أصدرتها سلطات الاحتلال منذ العام 1967، بشأن المياه، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): bit.ly/3uOuAkk

أو استغلال أو تطوير أو تأهيل لمنشأة مائية أو إقامة أي منشأة مائية يستوجب تصريحًا من ضابط المياه العسكري الإسرائيلي. وبقي الأمر كذلك إلى أن أنشأت إسرائيل الإدارة المدنية العام 1981 أحد مخرجات اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل التي بموجبها انسحبت إسرائيل من معظم الأراضي التي احتلتها من سيناء.

أحكمت إسرائيل سيطرتها على المياه السطحية والجوفية، وجففت بحيرة الحولة، وضخت المياه في الناقل القطري إلى النقب، وبدأت مسيرة العطش الفلسطيني للأرض والإنسان، وأقحلت الأرض الفلسطينية واخضرت المستوطنات، وجفّ الحلق الفلسطيني، وهو الذي تجري الأنهار من حوله ومن أسفل قدميه، ولكنه لا يستطيع الارتواء إلا بموافقة الاحتلال.

ناضل الشعب الفلسطيني مواجهًا الاحتلال، وواجهت الثورة الفلسطينية منذ نشأتها الانتداب البريطاني والعصابات الصهيونية، والاحتلال العسكري لفلسطين التاريخية، ونتائج حربي العام 1948 و1967، وشاركت في معارك الشرف دفاعًا عن الحق العربي والفلسطيني، مرورًا بمعركة الكرامة وحرب تشرين الأول 1973، كما واجهت الثورة الالهة العسكرية الإسرائيلية في عملية أسمتها إسرائيل عملية الليطاني العام 1978، نسبة للنهر الذي تحلم إسرائيل بالوصول إليه في لبنان، حتى الاجتياح للبنان العام 1982 وصولًا لبيروت في معركة دامت أكثر من 80 يومًا حتى الخروج منها إلى تونس. بدأت القضية الفلسطينية مسارًا نضاليًا آخر ابتدأ في الجزائر بمصادقة أعلى سلطة في منظمة التحرير -المجلس المركزي- الذي أعلن استقلال دولة فلسطين العام 1988 والذي مهد لانخراط المنظمة في مسار العملية السلمية وقبول القرار 242، وبالتالي الاعتراف بدولة إسرائيل ضمن مسيرة العملية السلمية التي انطلقت في مدريد 1991 وسبقها الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة إسرائيل، ضمن رسائل الاعتراف المتبادل المرسله العام 1991.

التسلسل التاريخي للأحداث السياسية والخطط والاتفاقات المائية حول المياه في حوض نهر الأردن خلال قرن من الزمان، يلخصه الجدول رقم 1 الآتي:

1 History of water politics and plans of The Jordan River-Basin, Yumpu: bit.ly/3ulmrxJ (amended and updated)

2020-1920

الأحداث والخطط السياسية والمائية في حوض نهر الأردن ¹⁴		
د. شداد العتيبي-2020		
التاريخ	الحدث-الخطة	القضايا الجوهرية
1922-1948	الانتداب البريطاني في فلسطين	<ul style="list-style-type: none"> تعديلات في الحدود الشمالية لفلسطين التي مكنت الحركات الصهيونية من الوصول إلى منابع نهر الأردن العليا. الاتفاق بين الحكومة البريطانية والحركات الصهيونية حول مصادر المياه واستخدامها. منح حق امتياز لشركة روتنبرغ لاستغلال نهر اليرموك ونهر الأردن لتوليد الكهرباء. منح الشركات اليهودية حق الامتياز لاستغلال مصادر المياه وتجفيف بحيرة الحولة.
1939	خطة أيونديس البريطانية	<ul style="list-style-type: none"> تحويل جزء من مجرى اليرموك لري 45300 دونم بمنطقة شرق الغور. تخزين المياه الفائضة من نهر اليرموك في بحيرة طبريا وضخها لري 300 ألف دونم منطقة شرق الغور.
1943-1944	والتر كلاي -لودرملك الأميركية	<ul style="list-style-type: none"> تحويل مياه نهر الليطاني ومنبع نهر الأردن الأعلى في لبنان إلى جنوب فلسطين التاريخية. استخدام نهري الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهرومائية. بناء قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت. تطوير سلطة مماثلة لسلطة وادي تينيسي للتحكم في جميع الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية. يجب أن تكون السيطرة على المشروع المقترح في يد إسرائيل وحدها، مع مساهمة محدودة من الأمم المتحدة.
1947-1948	خطة هيز الإسرائيلية	<ul style="list-style-type: none"> استخدام الموارد المائية في حوض نهر الأردن وتجاهل حقوق العرب المائية. تحويل مجرى نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا ليحل محل المياه المحولة من أعالي نهر الأردن.
1947	قرار التقسيم - الأمم المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> تقسم فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية والأخرى عربية اليهود الذين يمتلكون أقل من 7% من الأرض؛ يشكلون 30% من السكان- سيحصل اليهود على 55% من الأرض. تسيطر دولة إسرائيل على نهر الأردن العلوي بالتالي ستتاح لها الفرصة لتنفيذ المفاهيم الأساسية لمشروع Lowdermilk-Hays.

1948	الحرب	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاء الانتداب البريطاني وإعلان قيام دولة إسرائيل عقب حرب شنتها العصابات الصهيونية وبتواطؤ بريطاني دولي.
1948	خطة جيمس -هاي الإسرائيلية	<ul style="list-style-type: none"> • مقترحات لتطوير الري والطاقة الكهرومائية في فلسطين.
1949	الأمم المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> • اتفاقية الهدنة
1952	بنجر -أونروا -سوريا-الأردن- لبنان	<ul style="list-style-type: none"> • سد التخزين على طول نهر اليرموك عند المقرين. • سد التحويل في العدسية: تدفق الجاذبية المباشر على طول الغور الشرقي لوادي الأردن. • يوافق الأردن على أن سوريا ستلتقى ثلثي الطاقة الكهرومائية (28300 كيلو واط/ساعة) مقابل استقبال الأردن 8/7 من التدفق الطبيعي للنهر مما يتيح إعادة توطين 100 ألف لاجئ.
1953	خطة مين	<ul style="list-style-type: none"> • صاغت سلطة وادي تينيسي مسودة «التنمية الموحدة للموارد المائية في منطقة وادي الأردن».
1953	الخطة الإسرائيلية لسبعة أعوام	<ul style="list-style-type: none"> • تصريف بحيرة الحولة، مخططات شمال الجليل، مخططات وادي الأردن، مخططات الجليل الغربي، مخطط العوجا (يركون) - النقب الغربي، مخطط العوجا (يركون) - النقب الشرقي.
1953	خطة جونستون الأولية	<p>بناءً على الخطة الرئيسية لتشارلز ماين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مقترح بناء سد على نهر الحاصباني لري أراضي الجليل وتجفيف بحيرة الحولة. • مقترح بناء سدين على نهري بانياس ودان. • إنشاء سد المقارن على نهر اليرموك. • مقترح بناء سد تحويل بالقرب من العدسية، يقترح بناء السد عند مخرج بحيرة طبريا لزيادة التخزين.
1954	خطة جامعة الدول العربية	<ul style="list-style-type: none"> • استخدامات المياه لري الأراضي العربية وتوليد الطاقة الكهربائية. • اعتراض على قيام إسرائيل بنقل مجرى نهر الأردن خارج حوض الأردن. • لكل الدول المشاطئة الحق في ري أراضيها داخل حدودها.
1954	خطة كوتون-إسرائيل	<ul style="list-style-type: none"> • خطة شاملة لجميع مصادر المياه في الحوض -ري 260 ألف دونم، بما في ذلك نهر الليطاني.

1955	بيكر هرزا- الأردن	<ul style="list-style-type: none"> • مخطط رئيسي لتنمية وادي الأردن استنادًا إلى استخدام التدفقات الجانبية للوادي وحوالي 155 مليون متر مكعب من أعالي الأردن لتطوير وادي الأردن.
1955	خطة جونستون النهائية	<ul style="list-style-type: none"> • تفاهم مبدئي بشأن العناصر الرئيسية للخطة المقترحة مع الأردن ولبنان وسوريا ومصر. • تم التوصل إلى اتفاق مبدئي لبناء سد 300 مليون متر مكعب في المقارن على نهر اليرموك والتحويل في العدسية. • تخصيص بحيرة طبريا كبحيرة تخزين. • بناء قناتي مياه شرق نهر الأردن وغربه، وقناة إسرائيلية «الناقل القطري» حصصت المياه كالتالي: الأردن بصفتيه الشرقية والغربية 720 م³ وسوريا 132 م³ ولبنان 35 م³ والمتبقي لإسرائيل. وقد كشف مؤخرًا بناءً على الوثائق الخاصة بمفاوضات جونستون، بعد إزالة التصنيف عنها في 2003 أن الكمية تصل إلى 616 م³. • آ ب/ أغسطس: صرّح الأردن بأنه سيقبل مقترحات جونستون لأسباب اقتصادية في ظل بعض التعديلات، لكن القرار السياسي يجب أن يتم اتخاذه من قبل لجنة فرعية من الدول العربية. • تشرين الأول (تشرين الأول): خطة جونستون تفشل في الحصول على موافقة جامعة الدول العربية.
1956	تأميم قناة السويس	<ul style="list-style-type: none"> • العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.
1958	إسرائيل	<ul style="list-style-type: none"> • بدأت إسرائيل ببناء ناقل المياه الوطني.
1964	جامعة الدول العربية	<ul style="list-style-type: none"> • اجتمع القادة العرب في القاهرة لإصدار بيان ختامي، واعتبروا ناقل المياه القطري خطة عدوانية لتحويل مجرى النهر الأردن، مما يعرض حقوق الدول العربية المشاطئة للخطر. • أكمل الإسرائيليون المشروع في أيار 1964. • ردًا على المشاريع الإسرائيلية، تعهد العرب بسحب المياه من بانياس في سوريا وإرسال المياه شرقًا عبر سوريا والأردن إلى جنوب بحيرة طبريا، بدأوا البناء، لكن الإسرائيليين دمروا معداتهم بنيران المدفعية.
1964	انطلاقة فتح	<ul style="list-style-type: none"> • الثورة الفلسطينية تفجر المضخات التي تحول مياه نهر الأردن في نفق عيلبون، وحركة التحرير الفلسطينية فتح تعتبر العملية باكورة انطلاقتها في بيانها الذي صدر في الأول من يناير 1965.

1965	سوريا	<ul style="list-style-type: none"> • بناء سدود لتحويل المياه من نهرى بانياس. • وتراجع تدفق نهر دان ورؤية ذلك تهديداً لإسرائيل.
1967	حرب 1967	<ul style="list-style-type: none"> • حرب حزيران 1967 إسرائيل تحتل القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء، وتسيطر على بحيرة طبريا ونهر الأردن السفلي والبحر الميت. • مجلس الأمن يصدر القرار 242 داعياً إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها.
1967	إسرائيل تستولي على المياه	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار الأوامر العسكرية بوضع المياه في الأرض المحتلة كأملك دولة ومنع لفلسطينيين من استخدام المصادر إلا بتصريح من الحاكم العسكري.
-1967 1995	الاستيطان	<ul style="list-style-type: none"> • استمرار الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه والأحواض الجوفية ونهر الأردن، وتدمير المضخات المائية على طول النهر وإعلان الأراضي مناطق عسكرية وإعلان الشريط الأمني، والبدء في تطبيق خطة ألون لبناء المستوطنات ككماشة في غور الأردن. • بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.
1978	غزو لبنان	<ul style="list-style-type: none"> • غزو إسرائيل للبنان، مما أعطى إسرائيل سيطرة مؤقتة على نبع الوزاني / المغذي لنهر الأردن.
1988	اتفاقية سوريا والأردن	<ul style="list-style-type: none"> • ستحصل الأردن على 75% من المياه المخزنة، بينما ستلقى سوريا 25% من التدفق وكل 46 ميجاوات من الطاقة الكهرومائية المولدة.
1988	التحول الإستراتيجي من الثورة إلى العملية السلمية	<ul style="list-style-type: none"> • في الجزائر منظمة التحرير تتبنى حل الدولتين وتعلن استقلال دولة فلسطين وتتعترف بإسرائيل على 78% من فلسطين التاريخية.
1991	مؤتمر السلام العربي الإسرائيلي	<ul style="list-style-type: none"> • انطلاق مؤتمر السلام في مدريد بين الدول العربية وإسرائيل برعاية أميركية وروسية وأوروبية وحضور عربي.
1993	«اتفاقية إعلان المبادئ»	<ul style="list-style-type: none"> • توقيع اتفاقية سلام مرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل «إعلان المبادئ» بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت.

<p>نص الاتفاق المائي على ما يأتي:</p> <p>مياه نهر اليرموك</p> <ul style="list-style-type: none"> • فترة الصيف: من 15 أيار إلى 15 تشرين الأول من كل عام، تضخ إسرائيل 12 مليون متر مكعب ويحصل الأردن على باقي التدفق. • فترة الشتاء: من 16 تشرين الأول إلى 14 أيار من كل عام، تضخ إسرائيل 13 مليون متر مكعب، والأردن يحق له سحب التدفق. <p>مياه نهر الأردن</p> <ul style="list-style-type: none"> • فترة الصيف: 15 أيار إلى 15 تشرين الأول من كل عام، توافق إسرائيل على نقل 20 مليون متر مكعب إلى الأردن في فترة الصيف، مقابل المياه الإضافية التي يمنحها الأردن لإسرائيل في الشتاء. • فترة الشتاء: من 16 تشرين الأول إلى 14 أيار من كل عام، يحق للأردن تخزين بحد أدنى 20 مليون متر مكعب من الفيضانات في نهر الأردن. • يحق للأردن الحصول على 10 ملايين متر مكعب من المياه المحلاة سنوياً من تحلية المياه. • حوالي 20 مليون متر مكعب من الينابيع المالحة تم تحويلها الآن إلى نهر الأردن. <p>مياه إضافية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تتعاون إسرائيل والأردن في إيجاد مصادر لتزويد الأردن بكمية إضافية تبلغ 50 مليون متر مكعب في السنة من المياه الصالحة للشرب. <p>التخزين</p> <ul style="list-style-type: none"> • تتعاون إسرائيل والأردن لبناء سد تحويل / تخزين على نهر اليرموك مباشرة في اتجاه مجرى تحويل العدسية. • تتعاون إسرائيل والأردن لبناء نظام لتخزين المياه على نهر الأردن، على طول حدودهم المشتركة. 	<p>معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل</p> <p>1994</p>
---	--

1995	أوسلو 2 (طابا) الاتفاقية المرحلية بين منظمة التحرير وإسرائيل البند 40 المياه والمجاري	<ul style="list-style-type: none"> • توقيع اتفاقية طابا أو أوسلو 2. • حيث نص البند 40 على اعتراف إسرائيل بالحقوق المائية الفلسطينية. • تم تخصيص مؤقت لأحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية والاتفاق على تطوير 70-80 م³ من المياه للجانب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية، وتأسيس لجنة مياه مشتركة استغلها الجانب الإسرائيلي لعرقلة المشاريع الفلسطينية، ولا سيما حفر الآبار.
2000	مفاوضات كامب ديفيد 2	<ul style="list-style-type: none"> • انطلاق مفاوضات الوضع النهائي بين المنظمة وإسرائيل.
2001	الانتفاضة وأزمة نبع الوزاني	<ul style="list-style-type: none"> • فشل مفاوضات كامب ديفيد بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. • انفجار الانتفاضة الثانية في الأرض المحتلة. • أزمة نبع الوزاني بين لبنان وإسرائيل.

ثانياً: مسار السلام: الواقع المائي في حوض نهر الأردن وفي الأرض المحتلة تحت الحكم الذاتي

انطلق مؤتمر مدريد بحضور دول حوض نهر الأردن، وبمشاركة الوفد الفلسطيني تحت المظلة الأردنية، واستمر مسار المفاوضات المتعددة إلى نهاية العام 1992، وكانت المنظمة وإسرائيل برعاية نروجية قد أطلقت مساراً سرياً للتفاوض الثنائي، أثمر عن التوصل لاتفاقية مبادىء، عُرفت باتفاقية أريحا-غزة أوّلًا، ووقعت الاتفاقية في واشنطن في العام 1993.

تضمن إعلان المبادئ قضايا تتعلق بالمياه، إحدى القضايا الجوهرية، واستمرت المفاوضات حول الاتفاقية المرحلية من العام 1993 إلى العام 1995، وقد عُرفت بمفاوضات طابا حيث جرت، أو أوسلو 2. ونصت الاتفاقية على تأسيس سلطة حكم ذاتي ذاتية خلال مرحلة انتقالية تمتد إلى العام 1999، موعد انطلاق مفاوضات الوضع الدائم التي أُجّلت القضايا الجوهرية إليها.

كانت القضايا المؤجلة هي: الحدود واللاجئون والقدس والمستوطنات والمياه. اعترفت

1 Gaza-Jericho (OSLO I) Agreement, Cairo, Passia, 1994: bit.ly/3laubW3

إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بالمياه، ولكنها أجلت تعريف الحقوق إلى المفاوضات النهائية.

قسمت الاتفاقية المرحلية الضفة الغربية إلى ثلاث ولايات قانونية: المنطقة «أ» بما نسبته 18% من الضفة الغربية، والمنطقة «ب» وتشكّل 21% من الضفة، بمسؤولية قانونية مشتركة، أما المنطقة «ج» التي تشكّل 61% من الضفة الغربية فهي تحت الولاية القانونية الكاملة لإسرائيل. أبقت إسرائيل الولاية العسكرية والأوامر العسكرية سارية إلى يومنا هذا، وعلى الرغم من إعطاء الولاية القانونية للسلطة في منطقة «أ» إلا أن ذلك لم ينطبق على المياه وبقي ذلك رهنا للموافقات الإسرائيلية، ضمن التفاهات التي وردت في البند 40 من الملحق الثالث للاتفاقية.¹

ثالثاً: البند 40 استمرار الهيمنة على المصادر المائية واللجنة المشتركة «لجنة الفيتو على المشاريع»:

نظمت قضايا المياه والصرف الصحي في اتفاقية أوسلو ضمن البند 40 من الملحق الثالث للاتفاقية الذي حمل عنوان «المياه والمجاري».

تضمّن البند اعترافاً إسرائيلياً بحقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية بالمياه، وأجلّ تحديد هذه الحقوق إلى مفاوضات الوضع النهائي. كما حدّد هذا البند تخصيص المياه، بالمحافظة على الاستخدام القائم، وتضمن تعهدات إسرائيلية بتوفير 28.6 م³ كاحتياجات ملحة عقب توقيع الاتفاقية.

بقيت قضية السيطرة على المصادر وحقوق المياه القضية الجوهرية في قطاع المياه، واستمرت السيطرة الإسرائيلية على مختلف المصادر، وارتهن الجانب الفلسطيني للموافقات الإسرائيلية، إما في لجنة المياه المشتركة أو في الإدارة المدنية، واقتصرت الإدارة الفلسطينية لما مجموعه 118 مليون متر مكعب من الآبار والينابيع، حيث قُسم الحوض الجبلي في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض (شرقي، وغربي، وشمال شرقي) ويُظهر الجدول الآتي التخصيص لهذه الأحواض، لكل من السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.

1 The Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Negotiations Affairs Department, 9/1/2016: bit.ly/3uK7NWS

جدول رقم 2: تخصيص الأحواض المرحلي حسب اتفاقية أوسلو – البند 40

الحوض	الحصة الفلسطينية م ³	الحصة الإسرائيلية م ³
الحوض الشرقي	54	40
	إمكانية تطوير 78 م ³	
الحوض الشمالي الشرقي	42	103
الحوض الغربي	22	340
المجموع الفعلي	118	483

لم تتطرق الاتفاقية المرحلية والبند 40 للمياه في حوض نهر الأردن، ولم يتم التطرق للحوض الساحلي الممتد أسفل قطاع غزة، وذكرت غزة في الملحق 8 للبند 40، وبأن يتم نقل 5 م³ من المياه لقطاع غزة، على أن يتم تزويد الكمية من مصادر التحلية مستقبلاً.

أسس البند 40 مفهوم اللجنة المائية المشتركة كإطار يتم من خلاله إقرار المشاريع في داخل حدود الضفة الغربية، واستغل الإسرائيليون ذلك لتقديم مشاريع المستوطنات لإقرارها، كوسيلة لشرعنة المشاريع لمستوطنات غير قانونية وغير شرعية، ولكن الجانب الإسرائيلي كان دوماً يتمسك بأن ذلك ما نصت عليه الاتفاقية، وأن جميع المشاريع داخل حدود الضفة لا بد من إقرارها في اللجنة، وأصبح الجانب الإسرائيلي يقدم قائمة المشاريع الخاصة بالمستوطنات، مقابل الموافقة على المشاريع الفلسطينية.¹

استغل الجانب الإسرائيلي في اللجنة المشتركة «الفيديو» ورهن الموافقة على المشاريع الفلسطينية بتقديم كل وثائق المشروع وكل شاردة وواردة فيه، بما يسمى بالطلب الفلسطيني إلى اللجنة المشتركة من أجل الحصول على الموافقة، والتي تطلبها أيضاً الجهات المانحة التي ربطت التمويل بالحصول المبدئي على الموافقة الإسرائيلية، وأصبح الموقف الفلسطيني ينطبق عليه مقولة «وقوف الكرام على باب اللثام!» وكانت المماطلات الإسرائيلية والتسويق والابتزاز؛ من أجل الحصول على موافقات للمشاريع الإسرائيلية داخل الضفة الغربية هو شعار اللجنة المشتركة.

1 ربي عنبتاوي، «اللجنة الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة» تحت مجهر آفاق البيئة والتنمية، آفاق البيئة والتنمية، bit.ly/3iyJl7:2013/8/27

أعاققت اللجنة المشتركة المشاريع المائية وأخرت تنفيذ معظمها، أو لم تمنح موافقات لمشاريع قدمت إليها منذ أعوام؛ وهو ما حدا بسلطة المياه الطلب من البنك الدولي إجراء مراجعة لقطاع المياه ولعمل اللجنة المشتركة منذ تأسيسها، فكان التقرير¹ الذي صدر في العام 2009 والذي شكل صاعقة للجانب الإسرائيلي، فندد رئيس الوزراء الإسرائيلي به وبتأجيله! أعقب نشر البنك الدولي لتقريره موجة من الانتقادات العالمية والحقوقية والإعلامية، وتُوِّج ذلك بنشر منظمة العفو الدولية تقريرًا كبيرًا² مبنياً على تقرير البنك الدولي، وصدر التقرير في العام ذاته 2009 الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي مرة أخرى إلى التنديد بالتقرير، واتهام المنظمة الأممية بتشويه الحقائق والدعاية للفلسطينيين، واتهام رئيس سلطة المياه بتسييس المياه، وبهدم التعاون المائي بين الطرفين.

أدى التقريرين إلى الإفراج عن الموافقات على المشاريع المائية الفلسطينية؛ نتيجة لتفاهم الأوضاع المائية في الضفة الغربية، وخروج المظاهرات المائية نتيجة لتزايد الطلب وشح المياه.

سيطرة إسرائيل من خلال اللجنة المشتركة على قطاع المياه، ورهن الموافقات المتعلقة بمشاريع المياه بالابتزاز للموافقات على مشاريع الاستيطان المائية؛ هو ما دفع الجانب الفلسطيني إلى الانسحاب من اللجنة المشتركة الخاصة بالمياه في العام 2010، وعلل رئيس سلطة المياه قراره بأن اللجنة المشتركة سبب رئيس في إعاقة تطوير قطاع المياه، وعدم احترام قرارات رفض المشاريع الاستيطانية، والهيمنة على اللجنة.

أعاد الجانب الفلسطيني العمل باللجنة المشتركة العام 2017، تحت تفاهم أن الجانب الفلسطيني يستطيع القيام بمشاريع لا تتضمن حفرًا أو تأهيل آبار داخل التجمعات الفلسطينية، وفهم من التعديلات أنه لا حاجة لموافقة اللجنة المشتركة كل في منطقة ولايته، ماعدا حفر الآبار أو تأهيلها. ويعتقد كاتب هذه السطور أن القرار الفلسطيني بالعودة إلى تفعيل اللجنة المشتركة كان خطأ أقرب إلى الخطيئة³.

1 West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, Arab Water Council, Apr 2009: bit.ly/3l96w8o

2 متعطشون إلى العدل .. القيود على سبل حصول الفلسطينيين على المياه، منظمة العفو الدولية، 2009: bit.ly/3DaVXaZ

3 أحمد ملح، استئناف عمل اللجنة المشتركة للمياه لن يحدث تغييرًا في واقع المياه الفلسطيني، المونيتور، 2017/7/7: bit.ly/3mk7MoC

رابعاً: الواقع المائي في العام 2020

ارتفع عدد السكان الفلسطينيين في العام 2020 إلى قرابة 5 مليون نسمة، مليوناً نسمة في قطاع غزة و 3 ملايين نسمة في الضفة الغربية. وهناك قرابة 7 ملايين فلسطيني في الشتات. بقيت الكميات المتاحة تقريباً كما كانت عليه عند توقيع الاتفاقية العام 1995، إذ كان تعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قرابة 2.8 مليون نسمة، ويتضح بهذه الأرقام أن عملية السلام قللت من حصة الفلسطيني من المياه بدلاً من تحسين حصته. لقد كانت الإجراءات والتعهدات الإسرائيلية عاملاً أساسياً في هبوط حصة الفلسطيني من المياه، كما أن نوعية المياه المتاحة في قطاع غزة غير صالحة للاستهلاك الآدمي، إذ تشير التقارير إلى أن 97% من مياه الحوض الساحلي غير صالحة للاستهلاك البشري.¹

ولمواجهة تزايد الطلب على المياه؛ لم يكن متاحاً أمام الفلسطينيين سوى التوجه لشراء المياه من الشركة الإسرائيلية، حتى بلغت الكمية المشتراة العام 2019 حوالي 85.5 مليون متر مكعب، وأصبحت إسرائيل المسيطرة على المياه الفلسطينية، تبيعها لهم، كما تقوم إسرائيل باقتطاعات مالية؛ بحجة خصم تكاليف معالجة مياه المجاري التي تنساب من داخل الضفة، حيث تقطع إسرائيل ما مجموعه 120 مليون شيكل سنوياً من الأموال التي تجمعها إسرائيل من الضرائب للسلع المستوردة للسلطة الفلسطينية مقابل نسبة لهم، وبذلك تصل فاتورة المياه السنوية إلى أكثر من 100 مليون دولار، كأثمان مياه وكقيمة معالجة لمياه الصرف الصحي داخل إسرائيل، يدفعها الفلسطينيون، فوق سرقة محتلمهم لمياههم!

وبشكل عام بلغ المستوطنون قرابة 750 ألف مستوطن، قرابة نصفهم في القدس الشرقية والنصف الآخر في الضفة، يُعطى لهم قرابة 70 مليون متر مكعب، أي أكثر من نصف الكمية التي تتاح للفلسطينيين في الضفة. وبمقارنه نسب الاستهلاك المنزلي يصل استهلاك الفرد الإسرائيلي قرابة 300 لتر يومياً مقارنة بـ 80 لترًا للفرد الفلسطيني، وأكثر من 600 لتر للمستوطن. كما أن العديد من التجمعات الريفية لا تزيد كميات المياه المتاحة لهم عن 20 لترًا للفرد يومياً، هذا بالإضافة إلى الوضع المأساوي في قطاع غزة حيث إن المياه المستهلكة هناك غير صالحة للاستهلاك البشري، وتظهر أمراض عدة بسبب المياه منها ظاهرة الأطفال الزرق بسبب تركيز النترات في مياه الشرب، بالإضافة إلى أمراض الكلى والحصى وسائر الأمراض المتعلقة بتلوث المياه.

1 Gaza in 2020 A liveable place?, UNRWA, Aug 2020: bit.ly/3l9Hw0l

خامساً: الموقف القانوني لحقوق المياه الفلسطينية

مما سبق يظهر أن إسرائيل أحكمت سيطرتها على المياه في الحوض داخل أراضيها والأراضي المحتلة، وسيطرت على نهر الأردن وبحيرة طبريا والأنهار المغذية لنهر الأردن العلوي، وصولاً إلى الأودية الجانبية الغربية على طول مجرى النهر، ودمرت المضخات الفلسطينية، وقطعت أنابيب المياه المغذية للأراضي المحاذية لنهر الأردن، وأعلنت الشريط الأمني على طول الحدود الفلسطينية الأردنية، وأتبع ذلك بإصدار الأوامر العسكرية باعتبار المياه أملاك دولة، ولا يحق لأحد الانتفاع بها أو استخراجها أو التنقيب عنها إلا بإذن من الحاكم العسكري. وبهذا انتهكت إسرائيل الالتزامات المترتبة عليها كقوة احتلال والالتزامات المنبثقة عن معاهدة جنيف الرابعة.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات متعددة منذ العام 1973، وما فتئت تؤكد في كل عام بشأن السيادة على الموارد الطبيعية¹ الوطنية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة.² تصدر القرارات بديابجتها في الإشارة إلى القرارات السابقة بالخصوص 31-75 للعام 1973 والقرار 3336 للعام 1974 وهكذا ... المتعلقة بالسيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي المحتلة الفلسطينية والعربية الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ القانون الدولي ذات الصلة وأحكام الاتفاقيات الدولية واللوائح، فيما يتعلق بالالتزامات الاحتلال ومسؤولياته، وتشتمل القرارات عادة على التأكيد، بموجب القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة على السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، وإدانة إسرائيل لاستغلالها للموارد الوطنية للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى؛ والتشديد على أن اتفاقية لاهاي الرابعة للعام 1907، واتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 تنطبق على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى؛ والتشديد على أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية وغيرها غير قانونية.

إسرائيل في عرف القانون هي دولة احتلال، أو قوة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والقوانين والأعراف الدولية لا تقر بالإجراءات الإسرائيلية بشأن الأرض أو المصادر الطبيعية للمياه في الأراضي الخاضعة لاحتلالها، ولا تندرج إدارة مصادر المياه ضمن صلاحياتها كقوة احتلال، وذلك وفق ما ينص عليه قانون «الاحتلال المحارب» الموجود في لوائح لاهاي لسنة 1907، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949. القانون الدولي يؤكد الحق الفلسطيني والإسرائيليون أقروا بهذا الحق في البند 40 من الاتفاقية المرحلية، وإن على إسرائيل ليس

1 Permanent Sovereignty over Natural Resources General Assembly resolution 1803 (XVII), UN, Dec 1962: bit.ly/3iAoleV

2 Resolution adopted by the General Assembly, General Assembly, UN, 18/1/2018: bit.ly/3iyjZoo

فقط إعادة الحق الفلسطيني في المياه وإنما التعويض وإصلاح الضرر عن كل الانتهاكات وما تسببت به.

سادساً: الحقوق المائية -أحواض المياه ومصادرها

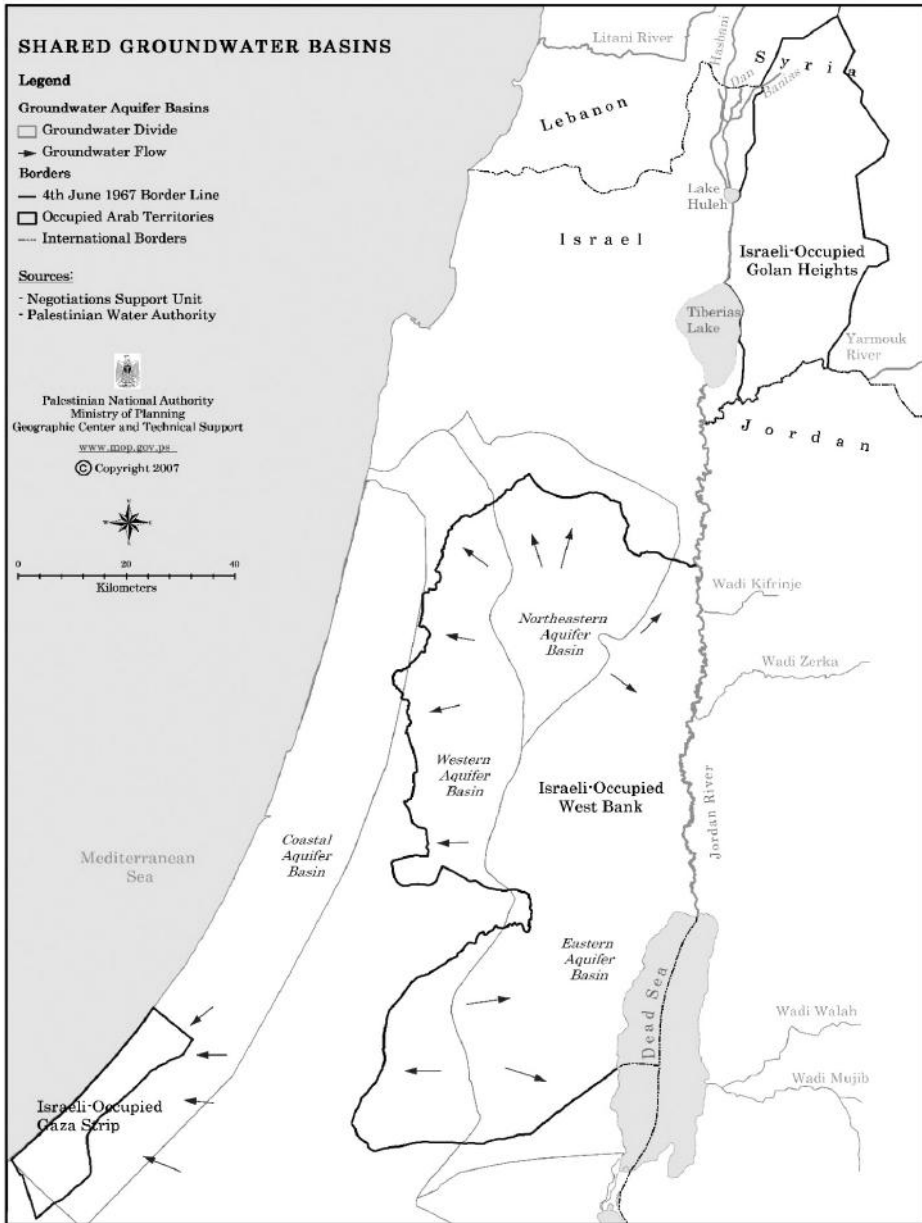
تعتبر فلسطين دولة مشاطئة في حوض نهر الأردن مع كل من الدول العربية الثلاث، الأردن وسوريا ولبنان، إضافة إلى إسرائيل. وتتشارك فلسطين وإسرائيل في الحوض الجوفي الجبلي في الضفة الغربية في الحوض الساحلي الممتد أسفل قطاع غزة الذي يعتبر المجرى السفلي Down stream . الخارطة 1

أ- حوض نهر الأردن:

يعرف الحوض الممتد فوق أكثر من 18000 كم² في الدول المتشاطئة، وتغذية أنهار الدان وبانياس والحاصباني التي تشكل نهر الأردن العلوي الممتد في الحولة التي جففتها إسرائيل، وصولاً إلى بحيرة طبريا التي تعتبر الخزان الإقليمي للمياه، وبطاقة تتجاوز 5 مليارات متر مكعب من المياه، وتخرج المياه من بحيرة طبريا طبيعياً إلى أسفل نهر الأردن الذي يلتقي بنهر اليرموك على بعد 5 كم منها، ثم يواصل النهر مسيرته عبر تعرجات على طول، وصولاً إلى البحر الميت. بدأت إسرائيل بتحويل مجرى النهر دون توافق مع الدول المشاطئة، وحولت المياه عبر الناقل القطري الإسرائيلي، وهو ما أدى لاحقاً إلى نشوء قضية جفاف البحر الميت¹ نتيجة للتحويل، وإلى تعاظم الطلب على المياه؛ الأمر الذي حدا بالدول إلى بناء السدود على الأودية الشرقية وتعاظم استخراج المياه من خلال الآبار، وتقاسم مياه نهر اليرموك بين الأردن وسوريا وإسرائيل التي ضمنت الحصول على ما يربو على 25 مليون متر مكعب من مياه اليرموك.

تعتبر مفاوضات جونستون وخطته أهم وثيقة حول المفاوضات حول نهر الأردن وتخصيص مياهه والتفاهمات حول المشاريع عليه.

1 أثبتت الدراسات التي أعدت ضمن مشروع قناة البحرين أن مصانع البوتاس في الجهة الإسرائيلية، وبأقل درجة في الجهة الأردنية، أحد أسباب جفاف البحر الميت عبر تجفيف قرابة 450 مليون متر مكعب سنوياً في الملاحات لاستخراج المعادن والأملاح.



خارطة 1: حوض نهر الأردن والأحواض الجوفية المشتركة بين دولة فلسطين تحت الاحتلال ودولة الاحتلال الإسرائيلي

ب-مفاوضات جونستون وخطة جونستون كما تم التوافق عليها

كان اللاجئون الذين نشأت قضيتهم بعد حرب 1948 وتأمينهم مائيًا وغذائيًا أحد مسوغات إرسال الرئيس الأميركي إيزنهاور في عام 1953 مبعوثه الشخصي إريك جونستون، بمهمة محاولة صياغة اتفاقية بين الدول المشاطئة لحوض نهر الأردن فيما يتعلق باستخدام المياه. سعت خطة جونستون إلى تحديد التوزيع العادل لمياه الحوض على الدول المشاطئة لحوض نهر الأردن (سوريا ولبنان وإسرائيل والأردن الملحق إليه الضفة الغربية). استندت الخطة إلى التخصيص بناءً على الطلب على الاستخدامات الزراعية، أي على تقديرات مساحات الأراضي الصالحة للري.

تعتبر خطة جونستون ملخصًا للخطة التي سبقتها، وتوافقًا ومساومات بين الخطة العربية والخطة الإسرائيلية ونتائج المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل التي تم التوافق بشأنها في اللجان الفنية، وبخاصة على قناتي الغور والتخزين في بحيرة طبريا والحصص المائية، واستثناء الليطاني من حوض نهر الأردن. وقد كشفت ملخصات تروكسل (أحد معاوي أريك جونستون) التوافقات التي تمت في المفاوضات، واعتبار أن المحصلة الكلية لحوض نهر الأردن هي 1503 مليون متر مكعب تم تخصيصها بين الدول العربية بواقع 35 م³ للبنان و132 م³ لسوريا و720 م³ للأردن متضمنة المياه داخل الأردن من الأودية والينابيع، بواقع 243 م³، وحصّة من اليرموك مقدرة بـ 377 م³ و 100 م³ من نهر الأردن متضمنة لـ 15 م³ من الينابيع المالحة وتضمنت حصّة الفلسطينيين في الضفة الغربية، واعتبار الكمية المخصصة للفلسطينيين 215 م³ منها 180 من النهر، و 35 م³ من الأودية الجانبية.

من الجدير بالذكر أن النهج العام لجونستون لتخصيص نهر الأردن كان في الأساس منهجًا قائمًا على الحقوق المبنية على الاحتياجات الزراعية وليس الاستخدامات لغايات الشرب، النهج المستخدم لا يعكس الرؤية الحالية العالمية بشأن تخصيص المجاري المائية الدولية. توجد ثلاثة أسباب رئيسية لذلك: (أ) أن جونستون فشل في أخذ مصادر المياه الأخرى المتاحة للدول المشاطئة في الاعتبار. (ب) مراعاة جونستون للطلب الزراعي فقط كأساس لتحديد المخصصات (أو حقوق المياه، كما كان متصورًا آنذاك). (ج) تعميم الحصّة الإسرائيلية ودون تحديدها، على غرار ما تم بالنسبة للدول العربية حيث ذكرت أن المياه المتبقية في الحوض والنهر ستكون لإسرائيل، إلى جانب الموافقة الضمنية على استخدام المياه خارج حوض نهر الأردن فقط في حالة إسرائيل، أي عبر تحويل المياه خارج الحوض عبر ناقل المياه القطري الإسرائيلي. أظهرت الوثائق المتعلقة بمفاوضات جونستون (التي تم رفع السرية عنها عام 2003) أن التخصيص الفعلي لإسرائيل من حوض نهر الأردن كان 616 مليون متر مكعب/السنة.

ومن اللافت للنظر أن الدول المشاطئة في حوض نهر الأردن لم تتوصل بعد إلى اتفاق شامل بينها حول إدارة واستخدام الحوض بشكل جماعي، بعد حوالي سبعة عقود من عمل جونستون. ولعل توقيع كل من دولة فلسطين مؤخرًا وقبلها الأردن وسوريا ولبنان على معاهدة الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري الدولية يحتم أن تضع الدول العربية رؤية عصرية لإدارة الحوض؛ للحد من النزاعات بين مختلف الأطراف.

ج-الأحواض الجوفية

ينقسم الحوض الجبلي الجوفي في الضفة الغربية إلى الأحواض الثلاثة: الشرقي وبطاقة استيعابية قدرتها الاتفاقية 172 مليون متر مكعب، والحوض الشمالي الشرقي وبطاقة تصل إلى 145 مليون متر مكعب، والحوض الغربي بطاقة 362 مليون متر مكعب. وتصل طاقة الحوض الساحلي إلى ما يقارب من 420 مليون متر مكعب، منها ما يقارب من 60 مليون متر مكعب في الجزء الممتد أسفل قطاع غزة. لا يعتبر التحصيص المنبثق عن اتفاقية أوسلو تحصيلًا نهائيًا فهو اتفاق مؤقت، اعترفت إسرائيل بموجبه بحقوق الفلسطينيين بالمياه، وقد تم تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي. ما تم في أوسلو هو الإقرار باستمرار الاستخدام القائمة قبيل توقيع الاتفاقية.

من الجدير بالذكر أن هناك أحواضًا جوفية أخرى متاحة لإسرائيل غير مشتركة مع فلسطين، وهي: حوض الجليل (154 مليون متر مكعب)، طبريا (605 ملايين متر مكعب)، الكرمل (37 مليون متر مكعب)، النقب (37 مليون متر مكعب)، عربة (28 مليون متر مكعب)، بإجمالي يتراوح بين 824-880 مليون متر مكعب.

المصادر غير التقليدية الأخرى المتاحة

منذ العام 2000 تبنت إسرائيل برنامجًا لتعزيز مصادر المياه غير التقليدية بمعالجة مياه الصرف الصحي الذي توفر منه قرابة 600 مليون متر مكعب، ويتوفر لإسرائيل من المياه المحلاة عبر عدة محطات تحلية أنشأتها على طول المتوسط قرابة 750 مليون متر مكعب، وهو الأمر الذي دعا وزير البنية التحتية الإسرائيلية إلى القول إن إسرائيل لم تعد تواجه أزمة مائية، وإنها تبحث عن مشترين للمياه التي تنتجها وتقوم بضخها إلى الناقل القطري الإسرائيلي. في المحصلة يتوافر لإسرائيل غير مخزون المياه في بحيرة طبريا الذي يقارب من 5 مليارات متر مكعب، ما يقارب من 3541 مليون متر مكعب، وبحصة للفرد تصل إلى 385

متراً مكعباً سنوياً¹، في حين يتوافر للفلسطينيين من مختلف المصادر ما مجموعه 347 مليون متر مكعب، باعتبار كميات المياه من الضخ الجائر في قطاع غزة، ويصبح معدل الفرد 68 متراً مكعباً في السنة. الجدول 3 يظهر المصادر المتاحة لإسرائيل وفلسطين مع اعتبار للمصادر التقليدية وغير التقليدية.

جدول 3: المياه المتاحة لإسرائيل ودولة فلسطين تحت الاحتلال

مصدر المياه	إسرائيل م ³	فلسطين م ³
مياه حوض نهر الأردن	616	0
مياه الأحواض المشتركة - الضفة الغربية	561-600	118-124
مياه الحوض الساحلي	370	50
مياه الأحواض الأخرى غير المشتركة	824-880	0
المياه المعالجة	500	10 من أصل 160
مياه التحلية	750	13
مياه ضخ جائر من البحر	0	127
المياه المبيعة للأردن	100-	0
المياه المبيعة لفلسطين	85-	85
المياه المبيعة لإسرائيل ²	23	23
المجموع الكلي	3541 ³	347
عدد السكان بالمليون	9.2	5.1
حصة الفرد من مختلف المصادر بالمتر المكعب سنوياً	385	68

سابعاً: مفاوضات الوضع النهائي حول المياه

للفلسطينيين حقهم الطبيعي في مصادرهم وثرواتهم الطبيعية، كما أقرتها قرارات الشرعية الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد سنوياً سيادته على مصادره

1 انظر: سلطة المياه الإسرائيلية: bit.ly/2YkPNXk

2 مياه الصرف الصحي المعالجة.

3 المخطط الهيكلي لشركة ميكروت يظهر الرقم 2672 مليون متر مكعب، أي بنقص يقارب 900 مليون متر مكعب، حيث لم يتم احتساب المياه الفلسطينية المعالجة في إسرائيل، ولم يتم احتساب طاقة الأحواض الفعلية؛ لاعتماد إسرائيل على مياه التحلية بشكل أكبر، وتقليل الضخ من الأحواض الجوفية. انظر: سلطة المياه الإسرائيلية: bit.ly/2YkPNXk

الطبيعية والمنبثقة عن الموقف القانوني لحقوق الشعب تحت الاحتلال وما تفرضه لوائح لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وقد حدد القانون الدولي والعرفي وجوب تقاسم المصادر المشتركة حسب مبدأ التخصيص العادل والعاقل، وكذلك بعدم التسبب بضرر والإدارة المشتركة للمصادر المشتركة والإعلام المسبق عن أي عمل يؤثر في انسياب المياه في الأحواض أو يؤثر عليها، أو قد يتسبب في الضرر بها وبالمنتفعين.

لا تستطيع إسرائيل المحاجة أن إعادة التخصيص هو إضرار بها أو أن المس بالوضع القائم هو خرق لأحد مبادئ القانون الدولي المتعلق بالاستخدام المسبق؛ حيث إن المبدأ القانوني يتلخص بأنه لا يمكن أن تقوم منفعة بناءً على أعمال غير قانونية كالتي انتهجتها إسرائيل، إذ سيطرت على المياه من خلال الأوامر العسكرية والقوة العسكرية وقامت بتهجير السكان والاستيلاء على أراضيهم.

كما أن الحق الفلسطيني الذي اعترفت إسرائيل به يشمل التعويضات عن استخدام إسرائيل للحصة الفلسطينية من المياه في نهر الأردن والأحواض وحرمان الفلسطينيين منها، والأثر الذي ترتب على ذلك اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وبيئياً على الأرض والإنسان، بالإضافة إلى الحرمان من استغلال الثروات في الأرض وفي الجو والبحر، ولا سيما أملاح البحر الميت وثوراته. وتشمل الحقوق الفلسطينية الحصة المائية للاجئين الفلسطينيين الذين يقدرون حالياً بستة ملايين فلسطيني في الشتات.

لا يمكن الخوض بالأرقام حول الحصة الفلسطينية من مختلف المصادر، وقد تم تطوير موقف فلسطين التفاوضي المستند إلى المبادئ القانونية وإلى البراغماتية كما يحلو للإسرائيليين الدعوة إليه. وينطلق الإسرائيليون دومًا في مفاوضاتهم حول المياه من مبدأين: الأول أن جميع المصادر مستنزفة وأن على الجانب الفلسطيني الذهاب إلى خيارات تطوير المصادر غير التقليدية مثل التحلية، والثاني أن المنطلق هو الاحتياجات وليس الحقوق، وهو ما يرفضه المفاوض الفلسطيني.

يضع الجانب الفلسطيني أمام عينيه حقه في المياه من نهر الأردن ومن بحيرة طبريا ومن النهر والأودية، والحق في إقامة قناة الغور الغربية، وكذلك حقه الكامل في حوضه المستقل الخالي من الاستيطان الحوض الشرقي، وتقاسم الأحواض الغربي والشمالي الشرقي والساحلي، والأخذ بعين الاعتبار المياه غير التقليدية المتاحة لكل طرف.

ليست الحقوق الفلسطينية كميات، إنما الوصول إلى المياه والسيادة على المصادر، وكذلك ضمان الحصول على الحصة الفلسطينية في نهر الأردن -الذي يشكل حدود دولة فلسطين الشرقية مع الأردن - من بحيرة طبريا وعبر ناقل للمياه -قناة الغور الغربية- وذلك ضمن رؤية متكاملة لإدارة الحوض كدولة مشاطئة مع بقية دول الحوض، كما تشمل الرؤية الفلسطينية الرابط المائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمكين الفلسطينيين من الإدارة المشتركة للأحواض الجوفية، ووجود طرف ثالث بوصفه رقيبًا على الالتزامات وعلى عدم الإضرار، وكذلك ضمان وجود آلية لحل النزاعات.

ومهما كان النهج الذي ستتبعه إسرائيل في تسوية حقوق المياه فلن تقل الحقوق الفلسطينية عن أضعاف ما هو متاح لهم حاليًا، وعلى أي مبادئ في القانون الدولي لن تكون إسرائيل في وضع يتيح لها المناورة. إلا أنه ومع كل ذلك، فقد وضعت فلسطين رؤية أسمتها الرؤية الرابحة للطرفين في المفاوضات.

تستند الرؤية الفلسطينية في رؤيتها لحقوق المياه إلى القانون الدولي ومبادئه الرئيسية، وبخاصة التخصيص العادل والعاقل، والإدارة المشتركة للأحواض المشتركة، وبما في ذلك الإدارة المتكاملة والمشاركة لحوض نهر الأردن، بما يؤسس إطارًا مشتركًا بين الدول المتشاطئة لإدارة الحوض عبر سلطة للحوض أو لجنة مياه إقليمية.

قدم الجانب الفلسطيني رؤيته لحل قضية حقوق المياه مع إدراكه وجوب التعويض عن الضرر، وهو ملف متضمن للتعويضات المتعلقة بالمياه.

وتتضمن الرؤية الفلسطينية ما يطرحه الجانب الإسرائيلي حول المياه غير التقليدية أو مياه التحلية، وقد أشار العديد من القانونيين إلى أن المياه غير التقليدية يجب أن يتم اعتبارها عند تخصيص المصادر بما هو متاح لكل طرف، وعلى رأسهم البروفيسور ستيفن مكافري، القانوني الأشهر في المياه والأحواض المشتركة، وهو أحد الذين أعدوا معاهدة الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجري الدولية العابرة للحدود.

وتتضمن الرؤية الفلسطينية إدخال مفهوم المرحلة الانتقالية، بمعنى أنه عندما يتم تخصيص المصادر فإنه في اليوم التالي لن يتمكن الجانب الفلسطيني من استيعاب كامل حصته نتيجة للحاجة لتطوير البنية التحتية، وهو ما يستوجب الاتفاق على إطار زمني لتنفيذ البنية التحتية؛ كي لا تتكرر قضية ارتهان تطوير المصادر بموافقات الجانب الإسرائيلي في اللجنة المشتركة.

سيتوصل الطرفان إلى ترتيبات حول استمرار استغلال إسرائيل للحصة الفلسطينية بعد تسوية الحقوق، وضمن الأسس التجارية، وبما يتفق مع المصلحة الفلسطينية.

هذه الترتيبات ستجعل من الإمكانية تسويق التوصل إلى اتفاق لدى الطرفين، فمن جهة سيضمن الجانب الإسرائيلي أنه سيستمر باستخداماته القائمة، والعمل على تطوير بدائل لها خلال المرحلة الانتقالية، في حين أن الجانب الفلسطيني سيضمن أنه استرجع حقوقه المائية في النهر وفي الأحواض، والعمل على تطوير البنية التحتية وتأهيلها، مثل بناء قناة الغور الغربية ونقل مياه بحيرة طبريا، سواء عبر غور سهل بيسان أو الخيارات الأخرى المتاحة بالتفاهم مع الأردن عبر قناة الملك عبدالله - قناة الغور الشرقية، ومن ثم ضخها إلى الضفة الغربية، وتسييلها في قناة الغور الغربية، وكذلك الأمر بالربط المائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما تركز الرؤية الفلسطينية إلى إدخال مياه التحلية، ولكن بعد تعريف الحقوق من المياه التقليدية كجزئية سيلجأ إليها الطرفان، لمواجهة ازدياد الطلب على المياه، وتستطيع إسرائيل -على فرض أنها ستعيد الحقوق المائية لأصحابها- أن تبني محطات تحلية، أو زيادة طاقة المحطات الحالية إلى ضعفها أو أضعافها حسب الحاجة. وستكون بذلك إسرائيل قد حسمت وقوفها مع القانون في مسألة المياه، وأعدت الحق لأصحابه، وسيطور الجانبان والدول الإقليمية مشاريع مشتركة، ومشاريع الترابط مع الطاقة والغذاء والتغير المناخي.

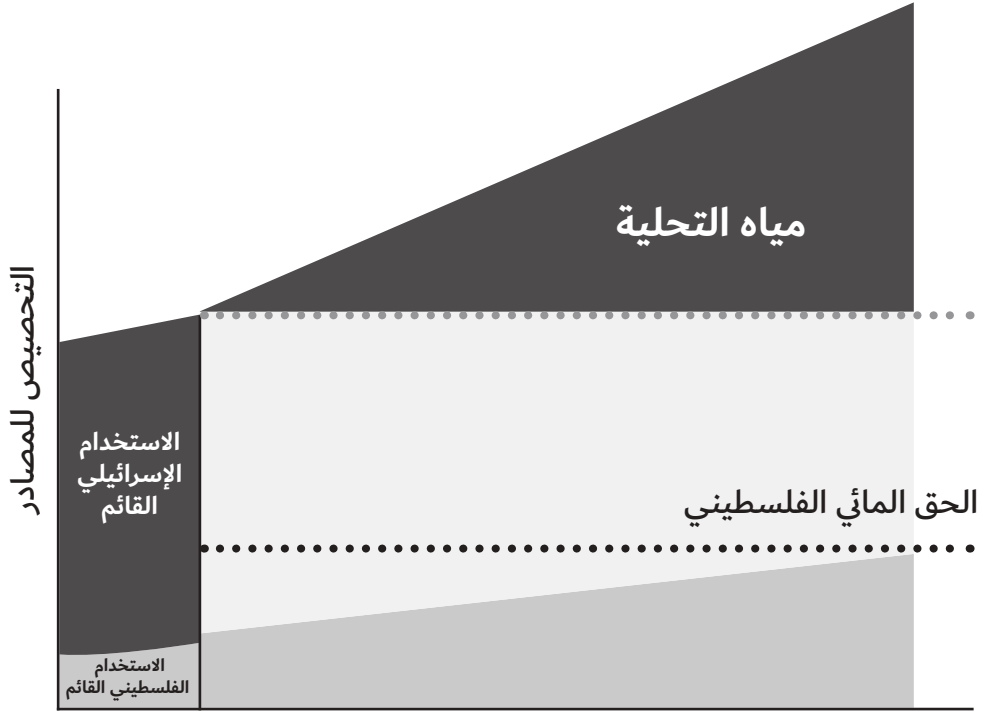
الرسم البياني التالي يوضح الآلية للمقترح الفلسطيني:

المرحلة الأولى: تعريف الحقوق المائية بناءً على مبادئ القانون الدولي، ولا سيما التخصيص العادل والعادل، والانتقال من عدم معقولية التخصيص القائم إلى تخصيص مقبول، والاتفاق على المرحلة الانتقالية والبنية التحتية وإطارها الزمني.

المرحلة الثانية: الاتفاق على الاستخدامات خلال المرحلة الانتقالية واستيعاب المياه مع جاهزية البنية التحتية.

المرحلة الثالثة: إسرائيل وفلسطين تطوران مياه التحلية.

الرسم البياني يوضح الآلية التي يقترحها الجانب الفلسطيني ضمن اتفاق مريح للطرفين.



المرحلة الأولى
تعريف الحقوق

المرحلة
الانتقالية

السياسات الإسرائيلية للسيطرة على المياه الفلسطينية وخطة الضم

د. أيمن الرابي

المدير التنفيذي لمجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين

السياسات الإسرائيلية للسيطرة على المياه الفلسطينية وخطة الضم

د. أيمن الربابي

مقدمة

تأتي هذه الورقة ضمن المشروع البحثي الذي ينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) بالتعاون مع مبادرة إدارة الأزمات الفنلندية، ويهدف إلى دراسة الخيارات السياسية الداعمة للأمن المائي الفلسطيني، في ضوء السيناريوهات المستقبلية وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تشتمل هذه الورقة على خمسة محاور نعرضها فيما يأتي تباعاً:

1. خلفية تاريخية مختصرة حول المشروع الصهيوني والمياه.

لقد لعبت المياه دوراً كبيراً في مخططات الحركة الصهيونية، لتحديد معالم الدولة الاستيطانية في أرض فلسطين، حيث قامت مؤسسة استكشاف فلسطين العام 1867 بتنظيم أول بعثة استكشاف، مكونة من مهندسين يهود، بإشراف المنظمة الصهيونية؛ وذلك لتقييم الموارد المائية في المنطقة، من أجل ما سمي بتحديد الحدود الأمانة لهذه الدولة، واعتمدت هذه البعثة كلاً من نهر الأردن، ونهر اليرموك، ونهر الليطاني، ومياه جبل الشيخ، ضمن مخططات تقييمها لتحديد الحدود الأمانة¹.

وفي العام 1873 أرسلت الجمعية العلمية البريطانية بعثة أخرى عرفت باسم «بعثة وارن»، ترأسها الجنرال (تشارلز وارن)؛ وذلك من أجل دراسة الموارد الطبيعية والثروة المائية في

1 عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 53.

فلسطين، وقد نشرت البعثة نتائج دراستها العام 1875 التي استخدمتها الحركة الصهيونية لتعزيز الدعاية الصهيونية القائلة بأنه بإمكان فلسطين استيعاب ملايين من السكان، إذا ما تم توصيل المياه من شمال فلسطين الغني بالمياه إلى النقب الصحراوي.¹

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وتقسيم بلاد المشرق العربي من خلال اتفاقية سايكس - بيكو العام 1916، طلبت الحركة الصهيونية من البريطانيين بأن يتم تضمين نهري الأردن والليطاني ضمن حدود فلسطين. كما قدمت الحركة الصهيونية مذكرة إلى مؤتمر السلام الذي عقد في باريس العام 1919، طلبوا فيها أن تربط فكرة إنشاء الوطن القومي لليهود بالهجرة اليهودية والمياه، وبضرورة تلازم حدود الدولة مع مصادر المياه.

في 1920/10/30 بعث حاييم وايزمان أحد زعماء الحركة الصهيونية برسالة إلى اللورد كيرزون، وزير خارجية بريطانيا، طالب فيها بأن يتم تضمين نهري الأردن العلوي واليرموك ضمن الحدود الإقليمية لفلسطين، وطالب بأن يتم إدراج نهر الليطاني ضمن هذه الحدود؛ لما يشكله هذا النهر من أهمية لتأمين موارد المياه والطاقة لفلسطين، وأنه أقل فائدة للبنان كما ورد في نص الرسالة.²

لقد كان القادة الصهاينة يعرفون أن المستقبل الاقتصادي للوطن المخطط له سيعتمد بشكل كبير على توفر المياه والطاقة الكهربائية، لذلك أصروا على انتزاع تلك الأنهار ضمن حدود الانتداب البريطاني على فلسطين؛ لأنها ستكون مصدر تلك المياه والطاقة الكهربائية للوطن الذي يخططون لإنشائه على أرض فلسطين.³

وبعد تعديل الحدود بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني وتشبيتها بشكل نهائي العام 1923، بدأت الحركة الصهيونية بترجمة ما حققته من مكاسب سياسية، تمثلت في إدراج المصادر المائية ضمن حدود فلسطين، إلى فرض وقائع على الأرض بتسريع الهجرة اليهودية وبناء المستعمرات وإنشاء المشاريع المائية ومشاريع توليد الطاقة. ولعل من أهم هذه المشاريع ما يأتي:

- مشروع روتنبرغ: في أيلول 1921 منحت حكومة الانتداب البريطاني المهندس بنحاس روتنبرغ رخصة لتأسيس شركة لتوليد الكهرباء في فلسطين، وامتيازاً مدته 70 عاماً

1 عادل عبد السلام، المياه في فلسطين: الموسوعة الفلسطينية، ط1، بيروت، 1990، مجلد 1، ص 244، وعدنان أبو عامر، الصراع على المياه في فلسطين: الجذور التاريخية والواقع المعاش، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2004، ص 8.

2 عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ص 54.

3 إبراهيم قلاو، الجذور الدينية والتاريخية للسياسة المائية الصهيونية، الحوار المتمدن، العدد 4626، 2014، ص 3.

لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وبحيرة طبريا لهذا الغرض. وقد تضمن الامتياز السماح لروتنبيرغ بتحويل مجرى نهر اليرموك ليصب في بحيرة طبريا، واستغلال البحيرة كخزان للمياه وبناء سد عليها، واستغلال مياه نهر العوجا، وشق القنوات المائية متى كان ذلك ضروريًا لاستكمال المشروع وإنجاحه، وتشديد محطة لتوليد الكهرباء على نهر الأردن بالقرب من جسر المجمع، والسماح بتشديد محطات أخرى عند الحاجة لذلك. وبموجب هذا الامتياز لا يستطيع أي طرف إقامة أي مشروع على النهر إلا بالحصول على الإذن من روتنبيرغ.¹

- مشروع تجفيف بحيرة الحولة: في أواخر الحكم العثماني منحت الدولة العثمانية العام 1914 امتيازًا لشركة عثمانية - سورية، أصحابها من اللبنانيين، لتجفيف المستنقعات في منطقة بحيرة الحولة، والاستفادة من الأراضي الزراعية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى قامت بتأسيس شركة زراعية العام 1918 وباشرت بتنفيذ أولى خطوات المشروع. وبسبب العراقيل والقيود الكثيرة التي وضعتها حكومة الانتداب بالتعاون مع المنظمة الصهيونية أمام هذه الشركة، وشح التمويل؛ اضطرت للاستغناء عن الامتياز العام 1934 لصالح شركة صهيونية، التي بدورها حاولت إكمال بعض الأعمال، إلا أنه تم تأجيل المشروع حتى يكتمل مخطط الحركة الصهيونية في السيطرة على الأرض، حيث بُدئ فعليًا بتنفيذ المشروع العام 1950 وتم الانتهاء منه العام 1957.²

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من المشاريع المائية الأخرى التي قامت الحركة الصهيونية بتنفيذها على العديد من المصادر المائية في فلسطين، مثل تحويل مياه نهر رأس العين إلى القدس، وتحويل نهر المقطع إلى منطقة حيفا، ومن ثم تحويل مياه نهر العوجا إلى النقب، وغيرها من المشاريع التي هدفت إلى تمكين المهاجرين الجدد من البقاء في الأماكن التي استعمروها، وإلى زيادة رقعة الأراضي المروية.³

إلا أنه وبعد حرب العام 1948 قامت إسرائيل بالسيطرة على منابع نهر الأردن وبحيرة طبريا، وشرعت بتنفيذ مخططاتها المائية التي أعدتها من خلال العديد من الخبراء الذين استقدمتهم الحركة لفلسطين في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، ومن ضمن هذه المشاريع أو الخطط مشروع لاودرميلك 1938، ومشروع هيز 1948، وغيرها مما يتساق مع الأطماع الصهيونية، وتعطيهم نصيب الأسد من مياه فلسطين.

1 علي الجرباوي ورامي عبد الهادي، مياه فلسطين من الاستلاب إلى الاسترداد، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 4، مجلد 1، 1990، ص 6.

2 عادل عبد السلام، المياه في فلسطين، مجلد 1، ص 244.

3 المصدر السابق، ص 253.

2. الإجراءات الإسرائيلية على نهر الأردن

لعل من أهم المشاريع التي أقامتها إسرائيل على نهر الأردن وبحيرة طبريا مشروع ناقل المياه القطري الذي باشرت إسرائيل من خلال شركة مياهها ميكروت بتنفيذه العام 1953، وكان المشروع يتلخص بتحويل مياه نهر الأردن في منطقة شمال جسر بنات يعقوب، من خلال بناء سد تحويلي وبناء قناة ذات قدرة تصريف 450 مليون متر مكعب سنويًا، ومن ثم إيصال المياه إلى خزان سهل البطوف بسعة مليار متر مكعب، ومن ثم نقل المياه من خلال أنفاق وقنوات ضخمة باتجاه الساحل الغربي والنقب، وربطه مع الأقينية وشبكة الأنابيب المقامة في الوسط. إلا أن هذا المشروع بصيغته الأولى اصطدم بعقبتين: الأولى جيولوجية حيث ثبت أن الصخور في منطقة سهل البطوف غير كريمة بالشكل المطلوب، والعقبة الأخرى سياسية، حيث اعترضت سوريا على المشروع، وقدمت شكوى لمجلس الأمن، وهددت باستخدام القوة لمنعه، وجاء قرار مجلس الأمن لصالح سوريا بتاريخ 1953/10/27 إلا أن إسرائيل استمرت بتنفيذ المشروع، ولم تلتزم بالقرار حتى أعلنت الولايات المتحدة إيقاف مساعداتها المالية له.¹

وفي العام 1956 أعيد النظر في طبيعة المشروع المقترح ناقل المياه القطري، وتم اعتماد بحيرة طبريا كخزان؛ وذلك لتفادي الاصطدام مع سوريا، حيث قامت بإنشاء محطات ضخ ضخمة تحت الأرض على الساحل الشمالي الغربي لبحيرة طبريا لضخ المياه من منسوب 210 م تحت مستوى سطح البحر إلى 175 م فوق مستوى سطح البحر، ومن ثم نقل المياه بواسطة قنوات إلى خزان صغير في سهل البطوف، هدفه تنقية المياه من الشوائب قبل نقله إلى الساحل والنقب من خلال القنوات والأنفاق المقترحة سابقًا. وللتغلب على ملوحة بحيرة طبريا؛ قامت إسرائيل بتجميع كافة مياه الينابيع المالحة التي كانت تتدفق للبحيرة من الجهة الغربية في قناة، ونقلها إلى الجزء السفلي من نهر الأردن. انظر الشكل 1.

أهم الآثار التي ترتبت على الناقل القطري:

- ضخ 440 مليون متر مكعب من مياه حوض نهر الأردن إلى مناطق السهل الساحلي وحتى شمال النقب.
- تغذية الحوض الساحلي من مياه نهر الأردن.
- تحويل الجزء السفلي من نهر الأردن إلى جدول ملوث ومكب للنفايات السائلة ومصرف للمياه المالحة والكبريتية.

1 المصدر نفسه، ص 250.

شكل 1: خريطة توضح ناقل المياه القطري وقناة تحويل المياه المالحة إلى الجزء السفلي من نهر الأردن

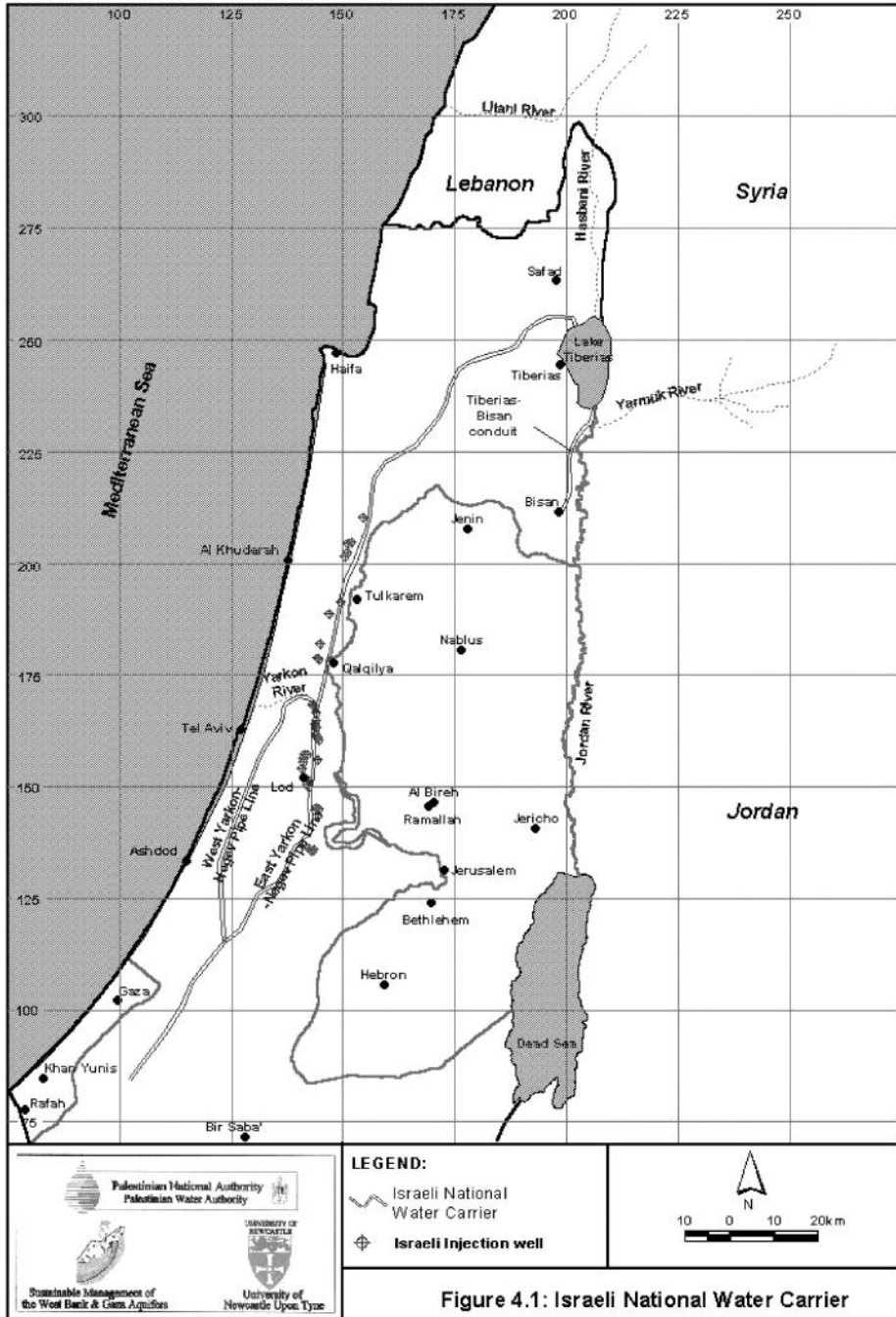
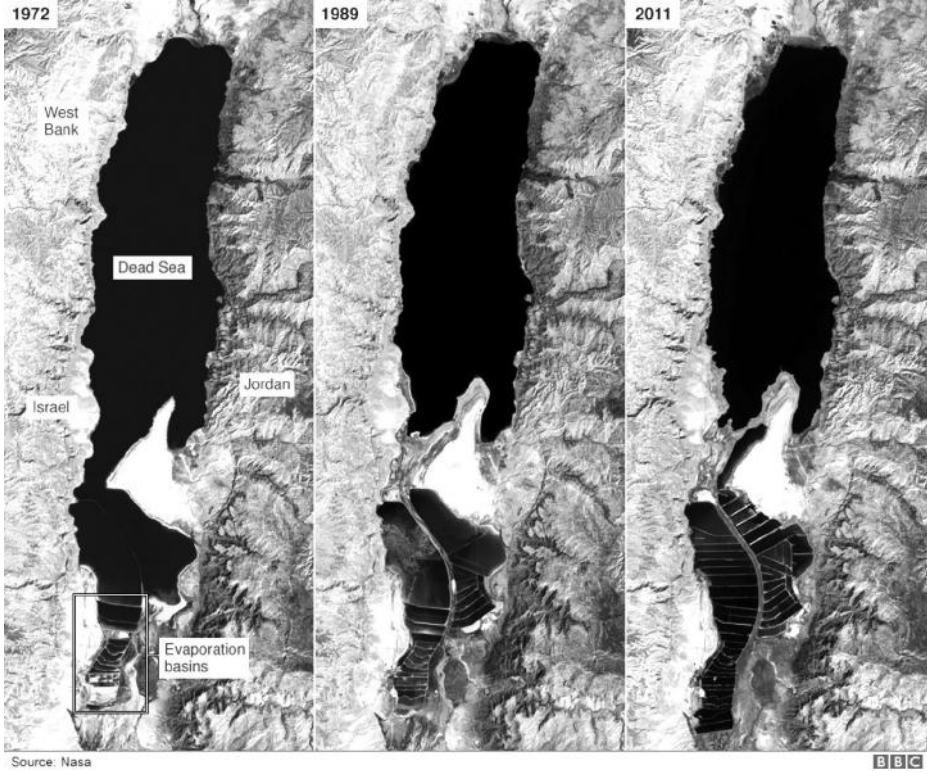


Figure 4.1: Israeli National Water Carrier

شكل 2: اضمحلال البحر الميت نتيجة تحويل مياه نهر الأردن خارج الحوض¹



وقد بُدئَ بالمشروع ضمن ما سمي بالخطة العشرية التي اعتمدها حكومة الكيان آنذاك (1953 - 1963) وأتبعته بخطة سبوعية حتى العام 1970. وقد عملت إسرائيل على تنفيذ هذا المشروع طوال ثلاث سنوات سرّاً حتى تم الإعلان عن تفاصيله العام 1959؛ مما أدى إلى احتجاج الدول العربية واجتماع مجلس جامعة الدول العربية في شباط العام 1960 للرد على الانتهاكات الصهيونية، وتم التهديد بأنه سيتم تحويل روافد نهر الأردن العلوي وينابيعه إلى الأراضي السورية واللبنانية والأردنية إذا لم تتوقف أعمال مشروع ناقل المياه، واستمر الحال على التهديد والوعيد، بينما تابعت إسرائيل تنفيذ المشروع. وتم الإعلان عن اكتمال المشروع العام 1964 الذي ينقل حوالي 380 مليون متر مكعب من المياه سنويا من منظومة نهر الأردن وبحيرة طبريا إلى النقب والسهل الساحلي. لقد أدى هذا الإجراء وتغيير الوضع القائم في حوض نهر الأردن إلى تغيير النظام الحيوي ضمن الحوض، ولا سيما الجزء السفلي من النهر،

1 Kevin Connolly, Dead Sea drying: A new low-point for Earth, BBC, 16/6/2016: bbc.in/3lcWW4h

حيث أصبح أكثر ملوحة؛ نتيجة لتحويل مياه الينابيع المالحة حول بحيرة طبريا، وتحويل مياه مجاري المستعمرات الإسرائيلية للنهر. كما أدى نقص كميات المياه المتدفقة للبحر الميت من 1.3 مليار متر مكعب سنويا إلى أقل من 100 مليون متر مكعب سنويا إلى تناقص منسوب مياه البحر بأكثر من 80 - 100 سم سنويًا؛ مما أدى إلى جفاف الجزء الجنوبي له، شكل 2، وازدياد تركيز الأملاح في الجزء الشمالي. إضافة إلى ذلك فقد أدى انخفاض مستوى سطح البحر الميت إلى تسريع تدفق المياه الجوفية من الحوض الشرقي باتجاه البحر الميت؛ مما أدى إلى انخفاض في منسوب المياه الجوفية في بعض المناطق، مثل آبار بني نعيم، وأدى إلى ذوبان الطبقة الملحية المحاذية لساحل البحر الميت، وتطور الحفر الانهدامية Sink (Holes). وإذا ما استمر الأمر على هذا الحال فإن توقعات الخبراء أن البحر الميت سيتحول إلى بركة من المياه المالحة جدًا، وسيختفي كمعلم حضاري ديني جيولوجي.

وللرد على إعلان إسرائيل إنهاء أعمال تحويل مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا العام 1964 تم عقد قمة عربية بتاريخ 17/1/1964، نتج عنها قرار بتحويل مياه نهر الأردن وروافده إلى سوريا ولبنان والأردن، وتم تشكيل هيئة سميت «هيئة استغلال نهر الأردن وروافده»، ومهمتها إعداد التصاميم والدراسات وتنفيذ المشروع العربي. وقد تم فعلا تصميم مشاريع لتحويل روافد الأردن العلوي بانياس والحصاني، وتم وضع ميزانيات للتنفيذ، فقد اتفقت الدول العربية على المساهمة فيها وتم اعتماد حماية عسكرية لضمان تنفيذ المشاريع بقيادة مصر، وتم بالفعل المباشرة بتنفيذ أعمال تحويل بانياس، إلا أن الهجمات المتكررة التي قامت بها العصابات الصهيونية (بقيادة موشيه ديان) على موقع العمل وعلى المعدات، وعدم التزام الدول العربية بتسديد التزاماتها المالية، حالت دون الاستمرار في العمل، إلى أن حصلت حرب العام 67، وتم احتلال الجولان والضفة وغزة؛ وبذلك انتهى هذا المشروع كليًا.¹

ونتيجة للتوتر الحاصل في المنطقة، كانت هناك العديد من المبادرات التي هدفت إلى وضع خطط لتقاسم مياه نهر الأردن واليرموك. نذكر منها خطة جونستون المعدلة وكانت مقبولة من الناحية الفنية على الجانب العربي، إلا أن الجهة الراضة فعليًا للخطة، ولتقاسم مياه النهر مع الطرف العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص كانت إسرائيل، وكانت تدفع باتجاه الحرب مع العرب.²

وقد توالى السياسة التوسعية والسيطرة على المياه للكيان الصهيوني، فإذا نظرنا إلى المكاسب التي حققها عبر المراحل المختلفة، نجد بأنه بعد ضمان إدراج مصادر المياه الرئيسية ضمن

1 عادل عبد السلام، المياه في فلسطين، مجلد 1، ص 253 و257.

2 عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ص 68.

الحدود الآمنة كما أسلفنا، بالتعاون مع حكومة الانتداب، انتقلت إلى تنفيذ السيطرة الكاملة على هذه المصادر. وفي العام 1948 وبعد قيام دولة إسرائيل، قامت بالسيطرة على كافة المياه السطحية وجزء من المياه الجوفية في فلسطين التاريخية، وقامت بحفر مئات الآبار الجوفية على امتداد حدود الضفة الغربية، وتحديدًا غرب طولكرم وقلقيلية، وكذلك شرق وشمال شرق قطاع غزة؛ الأمر الذي أثر على الآبار الفلسطينية في الضفة، ومنع تسرب المياه الجوفية إلى الحوض الساحلي في قطاع غزة. وفي العام 1967 أكملت السيطرة على المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي 1982 أضافت إلى موازنتها المائية جزءًا من نبع الوزاني في الجنوب اللبناني، وهكذا دواليك حتى أصبحت هذه السياسة التوسعية القائمة على إلغاء الغير وتجاهل حقه في أرضه ومائه جزءًا لا يتجزأ من هوية هذه الدولة.

3. المياه والاستيطان

تعتبر خطة ألون التي أعدتها إسرائيل العام 1967 أساس الاستيطان، لإكمال السيطرة على الأرض الفلسطينية وتفريغ السكان منها، إذ هدفت هذه الخطة إلى إعادة رسم الحدود، باقتطاع حوالي 15 كم غربي نهر الأردن وضّمها إلى أراضيها، وإبقاء منطقة الأغوار فارغة من السكان، وعدم السماح للاجئين الذين خرجوا منها بالعودة، كما حددت الخطة تصميمًا لإقامة سلسلتين من المستوطنات في الأغوار، كانت السلسلة الأولى تركز على الزراعة المروية والمكثفة، والثانية التي عرفت ببؤر ناحال الاستيطانية على الجهة الغربية للسلسلة الأولى لخدمة أهدافهم العسكرية والتوسعية. وقد بلغ عدد المستوطنات في الأغوار في السبعينيات حوالي 18 مستوطنة¹، ومن ثم اتسع الاستيطان للمناطق الأخرى في الضفة، وقد بلغ عدد المستوطنات 82 مستوطنة العام 1982، منها 28 مستوطنة في الأغوار².

وعقب احتلالها للضفة وغزة العام 1967 قامت إسرائيل بفرض حقائق جديدة على الأرض، حيث قامت بالاستعاضة عن القوانين المعمول بها بأوامر عسكرية حدت من قدرة الفلسطينيين على استخدام مياهم وتطويرها حسب حاجاتهم، وإنما أبقت مستوى الاستخدام بنفس المستوى طوال فترة الاحتلال، بل وأقل مما كان عليه قبل الاحتلال. وفيما يأتي بعض هذه الأوامر العسكرية:

- الأمر العسكري رقم 2 الذي صدر بتاريخ 1997/6/7، والذي ينص على: «كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجددًا هي ملك لدولة إسرائيل.

1 مرسيديس ميلون، الاستيطان في مناطق (ج): غور الأردن مثلاً، ترجمة ياسين السيد، ط1، مؤسسة الحق، رام الله، 2018، ص 18-19.

2 عادل عبدالسلام، المياه في فلسطين، مجلد 1، ص 260.

- الأمر العسكري رقم 92، الصادر بتاريخ 15/8/1997، وينص على: «منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه الإسرائيلي المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية».
- الأمر رقم 58، الصادر بتاريخ 19/8/1967، وينص على: «يمنع منعًا باتًا إنشاء أي منشأة مائية جديدة بدون ترخيص، وضابط المياه الإسرائيلي حق رفض أي ترخيص؛ دون إعطاء أية أسباب».
- الأمر العسكري رقم 158، الصادر في 1/10/1967، الذي يقضي بوضع جميع الآبار، والينابيع، ومشاريع المياه، تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي.
- الأمر العسكري رقم 291 لعام 1967، وينص على: جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، أصبحت ملكًا للدولة وفقًا للقانون الإسرائيلي الصادر في العام 1959.

وبموجب هذه الأوامر العسكرية منع الفلسطينيون من تطوير مصادر مياههم أو البنية التحتية التابعة لها، ومنعوا من إقامة أي منشأة مائية أو مشروع مائي جديد دون الحصول على تصريح من ما سمي بـ «ضابط المياه الإسرائيلي». إضافة إلى ذلك منع الفلسطينيون من حفر آبار جديدة لسد حاجاتهم، لا سيما في الحوض الغربي، حتى وإن كان لاستبدال الآبار التي تجف، وقد تقلص عدد الآبار الإجمالي في الضفة الغربية، من 770 بئرًا قبل الاحتلال إلى حوالي 314 بئرًا بعد الاحتلال، وبذلك فإن كميات المياه المستخرجة لاستخدام الفلسطينيين تقلصت بشكل كبير، حيث بلغت حوالي 44 مليون متر مكعب. إضافة إلى ذلك فقد تم تحديد كميات المياه المسموح ضخها من الآبار الزراعية، وفُرضت غرامات باهظة على كل من يتجاوز هذه الكمية.

وفي أثناء ذلك، ومع استمرار سياسة الاستيطان والسيطرة على الأرض، قامت السلطات الإسرائيلية بحفر عشرات الآبار الجوفية (50 بئرًا) داخل الضفة الغربية لخدمة هذه المستوطنات، وعلى حساب الآبار والينابيع الفلسطينية، لتنتج حوالي 44 مليون م³. ففي العام 1968 قامت إسرائيل بحفر آبار عميقة في منطقة بردلة وكردلة؛ مما أدى إلى جفاف الآبار الفلسطينية، وكذلك عندما تم حفر آبار عميقة أواخر السبعينيات بالقرب من مصادر نبعات العوجا وفصايل؛ مما أدى إلى جفافها وخسارة مئات الدونمات التي كانت تروى منها.

ومع توسع الاستيطان وتضاعف عدد المستوطنين في الضفة من 189000 العام 1999 إلى ما يقارب 413000 في العام 2017، كما يظهر شكل 3، ازدادت كميات المياه المستخدمة

من قبلهم حيث تم تقدير استهلاك المياه بحوالي 75 مليون متر مكعب.¹ لدرجة أن متوسط استخدام المستوطن الإسرائيلي أصبح يفوق استخدام المواطن الفلسطيني بأربعة أضعاف، وأصبحت هذه المستوطنات تشكل مصادر لتلويث الأرض والمياه الفلسطينية، سواء عن طريق نضح المياه العادمة غير المعالجة، أو استخدام الأرض الزراعية كمكبات لنفاياتهم الصلبة. إضافة إلى ذلك فقد قامت الجماعات الاستيطانية بالسيطرة على العديد من الينابيع في الضفة الغربية وبحرمان الفلسطينيين من الاستفادة منها، مثل عين فارة وغيرها.²

ولم يبق الأمر عند هذا الحد، حيث ازداد سوءًا بعد بناء جدار الفصل والضم، يمتد هذا الجدار على طول الضفة الغربية بطول 725 كيلو متر. إن جدار الفصل فرض واقعًا جديدًا، حيث قام بتغيير تخصيص وتقسيم مساحة حوض المياه الجوفية الغربي. وتقدر المساحة التي سيتم فصلها بواسطة الجدار، وستحسب بين الجدار والخط الأخضر بحوالي 551 كم². بالإضافة إلى ذلك فإن المساحة التي ستحصر بين ذلك الجزء من الجدار الذي تم إنشاؤه وبين الجدار الثانوي (غلاف المستعمرات المقترح من مجلس المستعمرات الإسرائيلية) تقدر بحوالي 545 كم². وهذا الأمر سيؤدي إلى عزل ما مجموعه 1096 كم² من مساحات الحوض الغربي الجوفي، (شكل 3).

وبهذا فإن إسرائيل ستسيطر على 70% من مساحة الحوض الجوفي الغربي، بينما كانت تسيطر على 32% من المساحة السطحية المغذية للحوض داخل الخط الأخضر قبل الجدار. وتتوخى إسرائيل من ذلك، أن تسيطر على أكبر مساحة ممكنة من الحوض، في سبيل الإبقاء والمحافظة على تحكمها وسيطرتها عليه، ومنع الفلسطينيين من استخدامه، ناهيك عن فرض حقائق جديدة على الأرض، تضعف أي موقف تفاوضي فلسطيني مستقبلي، إن كان هناك أي تفاوض في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك فالجدار يعزل حوالي 20 بئراً جوفية، كانت تخدم المواطن الفلسطيني وتم حفرها قبل الاحتلال، حيث كانت هذه الآبار تنتج ما معدله 4 ملايين م³ في السنة، أي حوالي 20% من مجمل ما يستخرجه الفلسطينيون من الحوض الغربي. بمعنى آخر فإن الجدار عزز السيطرة الإسرائيلية على أهم أماكن تواجد المياه للاستخراج في الحوض الغربي، وقلص كميات المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين.

1 World Bank, Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, Report No. 47657-GZ, Sector Note, Middle East and North Africa Region, Sustainable Development, 2009.

2 Ayman Rabi, Palestinian Natural Springs: Threatened Treasure by Loss and Confiscation, This Week in Palestine, Ramallah, 2016: bit.ly/3FkvCcC

يهدد الاستيطان الكثير من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وقد تمت الاستفادة في معالجة جوانب مختلفة من الاستيطان، لكن كان هناك تقصير نوعاً ما من الدراسات المختلفة في تغطية تأثيره على الأمن المائي. من خلال هذا المبحث ستركز الدراسة على تأثير الاستيطان على الأمن المائي للفلسطينيين، وقبل تناول كيف يهدد الاستيطان الأمن المائي للفلسطينيين لا بد أولاً من مناقشة الإستراتيجية الإسرائيلية للمياه، وانتهاك الحق في المياه للفلسطينيين وأمنهم المائي، وهو ما سيتم توضيحه تالياً:

الاستيطان وتأثيره على الأمن المائي للفلسطينيين

يواجه قطاع المياه في فلسطين مشكلة حادة ومتراكمة في نقص المياه لسد احتياجات الفلسطينيين، وتزداد المشكلة مع استمرار الإسرائيليين في استغلال المياه الفلسطينية ونهبها. إضافة إلى عدم التوزيع العادل للمياه في استخراج المياه، والهجمات المتكررة من قبل المستوطنين الإسرائيليين على سكان القرى وممتلكاتهم، مثل قيامهم بتلويث آبار الفلسطينيين ورمي نفايات ومواد كيميائية فيها، ويقومون بقطع أنابيب المياه الواصلة للفلسطينيين.¹ فمثل هذه الممارسات تنتهك الأمن المائي الفلسطيني، فدولة الاحتلال ينبغي أن تلتزم «بتوفير الحماية في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأشخاص الخاضعين لولايتها من انتهاك الحق في الماء، مثل أن تقوم بإنفاذ القوانين لمنع التلوث والاستخراج غير العادل للمياه. وعدم حماية نظم توزيع المياه من أن يتم تخريبها أو العبث بها كالتدخل والتلف والدمار.

استمرت إسرائيل في انتهاك الأمن الفلسطيني للمياه من خلال الشركة الإسرائيلية للمياه ميكروت، وهي المزود الرئيسي للمياه لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين.² ولم تعمل ميكروت يتعلق بتوفير الأمن المائي لكل الفلسطينيين والمستوطنين على حد سواء، فقد سمحت ميكروت منذ احتلال الضفة الغربية بحفر سبع آبار جديدة فقط للفلسطينيين لتوفير مياه الشرب.³ وسمحت للمستوطنات بحفر آبار عميقة بجوار ينابيع المياه في بعض مناطق الضفة الغربية؛ مما أدى إلى جفافها، ولم تسمح للفلسطينيين بحفر الآبار بذات العمق. وقطعت إمدادات المياه عن كثير من القرى الفلسطينية، في حين استمرت بتوفيرها للمستوطنين. وطبقت سياسية تمييزية في أسعار المياه بين المستوطنين والفلسطينيين، إذ

1 Troubled waters Palestinians denied fair access to water, Israel- occupied Palestinian territories, Op.Cit, p.39-64.

2 Mekorot's involvement in the Israeli occupation, WHO, 2013, p 1.

3 Joe Stork, Water and Israel's Occupation Strategy, Middle East Research and Information Project (MERIP), 2009: bit.ly/3AfAxHS

تبيع المياه للفلسطينيين بسعر أعلى من المستوطنين. تبيع مكبروت متر المياه المكعب للمستوطنين بـ 1.8 شيكل، وتبيعه بـ 2.5 شيكل للفلسطينيين. فيما يلي سيتم عرض جدول مقارنة، يبين تأثير الممارسات الإسرائيلية في حماية الأمن المائي للمستوطنين على حساب الأمن المائي للفلسطينيين.

4. الإجراءات الإسرائيلية بعد اتفاق أوسلو

هذا وبعد أن أحكمت سيطرتها على كامل مصادر المياه الجوفية والسطحية بالقوة، وبصفة غير شرعية، انتقلت إلى مرحلة تشريع هذه المكاسب، من خلال عملية سياسية هدفت من ورائها إلى إبقاء الجزء الأكبر من هذه المكاسب تحت سيطرتها، وإعطاء الفلسطينيين الفتات القليل من المصادر، تحت حجج واهية لا تستند إلى أي قانون أو شريعة.

لقد ضمنت اتفاقية أوسلو المرحلية، ولا سيما في البند 40 الشهير المتعلق بالمياه والمجاري، إبقاء سيطرة إسرائيل على 80%¹ أو 85%² من مصادر المياه، كما وحدت النطاق الجغرافي للمصادر التي يمكن للفلسطينيين الاستفادة منها، حيث ينص أول بند في الاتفاقية على اعتراف إسرائيل بالحقوق المائية الفلسطينية داخل الضفة الغربية؛ مما يعني أن الحقوق المائية الفلسطينية في المصادر الواقعة خارج حدود الضفة الغربية غير مشمولة ضمن الاتفاقية، إلا أن الفلسطينيين اعتبروا أنه اعتراف بالحقوق المائية الفلسطينية بحسب الفهم الفلسطيني، وهو -للأسف- ليس كذلك.³

إضافة إلى ذلك فقد نص الاتفاق على عدم تغيير الكميات المستخدمة حالياً من مصادر المياه في الضفة، وأن أي كمية إضافية يجري تطويرها من الحوض الشرقي، أو أي مصادر أخرى يتفق عليها الطرفان داخل الضفة الغربية. وقد نص الاتفاق على أن الاحتياج المستقبلي للفلسطينيين في الضفة يتراوح ما بين 70 و80 مليون متر مكعب. وهذا أيضاً رقم لا أساس له، ولا يرتكز إلى أي مبدأ علمي معروف في تحديد احتياج المياه المستقبلي لأي بلد، ولم يتم أخذ الاحتياج في غزة بعين الاعتبار على سبيل المثال. ومن الجدير بالقول إن التفسير الفلسطيني لهذا البند هو الاحتياج ضمن المرحلة الانتقالية، أي ضمن السنوات الخمس حتى 1999، بحسب ما كان مقرراً لانتهاه من المفاوضات النهائية وتسوية قضية المياه، إلا أن هذا

1 Water Crisis, Btselem, 11/11/2017: btselem.org/water

2 Palestinian Water Authority, Annual Water Status Report, Palestinian Water Authority, Ramallah, 2011, p 15

3 نص البند 40 من اتفاقية أوسلو المرحلية، النسخة المتفق عليها بتاريخ 1995/9/18.

التفسير أيضاً يعتمد على النوايا الحسنة وليس على نص الاتفاقية الموقعة، والتي حرصت إسرائيل من خلالها على تقييد الجانب الفلسطيني ضمن إطار نص هذا الاتفاق، والنطاق المكاني المحدد فيه. وعلى الرغم من أن الزمان تم تحديده إلا أن إسرائيل أرادت أن تستمر العملية التفاوضية إلى ما لا نهاية.

كما وأضافت الاتفاقية حلقة إضافية من البيروقراطية والتعقيد، حول تنفيذ أي مشروع مائي فلسطيني، فقد تم إنشاء ما سُمي بـ «اللجنة المشتركة» وأُعطيت صلاحية الموافقة وإقرار أي مشروع مائي سيتم تنفيذه في الضفة الغربية؛ مما زاد من تعقيد إمكانية تنفيذ المشاريع المائية لصالح الفلسطينيين، وتأخيرها. وبالرغم من تحسين الوضع في بعض المناطق، مثل نابلس، نقلت الصلاحيات للجانب الفلسطيني حول المياه والمجاري في الضفة الغربية وهذا لم يتم، كما اتُفق على إنهاء ملف المياه خلال خمس سنوات وهذا لم يتم أيضاً.

وفعلاً تم ذر بعض الرماد في عيون الفلسطينيين في البداية، من خلال الموافقة على إنشاء بعض المشاريع وحفر بعض الآبار في الحوض الشرقي، والذي اتفق على أن طاقته الإنتاجية حوالي 172 مليون متر مكعب. وبذلك شعر الفلسطيني بأن العملية مجدية، وأنه يحصل على شيء، ويظهر الإسرائيلي بدوره أمام المجتمع الدولي بأنه يتعاون، وبأنه ملتزم بالاتفاق الموقع، وأنه يساعد الجانب الفلسطيني لتحسين الوضع المائي لديه. وبالرغم من جودة بعض الآبار التي تم حفرها، لا سيما في منطقة نابلس، إلا أن معظم الآبار التي سمح الإسرائيليون بحفرها للفلسطينيين في الحوض الشرقي، خاصة في منطقة بطن الغول جنوب شرق بيت لحم، لم تؤدِّ إلى زيادة تذكر في كمية المياه، بل على العكس أدت إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية في المنطقة، وتراجع قدرة الآبار القائمة، وكذلك الحال في منطقة بني نعيم، حيث انخفض منسوب المياه الجوفية في الآبار بشكل كبير أكثر من 70 مترًا، بعد تشغيل الآبار لفترة وجيزة، وما لذلك من انعكاسات اقتصادية وبيئية على الوضع العام واستدامة الحوض.

إضافة إلى ذلك، بدأت إسرائيل بوضع العراقيل والاشتراطات لتنفيذ المشاريع المائية ومشاريع الصرف الصحي، فقد وضعت شرطًا بأن يتم ربط المستعمرات الإسرائيلية ضمن أي مشروع لمعالجة الصرف الصحي للمدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، وهذا ما لم يقبله الفلسطينيون، لعدم قانونية هذه المستعمرات؛ مما أدى إلى تأخير العديد من هذه المشاريع ورفض بعضها، مثل محطات التنقية في نابلس وسلفيت. وما ترتب على هذه السياسة لاحقاً من اعتبار مياه الصرف الصحي المعالجة وغير المعالجة المناسبة إلى داخل الخط الأخضر أنها مصادر تلوين عابرة للحدود، وتحميل الجانب الفلسطيني تكلفة معالجتها، وخصمها من مستحقات الضرائب التي تصل إلى أكثر من 120 مليون شيكل سنوياً.

في ظل هذا كله، ظن الفلسطينيون بأنه عندما اعترفت إسرائيل بالحقوق المائية الفلسطينية أنهم حققوا إنجازاً كبيراً، سيما أنهم من مفاوضة إسرائيل لاحقاً بانتزاع هذا الحق، خلال مرحلة المفاوضات النهائية التي كان من المفترض أن تتبع الاتفاقية المرحلية. ومن الجدير بالذكر أن الحقوق المائية الفلسطينية التي اعترفت إسرائيل بها ليست تلك الحقوق التي يريدها الفلسطينيون، كما أن تلك الحقوق لم تحدّد أو توصف بالشكل الدقيق، سواء في المياه السطحية أو الجوفية، ولم يتم إدراجها ضمن أي تفاهم أو اتفاق مع الجانب الإسرائيلي، لا ضمناً ولا صراحة. وبناء على ذلك، يبقى هذا الموضوع رهن المفاوضات المستقبلية، ومدى جاهزيتنا -نحن الفلسطينيين- ومقدرتنا على استخدام القانون الدولي وكافة الوسائل القانونية الأخرى المتاحة؛ لضمان إلزام إسرائيل بتطبيق أسس هذه الاتفاقيات والمواثيق والقوانين الدولية ومبادئها، للوصول إلى حل عادل ومنصف لموضوع الحقوق المائية الفلسطينية في المياه الجوفية والسطحية.

ومن اللافت أن الموقف الإسرائيلي من موضوع المياه لم يتغير، منذ قيام دولة الاحتلال حتى هذا اليوم، حيث تمحور هذا الموقف على عدم السماح بتغيير الكمية المتاحة للفلسطينيين من المصادر المائية بشكل قد يؤثر على الاستخدام الإسرائيلي، وبذلك فهم يروجون لأفكار عديدة، منها تحلية مياه البحر أو إعادة استخدام المياه العادمة، ومشاريع إقليمية أخرى؛ من أجل إغراق الجانب الفلسطيني بتفاصيل لن يكون طرفاً مؤثراً أو مشاركاً على مبدأ التساوي في أي منها، ومن أجل أن تظهر للعالم بأنها تعمل على حل المشكلة، وأن الحل ليس من خلال تقاسم المياه الموجودة، وليس بتوصيف الحق الفلسطيني في هذه المياه موردة بذلك كافة الذرائع من شح المياه إلى ما غير ذلك، وإنما يجب أن يأتي هذا الحل من الخارج، على أن تبقى إسرائيلي مهيمنة على هذا الحل بغض النظر عن مصدره. وفي المحصلة سيبقى الفلسطيني طرفاً تابعاً معتمداً على السياسة المائية القائمة ذاتها.

ومما لا شك فيه بأن هذه الخيارات ما هي إلا خيارات داعمة لزيادة كميات المياه المتاحة لكل بلد، بعد أن يتمتع بكامل السيادة على أرضه ومائه، ويكون قادراً على اتخاذ القرار بشكل متساوٍ مع الجار القريب والبعيد، وإلا فلن تكون هذه الخيارات إلا فرض أمر واقع، وعلى الطرف الضعيف القبول به من عدمه، وكلا الأمرين لا يخدمان مصلحة الطرف الضعيف، كحالنا في هذه المعادلة الحالية.

5. خطة الضم وآثارها على المياه

تأتي هذه الخطة لإكمال المخطط الصهيوني لإحكام السيطرة على مصادر المياه، ولتقليص مساحة الأراضي الزراعية المتاحة للفلسطينيين، وتفريغ الأرض من سكانها الأصليين، تماشيًا مع المخططات السابقة، مثل خطة ألون، كما أسلفنا، كما وتهدف إلى حرمانهم من أي حق في المصادر الطبيعية، كالاستفادة من البحر الميت؛ ومن ثم ضرب أي أفق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة فلسطين بشكل عام. إن ضم منطقة الأغوار بشكل خاص التي كانت هدفًا للاحتلال منذ اللحظة الأولى، تعني حرمان الشعب الفلسطيني من نهر الأردن، وبذلك تفقد فلسطين (بغض النظر عن وضعها القانوني) حقها كطرف مشاطئ لنهر الأردن، أي فقدان الحقوق المائية من نهر الأردن التي في أسوأ حالاتها قدرت بـ 200 مليون متر مكعب بحسب خطة جونستون.

إضافة إلى ذلك، ستفقد فلسطين حقها في الوصول إلى البحر الميت، وبالتالي ستفقد الحق في الانتفاع من الثروات الطبيعية والينابيع المحاذية للبحر الميت المقدرة بـ 70-90 مليون متر مكعب من المياه.

على صعيد آخر فستخسر فلسطين سلتها الغذائية الرئيسة المتمثلة بالأغوار، وبالتالي التحول من دولة منتجة إلى دولة مستوردة لكافة أنواع الخضار والفواكه. هذا ويمكن أن يؤثر ذلك على طبيعة الأراضي الزراعية، ويمكن تركها إذا ما أصبح الإنتاج غير مجدٍ؛ وبالتالي تحويل الأيدي العاملة في الزراعة إلى عمالة رخيصة في المستوطنات، إضافة إلى إمكانية خسارة ما يقارب 8 ملايين متر مكعب¹ يتم ضخها من الآبار الزراعية الحالية للزراعة، ومن المحتمل أيضًا أن يؤدي إلى تسارع الهجرة من الأغوار باتجاه المناطق الأخرى، ومن ثم تفريغ المنطقة، وتحقيق هدف المخطط الاستيطاني الصهيوني.²

على صعيد آخر، فإن حدود الدولة ستنتقل شرقًا؛ وهذا سيعطي إسرائيل الذريعة لعرقلة أي مشروع في السفوح الشرقية، ويمكنها أيضًا المطالبة بعدم تطوير أي مصادر مياه بديلة، مثل الاستفادة من مياه الأودية، وكذلك ستضيف إلى معادلة مياه الصرف الصحي المعالجة أو غير المعالجة والعبارة للحدود (من محطة معالجة البيرة مثلًا) بدل تجميع ومعالجة واستخدام، وستقوم بخضمتها من فاتورة المقاصة، كما يجري الآن في الجهة الغربية في طولكرم وقلقيلية.

1 Palestinian Water Authority, Water Supply Report 2010, Palestinian Water Authority, Ramallah, 2012, p 28

2 عبد الرحمن التميمي، خطة الضم: الفصل النهائي للسيطرة على المياه الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، bit.ly/3miU9oY :2020/6/19

الخلاصة

يستند الأمن المائي في القانون الدولي إلى الحق في المياه، وقد أُستمد الأساس القانوني للحق في الماء من التعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حول المادتين 11 و12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجوهر هذا التعليق الذي استندت إليه مؤشرات قياس الأمن المائي يتركز حول «حق الإنسان في الماء في أن يُمنح الحصول على كمية من الماء كافية ومأمونة ومقبولة، ويمكن الحصول عليها مادياً كما تكون ميسورة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية»¹.

والحق في المياه لا بد له من حماية، وألا يتم انتهاكه. ومن أجل حماية هذا الحق فقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضرورة أن تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة لحماية الأشخاص الخاضعين لولايتها من انتهاك حقهم في الماء. من بين تلك الانتهاكات التي أوردتها «(أ) الاستخراج غير العادل للمياه. (ب) الزيادة في أسعار المياه بحيث لا يمكن تحملها (د) الفشل في نظم توزيع المياه (مثل، شبكات الأنابيب والآبار)».

إسرائيل ملزمة بحماية حق الفلسطينيين في المياه وبعدم انتهاكها بموجب القانون الدولي، ويمكن الاستناد إلى اتفاقية لاهاي في هذا الشأن؛ فإسرائيل دولة احتلال. تحظر اتفاقية لاهاي لعام 1907 على الدولة المحتلة تغيير معالم الدولة التي احتلتها أو تغيير تشريعاتها لصالحها. وقد قامت إسرائيل بتغيير التشريعات التي كانت موجودة قبل الاحتلال الإسرائيلي العام 1967، من خلال إصدارها العديد من الأوامر العسكرية المتعلقة بالسيطرة على موارد المياه وإمداداتها. وتحظر الاتفاقية على دولة الاحتلال الاستفادة من مصادر المياه في الأراضي المحتلة، فبموجب المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة تمنع الدولة المحتلة التمييز بين سكان الأراضي المحتلة²، وتقوم إسرائيل بالتمييز بين المستوطنين والفلسطينيين فيما يتعلق بسياساتها المائية، لأنها أدركت منذ احتلالها فلسطين أهمية المياه الإستراتيجية لها، واعتبرتها جزءاً من حماية أمنها، حتى ولو كان على حساب الأمن المائي للفلسطينيين. خاصة في ظل ندرة المياه وتوقع الكثيرين بأن الماء وليس البترول هو أساس الحروب القادمة في الشرق الأوسط.³ والإستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل للمياه على حساب الأمن المائي

1 Committee on Economic, Social and Cultural Rights, Twenty-ninth session, The right to water (arts. 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 15, 2002, UN, p 1: bit.ly/2Yr9b5g

2 Draining Away: The water and sanitation crisis in the Jordan Valley, Ramallah: MA'AN Development Center: bit.ly/3FnB7r2

3 John Bulloch, Adel Darwish, Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East, Victor Gollancz London, 1993.

الفلسطيني، نفذتها عبر عدة إجراءات وخلال عدة مراحل تم تقسيمها إلى:

1. **مرحلة إنشاء إسرائيل العام 1948:** أدخلت إسرائيل مفهوم «الحدود الآمنة» منذ نشأتها العام 1948، وقد ارتبط هذا المفهوم بتوفير الموارد المائية، سواء بالاستيلاء على المياه من الأنهار المحاذية لحدودها، أو تجفيف بحيرات كالحولة، أو من خلال إنشاء قنوات مياه متعددة، لمواطنيها معتبرة أن قضية المياه إحدى قضايا الأمن الإسرائيلي.

2. **مرحلة احتلال إسرائيل للضفة الغربية العام 1967.**

خلال هذه المرحلة قامت إسرائيل بما يأتي:

- فرض قيود صارمة على منح الفلسطينيين أي ترخيص لحفر آبار جوفية جديدة من خلال الأوامر العسكرية.¹ ووفقاً لمنظمة العفو الدولية «تم منح 13 تصريحاً فقط للفلسطينيين لحفر الآبار خلال 29 سنة ما بين العام 1967 والعام 1996».²
- منع الفلسطينيين من تعميق الآبار الارتوازية التي حفرت قبل العام 1967.
- منع بناء شبكات لتوزيع المياه التي تركت 25% من الفلسطينيين، خاصة في القرى، دون إمدادات للمياه عبر الأنابيب.
- تحديد كميات المياه التي يسمح للفلسطينيين باستخراجها من الآبار، وذلك بتركيب عداد على كل بئر للمراقبة.
- السماح للمستوطنين بحفر ما يحتاجون إليه من آبار وأكثر عمقا مما سُمح به للفلسطينيين.
- السماح للمستوطنين باستغلال المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لري مزارعهم، علماً بأن كثيراً من القرى العربية التي صودرت أراضيها وتحولت إلى مستوطنات زراعية ما تزال محرومة من مياه الشرب.
- بناء مستوطنات في الضفة الغربية حول الأحواض المائية.
- الاستيلاء على حوالي 90% من ينابيع الضفة الغربية التي سخرتها لاحتياجات المستوطنين.

1 أصدرت إسرائيل أوامر عسكرية عدة، منها الأمر العسكري 92 لإحكام السيطرة الكاملة للجيش الإسرائيلي على المياه، والأمر 158 الذي يمنع فيه الفلسطينيين حفر آبار دون إذن من الجيش الإسرائيلي ويقضي بمصادرة أي بئر حفر دون إذن مسبق، لكن هذه الأوامر طبقت فقط على الفلسطينيين ولم تنطبق على المستوطنين.

2 Troubled waters Palestinians denied fair access to water, Israel- occupied Palestinian territories, Op.Cit, p10 .

- الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها إسرائيل في الضفة الغربية تحتوي على أهم مصادر المياه، فقد أنشأت المستوطنات في المواقع الحساسة، مثل قمم الجبال والمناطق شبه المهجورة، لتوفر للمستوطنين تعزيز سيطرتهم على أجزاء كبيرة من الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه. تاركة بذلك للفلسطينيين الأراضي القاحلة التي لا يتوفر فيها موارد مائية يمكن الاعتماد عليها.

3. **مرحلة أوسلو العام 1995:** ضمن اتفاقية أوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خلال هذه الاتفاقية تم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأمن والسلطة المتعلقة بالأراضي في منطقة C. وما تهتم به هذه الدراسة من هذا التقسيم، وما قامت به إسرائيل خلال هذه المرحلة، لإدراك أهمية المياه الإستراتيجية لحماية الأمن المائي للمستوطنات الإسرائيلية وتأثيرها على الأمن المائي للفلسطينيين؛ هو:

- إدراك إسرائيل أن المنطقة (ج) التي تمثل ثلاثة أرباع مساحة الضفة الغربية تشمل الموارد المائية الأكثر حساسية التي أقيمت عليها المستوطنات الإسرائيلية. تمسك إسرائيل بالضفة الغربية للحصول على آبار المياه الجوفية في المنطقة الذي يبعد عن خطوطها الدولية 2-6 كم داخل الضفة الغربية والسيطرة عليها، وهو الحد الأقصى لانسحابها من أراضي الضفة الغربية خلال عمليات التسوية الإقليمية.

- قيام إسرائيل بحجز أكثر من 90 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية خلف جدار الفصل، لتضخ سنويًا لصالح المستوطنات، وداخل إسرائيل نفسها.

لا شك بأن السياسة المائية الإسرائيلية، منذ اللحظة الأولى التي تم التخطيط فيها لإقامة كيانهم في فلسطين، قامت على ثقافة السيطرة على المياه وربطت وجود الكيان بوجود المياه، وعملت على إلغاء أي إمكانية لأي طرف آخر من التأثير في تغيير هذا المفهوم الإستراتيجي. لقد أدرك القادة الصهاينة أن المستقبل الاقتصادي للوطن المخطط له سيعتمد بشكل كبير على توفر المياه والطاقة الكهربائية، لذلك أصروا على إدراج مصادر المياه الأساسية في شمال فلسطين ضمن حدود الانتداب البريطاني التي أصبحت فيما بعد حدود الكيان وأكثر. وان كل ما تبع من مشاريع ومخططات وسياسات كلها تنبع من المصدر ذاته ومن الرؤية ذاتها والثقافة القائمة على إلغاء حقوق الآخر، والسيطرة على منابع المياه بأي ثمن. وما خطة الضم إلا إحدى لبنات هذه السياسة، التي إن نُفذت لن تفضي إلى قيام كيان فلسطيني مهما كان الاسم، وسيكون هذا الكيان في حالة قيامه عبارة عن حديقة خلفية للاقتصاد الإسرائيلي،

ومخزن للعمالة الرخيصة، ويصبح الشعب الفلسطيني زبوناً لدى شركات التحلية الإسرائيلية، وستستغل المياه الفلسطينية لتكثيف الزراعة والصناعة في المستوطنات. ولذلك فإن على الجانب الفلسطيني مواجهة السياسات الإسرائيلية من بوابة الحق التاريخي والقانوني، ومن الجانب السياسي فإن القيود والإجراءات الإسرائيلية تهدد السلم الإقليمي، ومن الجانب الإنساني فإن إجراءات الاحتلال تنتهك حقوق الإنسان.

قائمة المصادر والمراجع

- عبد الرحمن التميمي، خطة الضم: الفصل النهائي للسيطرة على المياه الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020/6/19.
- عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- عادل عبد السلام، المياه في فلسطين: الموسوعة الفلسطينية، ط1، بيروت، 1990.
- عدنان أبو عامر، الصراع على المياه في فلسطين: الجذور التاريخية والواقع المعاش، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2004.
- إبراهيم قلو، الجذور الدينية والتاريخية للسياسة المائية الصهيونية، الحوار المتمدن، العدد 4626، 2014.
- علي الجرباوي ورامي عبد الهادي، مياه فلسطين من الاستلاب إلى الاسترداد، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 4، مجلد 1، 1990.
- مرسيديس ميلون، الاستيطان في مناطق (ج): غور الأردن مثلاً، ترجمة ياسين السيد، ط1، مؤسسة الحق، رام الله، 2018.
- اتفاقية أوسلو المرحلية، النسخة المتفق عليها بتاريخ 1995/9/18.

بالإنجليزية

- Ayman Rabi, Palestinian Natural Springs: Threatened Treasure by Loss and Confiscation, This Week in Palestine, Ramallah, 2016.
- Committee on Economic, Social and Cultural Rights, Twenty-ninth session, The right to water (arts. 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 15, 2002, UN, 2003.
- Draining Away: The water and sanitation crisis in the Jordan Valley, Ramallah: MA'AN Development Center.
- Joe Stork, Water and Israel's Occupation Strategy, Middle East Research and Information Project (MERIP), 2009.
- John Bulloch, Adel Darwish, Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East, Victor Gollancz London, 1993.
- Kevin Connolly, Dead Sea drying: A new low-point for Earth, BBC, 162016/6/.
- Mekorot's involvement in the Israeli occupation, WHO, 2013.
- Palestinian Water Authority, Annual Water Status Report, Palestinian Water Authority, Ramallah, 2011.
- Palestinian Water Authority, Water Supply Report 2010, Palestinian Water Authority, Ramallah, 2012.
- Troubled waters Palestinians denied fair access to water, Israel- occupied Palestinian territories, Op.Cit.
- Water Crisis, Btselem, 112017/11/.
- World Bank, Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, Report No. 47657-GZ, Sector Note, Middle East and North Africa Region, Sustainable Development, 2009.

مستقبل الأمن المائي الفلسطيني

د. عبد الرحمن التميمي

مستقبل الأمن المائي الفلسطيني

د. عبد الرحمن التميمي

1. المقدمة

يتزايد استخدام المياه في جميع أنحاء العالم بنسبة 1% سنويًا منذ الثمانينيات، وما يدفع إلى هذا الازدياد مزيج من النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنماط الاستهلاك المتغيرة. ومن المتوقع أن يستمر الطلب العالمي على المياه في الارتفاع بنفس المعدل حتى العام 2050، وهو يمثل زيادة بنسبة 20-30% عن المستوى الحالي لاستخدام المياه، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع الطلب في القطاعين الصناعي والمنزلي.

من المعترف به أن مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية هي حقوق أساسية للإنسان، حيث لا غنى عنها للحفاظ على سبل عيش صحية وأساسية في الحفاظ على كرامة جميع البشر. ويلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان الدول بالعمل من أجل تحقيق الوصول الشامل إلى المياه والصرف الصحي للجميع، دون تمييز، مع إعطاء الأولوية لأكثر الفئات احتياجًا.

ويتطلب إعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي إتاحة الخدمات، والوصول إليها فعليًا، وبأسعار معقولة، وكذلك أن تكون آمنة ومقبولة ثقافيًا.

إن شعار «لن يُترك أحد دون مياه» يقع في صميم التزامات أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، التي تهدف إلى تمكين جميع الأشخاص في جميع البلدان من الاستفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الإعمال التام لحقوق الإنسان. ويجب توخي الحذر فيما يتعلق بالتمييز بوضوح بين «حقوق المياه» وحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي. أما حقوق المياه، التي عادة ما يتم تنظيمها بموجب القوانين الوطنية، فيتم ضمانها لفرد أو منظمة من خلال حقوق الملكية أو حقوق الأراضي، أو من خلال اتفاق يتم التفاوض عليه بين الدولة ومالك الأراضي. وهذه الحقوق غالبًا ما تكون مؤقتة ويمكن سحبها. أما حقوق الإنسان

في المياه والصرف الصحي فليست مؤقتة ولا تخضع لموافقة الدولة، ولا يمكن سحبها.

يعتبر ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما المستدامة جزءًا لا يتجزأ من أولويات التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني، وتمثل حاجة ضرورية لتعزيز الأمن الغذائي، وصحة المواطنين ورفاههم (انظر أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و14)، ولتعزيز قدرة المجتمعات المحلية الفلسطينية على الصمود في وجه مصادرة المياه والتأثيرات المتزايدة لظاهرة تغير المناخ (انظر هدف التنمية المستدامة 13).

على الرغم من ربط 96% من التجمعات السكانية بشبكات المياه العامة، إلا أن عدم الانتظام في الإمدادات، والوصول المتقطع لها، تشكل ظاهرة واسعة النطاق في الضفة الغربية وقطاع غزة على حدّ سواء. وهو ما جعل الكثير من السكان يعيشون بأقل مما حددته منظمة الصحة العالمية كحد أدنى لاستهلاك المياه، والبالغ 120 لترًا في اليوم للشخص الواحد، حيث يستهلك الفلسطيني العادي المتصل بشبكة المياه حوالي 70 لترًا في اليوم، ويمكن أن ينخفض الاستهلاك في بعض مناطق الضفة الغربية إلى 38 لترًا في اليوم، كما هو الحال في محافظة جنين، بل وأقل من ذلك عند 20 لترًا في اليوم بالنسبة للتجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج).

علاوة على ذلك، يرتبط 97% من السكان الفلسطينيين بمرافق صرف صحي محسّنة غير مشتركة (95% في الضفة الغربية و99% في غزة)، فيما يرتبط 3% منهم بمرافق صرف صحي محسّنة مشتركة. وفي المناطق الريفية، خدمات الصرف الصحي محدودة حيث لا تغطي سوى ما نسبته 7%، وأما من يقضون حاجتهم في العراء فتبلغ نسبتهم 1%. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الربط بمرافق الصرف الصحي المحسّنة، لا يرتبط بشبكة الصرف الصحي إلا ما نسبته 49% من السكان الفلسطينيين، معظمهم في المناطق الحضرية (32% في الضفة الغربية و75% في غزة). وتقدر كميات مياه الصرف الناتجة في فلسطين بـ 150 مليون م³، لا يُجمع منها إلا 60%. ولا تعالج محطات معالجة مياه الصرف المركزية واللامركزية المتوفرة حاليًا إلا 25% من كميات مياه الصرف الناتجة، ومن بين مياه الصرف المعالجة هذه لا يعاد استخدام سوى 1% في الأغراض الزراعية.

يشكّل الماء عنصرًا مركزيًا في الأزمة الإنسانية الحالية في غزة. فمنذ العدوان الإسرائيلي في العام 2014، هناك 1.2 مليون نسمة في غزة (حوالي 3/2 من السكان) يعانون من عدم توفر المياه، ولا توجد كهرباء كافية لمعالجة مياه الصرف الصحي أو ضخها. ويتعرض خزان المياه الجوفية الساحلي، الذي يُمدّ غزة بغالبية مياهها، للضخ الزائد بمعدل ثلاثة أضعاف قدرته،

مما أسفر عن تلوثه بمياه البحر ومياه الصرف الصحي غير المعالجة. وفي الوقت الحالي فإن 97% من المياه المسحوبة من الخزان غير صالح للشرب، ولا يتمتع إلا 10% من سكان غزة بالحصول على مياه شرب مأمونة. وتعتبر المياه الملوثة، والافتقار إلى الصرف الصحي سببين رئيسيين لما نسبته 26% من مجمل الحالات المرضية في غزة (انظر هدف التنمية المستدامة 3). وعليه فإنه ودون المعالجة السليمة للتلوث سيصبح مشكلة يتعذر حلها في أقل من أربع سنوات. وقد أدى ذلك إلى اعتماد 85% من الفلسطينيين في غزة على الخدمات الخاصة لتحلية المياه اللازمة للشرب والطهي، والتي تكلف خمسة أضعاف تكلفة المياه التي يحصلون عليها من شبكات البلدية، في المقابل فإن نسبة المرخص من مقدمي تلك الخدمات أقل من النصف، هذا فضلاً عن تلوث 68% من المياه التي توفرها هذه الخدمات.

2. خلفية تاريخية

تعاقدت على إدارة قطاع المياه في فلسطين عدة إدارات منذ الحكم العثماني، فقد وقع هذا القطاع تحت إدارة الانتداب البريطاني، ومن ثم الإدارة الأردنية (1948-1967) وصولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي، الذي سيطر على جميع الأراضي الفلسطينية خلال حربين أولاهما العام 1948 إذ سيطرت إسرائيل على نهر الأردن العلوي، وثانيتها العام 1967 إذ سيطرت إسرائيل على جميع مصادر المياه السطحية والجوفية، وأصدرت جملة من الأوامر العسكرية تمثلت بوضع المياه كأملك دولة، ولا يحق استخدامها إلا بتصاريح تُمنح من الإدارة العسكرية.

وقد تمثلت هيكلية إدارة قطاع المياه تحت الاحتلال بسيطرة الإدارة المدنية وضابط المياه على كافة القضايا المتعلقة بإدارة مصادر المياه، إضافةً إلى إخضاع دائرة مياه الضفة الغربية لصلاحيات الحاكم العسكري، والتي تأسست في عهد الإدارة الأردنية قبل العام 1967، ضمن مسؤوليات سلطة المصادر الطبيعية وفق القانون الأردني رقم 12/ لعام 1966،

ووضعت تحت إشراف ضابط المياه في الإدارة المدنية ومتابعته، وتم تحديد مسؤولياتها بمتابعة القضايا المتعلقة بتزويد المياه للبلديات ومصالح المياه في الضفة الغربية، ومنح صلاحياتها في تشغيل الآبار إلى شركة ميكروت، وقد بلغت كميات المياه التي تشرف على توزيعها كمياه شرب بالجملة ما مجموعه 27 م³ سنويًا.

أما على مستوى تزويد خدمات المياه للمواطنين الفلسطينيين فقد تم الإبقاء على الصلاحيات للبلديات والمجالس القروية، إضافة إلى مصلحة مياه محافظة القدس (تم إنشاؤها وفق

القانون الأردني رقم 9/1966) وسلطة مياه ومجاري بيت لحم (تم إنشاؤها وفق أمر عسكري في العام 1972) وبالتالي فإن علاقة المواطن الفلسطيني كانت مع هذه المؤسسات بشكل مباشر.

بعد قيام السلطة الفلسطينية استمرت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية ولم تنته، على الرغم من تغير الوضع السياسي بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر 1993، والاتفاقية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة العام 1995؛ ذلك أنّ الاتفاقية المرحلية «أوسلو 2» في البند 40 من الملحق الثالث «بروتوكول التعاون الاقتصادي» اعتبرت أن قضية الحقوق المائية من المواضيع المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وبموجب هذه الاتفاقية «بند 40» تم تأسيس لجنة المياه المشتركة والتي يتم من خلالها التعامل مع مشاريع المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية، سواء الفلسطينية أو المشاريع المرتبطة بالمستوطنات، من خلال موافقة هذه اللجنة المشتركة على إصدار التصاريح لهذه المشاريع، إذ تم إتباع موافقة اللجنة المشتركة بموافقة الإدارة المدنية على تنفيذ مشاريع المياه؛ مما أوجد حالة أدت إلى عرقلة تنفيذ هذه المشاريع، وجعلت سلطة المياه الفلسطينية تصف هذه اللجنة بأنها «لجنة عراقيل وتأخير».

حسب الاتفاقية المرحلية، وبموجب قرار نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني لكافة الشؤون المدنية بما في ذلك المياه؛ كان من المفترض وضع دائرة مياه الضفة الغربية تحت إشراف السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها. إلا أن ذلك لم يحدث، فقد بقيت هذه الدائرة تحت إشراف ضابط المياه في الإدارة المدنية وضمن صلاحياته.

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية تم إصدار قرار رئاسي رقم 90/لسنة 1995، يتعلق بإنشاء سلطة المياه وإصدار قانون المياه رقم 2/لسنة 1996، وتعديلاته بالقانون رقم 3/لسنة 2002، وهدف القانون إلى إدارة مصادر المياه وتطويرها بزيادة طاقتها، وتحسين نوعيتها، وحفظها، وحمايتها من التلوث، وأعطى سلطة المياه صلاحيات إدارة مصادر المياه.

ومع بداية عمل سلطة المياه قامت هذه السلطة بالدور المركزي في تجهيز مخططات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، إضافة إلى مشاريع حفر آبار المياه الإنتاجية، وذلك بموازات مالية ضخمة ممولة من الدول المانحة، ومنها حفر ما يزيد على 12 بئرًا إنتاجية، قامت سلطة المياه بتسليم إدارتها لدائرة مياه الضفة الغربية، بعد تدعيم كادرها الوظيفي المعين في عهد الإدارة المدنية، ضمن خطة لبناء مصلحة المياه الوطنية، كمؤسسة مسؤولة عن كل ما يتعلق بإنتاج المياه ونقلها وشرائها بالجملة. إلا أن إشراف الإدارة المدنية ورفضها الالتزام بنقل

صلاحيات دائرة مياه الضفة الغربية للسلطة؛ دفع السلطة إلى استصدار قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2010 بنقل الموظفين المعيّنين في عهد الإدارة المدنية، بقرار أحادي الجانب، إلى سلطة المياه، واعتبار الموظفين الذين تم تعيينهم من قبل السلطة بعد العام 1996 جزءاً من هيكلية هذه الدائرة. لكنّ التزام الموظفين المسجلين في الإدارة المدنية، بتنفيذ القرار كان ضعيفاً؛ مما أوجد صيغة تتمثل بوجود دائرة مياه تتبع للإدارة المدنية، ودائرة مياه تتبع للسلطة الفلسطينية.

وعلى مستوى تقديم خدمات المياه، تبعت هذه الصلاحيات للبلديات والمجالس القروية، ومصحة مياه محافظة القدس، وسلطة مياه ومجاري بيت لحم، حيث إنها تزود بالجملة من خلال دائرة مياه الضفة الغربية بكميات فُدرت في العام 2011 بـ 49م3 في الضفة الغربية، منها كميات مخصصة للشرب، بالإضافة إلى بعض الآبار التي تديرها البلديات، كبلدية نابلس وطولكرم.

إن واقع تزود الفلسطيني بالمياه بقيت في مستوى متدنٍ؛ فقد بلغت حصة الفرد اليومية 75 لتراً في العام 2011 في الضفة الغربية، على الرغم من الأموال التي تم الاستثمار بها من قبل الدول المانحة في البنية التحتية لقطاع المياه. والسبب الرئيس في ذلك هو عدم كفاية إمدادات المياه، مقارنة بمعدل الطلب عليها، وارتباط ذلك أساساً بالقيود التي فرضتها الاتفاقية المرحلية.

إن إبقاء الحقوق المائية الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية وتحكمها بكل ما يتعلق بإنشاء البنية التحتية وتطوير مصادر المياه؛ يجعل دور السلطة الفلسطينية محدوداً جداً في جميع القضايا المتعلقة بالتخطيط وتطوير مصادر المياه.

3. طبيعة الصراع حول المياه

وفق المعطيات والحقائق الهيدرولوجية والجيولوجية، فإن أهم أحواض المياه المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وأكبرها تشكل مجاري مائية مشتركة بين الطرفين، تشمل نظامين رئيسيين هما: نظام أحواض المياه الجوفية، ويضم مجموعة الأحواض الجوفية الجبلية، الحوض الساحلي وحوض جبل الكرمل، تسيطر وتستغل إسرائيل أكثر من 90% من إجمالي الطاقة المائية المتجددة سنوياً لهذه الأحواض، والنظام المائي الثاني المشترك هو حوض نهر الأردن، وهو مجرى مائي دولي يتشاطر في حوضه خمسة أطراف: الأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، و«الكيان الإسرائيلي». تسيطر إسرائيل وتستغل أكثر من 87% من

مجموع موارد حوض نهر الأردن (كعوش، 2013)؛ ما يعني أن إسرائيل تسيطر وتتهب وتستغل غالبية مصادر مجاري المياه المشتركة بينها وبين العرب والفلسطينيين، ويعتبر الإسرائيليون أن هذا التصرف أصبح بمنزلة حق لهم، يقوم على ادعاءات باطلة يسمونها بالحقوق التاريخية المكتسبة، وحق الاستخدام الأول، وما إلى ذلك من ادعاءات واهية غير صحيحة، تتعارض كلياً مع كافة المبادئ والأسس والمرجعيات التشريعية والقانونية والأخلاقية والإنسانية، التي يقوم عليها قانون المياه الدولي.

تتكرت إسرائيل ولا تزال تتنكر للحقوق المائية الفلسطينية في مجاري الأحواض المائية المشتركة، الجوفية منها والسطحية، بما في ذلك حوض نهر الأردن، وتدعي بأن كافة مصادر المياه العذبة المتجددة في تلك الأحواض قد أصبحت مستخدمة بالكامل، ولم تعد توجد مياه زائدة عن الحاجة للتفاوض حولها، وبأن التفاوض لا يمكن أن يكون حول مياه غير موجودة، وبأن التفاوض يجب أن يتركز على التعاون بين الفلسطينيين والإسرائيليين، للبحث عن مصادر مياه إضافية غير تقليدية، لفائدة الطرفين. رغم أن الإسرائيليين يدركون جيداً طبيعة أزمات العطش وكوارث التلوث المتفاقمة سنة بعد سنة التي تعيشها معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ويدركون أبعاد ذلك ومخاطره، وتأثيره على الأوضاع الفلسطينية المعيشية والصحية بمجملها، وعلى الجهود المبذولة لتحقيق السلام المبني على احترام حقوق الآخرين، وفي مقدمتها حقوق المياه. (كعوش، 2013)

كل ما قامت به إسرائيل من انتهاكات في مجال المياه منذ نشأتها كان عن طريق استخدام القوة العسكرية والحروب، وأهمها حرب العام 1967 التي تعرف بحرب غنائم المياه، والتي استطاعت إسرائيل من خلالها السيطرة على منابع حوض نهر الأردن وموارده كافة، وعلى أحواض المياه الجوفية الفلسطينية بشكل شبه كامل. هذه الممارسات جميعها ممارسات عدائية واحتلالية بحق الثروات الطبيعية وممتلكات وحقوق الآخرين، وهي بمنزلة انتهاكات فاضحة مخالفة لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وقانون المياه وكل ما انبثق عن هذه المرجعيات بهذا الشأن.

يعتبر الإسرائيليون بأن ما ارتكبه من انتهاكات فاضحة لمبادئ القانون الدولي وقواعده، ومن تنكّر لحقوق المياه الفلسطينية، لا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وقواعده، لأنها حسب رأيهم حقوق تاريخية مكتسبة، كما أشرنا سابقاً، غير قابلة للبحث والتفاوض، وبالتالي يرفضون الاعتراف بأن تلك الانتهاكات والممارسات العدائية والهمجية، قد ألحقت أضراراً جسيمة بمصالح الشعب الفلسطيني طوال أكثر من أربعة عقود متواصلة. ولهذا لا

يمكن أن يتحقق السلام في ظل استمرار الهيمنة والتنكر الإسرائيلي البغيض لحقوق المياه الفلسطينية، وما يرتبط بذلك من مخاطر متزايدة تتهدد مقومات الأمن المائي الفلسطيني، وحياة الفلسطينيين في كافة جوانبها البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

عدد الأحواض النهرية المشتركة في العالم، بين دولتين أو أكثر يقدر بـ 246 حوضًا، ونسبة السكان الذين يعتمدون على مياه هذه الأحواض يقدر بحوالي 40% من سكان العالم، ونسبة الأراضي الزراعية التي يتم ريها تصل إلى 53% من مجموع الأراضي الزراعية لدى الدول المتشاطئة. توصلت غالبية تلك الدول إلى تفاهات فيما بينها، أو أبرمت اتفاقيات نهائية، للتعاون في سبيل تحقيق الاستثمار الأفضل لمياه الأحواض الدولية المشتركة، وقد اهتمت واسترشدت جميعها بمبادئ قانون المياه الدولي وقواعده، المبنية بالأساس على مبادئ أخلاقية، في مقدمتها وعلى رأسها حسن النوايا وحسن الجوار، ووجوب احترام كل طرف لحقوق الطرف الآخر، والتعاون والإدارة الشاملة التي تحقق مصالح الانتفاع المشترك، والحفاظ على سلامة النظام المائي وديمومته، وذلك عوضًا عن النزاعات التي لم تؤدِّ إلا إلى المزيد من الكراهية وإلحاق الضرر بالجميع. (كعوش، 2013)

المياه هي الحياة، والنزاع على المياه يعني النزاع على أهم مقومات الوجود والبقاء لكل كائن حي، وبناءً عليه فإنَّ سيطرة طرف على حقوق الآخرين وحرمانهم من حقهم في الانتفاع بمصادرهم المائية، يعني تهديد حياتهم، وخلق أجواء من الصراعات والتوتر، قد تصل أحيانًا إلى نشوب الحروب، بما بات يعرف بحروب المياه، ولهذا تداركت معظم دول العالم، واحتكمت إلى العقل، كما أشرنا سابقًا، واسترشدت واهتدت وتبنت عن قناعة كاملة تلك المبادئ، كأجندة تعاون ملزمة للجميع، ليس فقط لتجنب النزاعات والحروب ومصائبها وأضرارها، بل لتحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر المياه المشتركة، وللحفاظ على الثروة المائية المهمة، من مخاطر الاستنزاف وتردي النوعية، والهدر وما شابه ذلك، خاصة وأن كافة دول العالم باتت معرضة للتهديدات الطبيعية المتمثلة بظاهرة التغير المناخي، والارتفاع المستمر في درجات الحرارة وتراجع الأمطار، وهو ما أصبح يزيد من اتساع كبير لمناطق الجفاف وطوال مواسمها، إلى جانب مخاطر التلوث الصناعي والزراعي بأشكاله. مقابل ذلك فإن الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه، بسبب والنمو السكاني والتطور الحضري، وما إلى ذلك من ضغوط كبيرة؛ باتت تشكل مخاطر حقيقية تتهدد موارد المياه العذبة المتجددة والمحدودة في العديد من دول العالم.

ولهذا، ونظرًا للأهمية البالغة للمياه التي أصبحت مصادرها الطبيعية تواجه تهديدات ومخاطر

التلوث والاستنزاف والنضوب، واتساع مناطق الجفاف والتصحر؛ الأمر الذي يُنذر بنشوب الصراعات والنزاعات الحادة بين العديد من الدول المتشاطئة في مجاري أحواض المياه المشتركة، لذلك دقت المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر، وطالبت جميع دول العالم بالتعاون منذ مطلع العام 1959، وبالاهتمام والإعداد لوضع أسس ومعايير ومرجعيات تنظيمية وقانونية وإرشادية، في إطار بروتوكولات واتفاقيات إقليمية دولية، تساعد على تنظيم آليات العمل الموحد والمشارك، بين الدول المتشاطئة، بهدف بناء مفاهيم وآليات قانونية وفتية، في مجال الإدارة المشتركة لمجاري الأحواض المائية الدولية.

وتعتبر معاهدة هلسنكي التي وضعتها الأمم المتحدة العام 1966 أول المرجعيات القانونية الدولية وأهمها، حول حماية المجاري المائية العابرة للحدود الدولية واستخدامها، بما في ذلك البحيرات الدولية. وقد جرى تطوير هذه المعاهدة في إطار معاهدة جديدة العام 1992، ومن ثم عملت الأمم المتحدة على إعداد الاتفاقية القانونية التي عرفت بـ «اتفاقية قانون حماية واستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية» لعام 1997. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التطبيق حتى الآن، إلا أن أهميتها القانونية قد أكدتها محكمة العدل الدولية، بعد أشهر فقط من تاريخ الإعلان عنها، حيث اعتمدها المحكمة مرجعية في النظر في بعض القضايا التي عرضت عليها، ومن ضمنها قضية حوض نهر الدانوب. وتسري هذه الاتفاقية وفق نص المادة (1) منها على استخدامات المجاري المائية الدولية ومياهها، في الأغراض غير الملاحية، وعلى تدابير الحماية والصون كما ورد، والإدارة المتصلة باستخدام هذه المجاري ومواردها المائية. (كعوش، 2013)

طبقاً لما نصت عليه اتفاقية قانون المياه لعام 1997 من المادة الثانية، فإن المقصود بمصطلح المجرى المائي الدولي هو شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل معا بحكم علاقاتها الطبيعية بعضها ببعض نظاماً مائياً متصلاً وموحداً، وتقع أجزاء من هذا النظام في دول مختلفة، تسمى كل دولة منها بدولة المجرى المائي والتي يقع داخل إقليمها جزء من المجرى. ولكل دولة من دول المجرى المائي، حقوق استخدام وانتفاع بموارد مياه المجرى المائي، وعليها التزامات وواجبات تجاه حمايته وصونه، في إطار التعاون المشترك بين دول المجرى المائي، وتلك الحقوق والواجبات تم توضيحها في الاتفاقية وفق المادة الآتية:

تنتفع دول المجرى المائي، كل في إقليمها، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة، وبصورة خاصة تستخدم هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنميته بغية تحقيق الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة، شريطة مراعاة حقوق دول المجرى الأخرى ومصالحها، وعلى نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي.

4. الرؤية الفلسطينية للحقوق المائية¹

حددت اتفاقية أوسلو قضايا الحل النهائي بالقدس، والمستوطنات، واللاجئين، والحدود، والمياه. وتكاد مفاوضات المياه أن تكون الوحيدة التي لم تتوقف؛ كونها ترتبط بالعمل اليومي، فقد اضطر الطرف الفلسطيني للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي على كل صغيرة وكبيرة، واتسعت هذه المفاوضات لتشمل حتى نقل المعلومات عن الآبار من الجانب الفلسطيني إلى الإسرائيلي في إطار ما يعرف باللجنة المشتركة واللجان الفنية المنبثقة عنها.

المهم الآن ونحن على عتبة المفاوضات المباشرة التي من المفترض أن تكون نهائية، مع التحفظ على الظروف التي جاءت بها هذه المفاوضات، ووضع الجانب الفلسطيني من حيث الانقسام وهشاشة الإجماع الفلسطيني على هذه المفاوضات، ولكن هذه المفاوضات تأتي في سياق فلسطيني مختلف عن الظروف التي أبرم فيها اتفاق أوسلو، من حيث إن الطرف الفلسطيني لديه الآن مؤسسات تستطيع، أو من المفروض أنها تستطيع إيجاد إستراتيجية تفاوضية حول المياه، أو من حيث إن النوايا الإسرائيلية وفهمها للاتفاقيات قد اختبرت لعقد من الزمن تقريباً؛ ولهذا فإن نقطة البداية الفلسطينية في التفاوض حول المياه «يجب البدء بها» من أن التفاوض ليس بالحديث أو الحوار أو اكتشاف النوايا، بل هو الإستراتيجية المحددة التي يجب الالتزام بها، وقياس مدى جدية الطرف الآخر، ولهذا فإننا نستطيع القول إن البداية هي أن نذهب بما نريد، لا أن نناقش ما يتم عرضه علينا.

بعد هذا العرض الاستهلاكي، فإننا نرى أن التفاوض على قضايا المياه يتم في الإطار الآتي:

- الارتباط الوثيق بين موضوع المياه والسيادة الوطنية وكيونة الدولة، وحقها في السيطرة على مصادرها المائية، حيث إن التعاون يتم على المياه المشتركة وليس الوطنية.
- الارتباط الوثيق بين موضوع المياه وقضايا الحل النهائي الأخرى، فهناك ارتباط عضوي بين حل قضية اللاجئين والنازحين والمياه، وكذلك الأمر بالنسبة للحدود، حيث إن نهر الأردن هو أمر سياسي ومصدر مياه، والقدس تشكل ثقلاً جغرافياً ومائياً وديمغرافياً لا بد أن يؤخذ بالحسبان، ومياه المستوطنات ليست في الحسبان الفلسطيني؛ لأن الفرضية الأساسية أنه لا وجود لمثل هذه المستوطنات في الحل النهائي، والأمر ينطبق كذلك على الترتيبات الأمنية النهائية؛ إذ لا يجوز بأي لحظة أن نقبل ارتباط أي ترتيبات أمنية بحرية وصولنا إلى مصادر المياه.

1 استند هذا القسم إلى وثائق المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف.

- الحقوق في نهر الأردن تشمل حق الاستفادة والتخزين والمجاورة والإدارة وفقا للقانون الدولي، واقتداء بالاتفاقيات الدولية المشابهة.
- أي ترتيبات انتقالية يجب أن ترتبط بجدول زمني يحدد فيه الإنجاز لكل مرحلة، ولا بد من تقصير فترة هذه الترتيبات إلى أقصى حد ممكن.
- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى والذهاب بملف يمكن التسلح به في الحالات المشابهة.
- الأمر المهم جداً الذي لا بد من التحضير له بشكل كبير وبمستوى مهني عالٍ؛ هو ملف التعويض حيث أن إسرائيل حرمت الجانب الفلسطيني من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي محرکہا الرئيس هو المياه لمدة تزيد عن ستة عقود، بالإضافة إلى كميات المياه التي تم استخدامها بشكل مباشر.
- عدم الخوض في التفاصيل، والاكتفاء بالحديث عن المبادئ، والتركيز على أن ما سينتج عن هذه المفاوضات هو دولة ذات سيادة واستقلالية تامة، لها الحق في إدارة مصادر المياه الوطنية بشكل تام.

بعد ذكر هذه الملامح الأساسية للتفاوض حول قضية المياه، لا بد من فتح نقاش وحوار جدي في الأوساط الفلسطينية، حول المدخل السليم والآلية التي يجب اتباعها، ذلك أن هناك جدلاً حول المدخل الأنسب في مثل هذا الملف، أهو القانوني أم السياسي أم مدخل الحق الإنساني، أم الدمج بينها جميعها. وهنا أعتقد أن التركيز على مبدأ السيادة السياسية والولاية القانونية لدولة فلسطينية هو المدخل الأسلم، ولكن التفاسير والتغيرات الفنية لا بد من أن يغني بها أساتذة في القانون والعلوم.

5. الرؤية الإسرائيلية والرؤية الإقليمية والدولية والبنك الدولي حول مشاريع التحلية الإسرائيلية والخصخصة وآثارها على الحقوق الفلسطينية.

5.1. الخصخصة في قطاع المياه حق إنساني أم سلطة سوقية

- يرى البنك الدولي أن إدخال القطاع الخاص وسياسة تغطية التكاليف ودفع المياه كجزء من السوق هو الحل الأمثل لتقليل استهلاك المياه وإدارة أكثر كفاءة، وحيث يتناول البنك الخصخصة من زاوية تحويل الخدمات إلى القطاع الخاص بعيداً عن المصادر المائية، إلا أن ذلك من الناحية العملية يخلق تعقيدات عملية كثيرة، خصوصاً أن ثلثي

المصادر في العالم هي حكومية وحسب كتاب ماسون السنوي (2004-2005)، فإن 9% فقط من العالم يمكن خدمته بالقطاع الخاص، دون أن يتأثر اقتصاديًا. وهناك من يربط خصخصة الخدمات الرئيسية وخاصة المياه بعدم الاستقرار في كثير من الدول (المغرب، مصر)، فمن المعروف أن القطاع الخاص يهدف إلى تعظيم الربح، وهذا لا ينسجم مع دول يتزايد فيها معدل الفقر، ولذا فإن رفع الدعم الحكومي سيعطي مؤشراً اجتماعياً.

- إن سياسياً سيئاً قد يكون السبب في نزول الناس للشوارع كما حدث في أميركا اللاتينية، حيث تم إنشاء الحركة الشعبية لمقاومة الخصخصة والشركات المتعددة الأطراف.
- ويتركز دفاع هذه الحركة على أن المياه هي ملك عام، وحق من حقوق الإنسان، فإن جعلها بضاعة تخضع لقانون السوق بالمصالح الاجتماعية والفئات المهمشة سيقود إلى عكس ما تتوخاه قوى السوق.
- الشفافية والشراكة مع المجتمع المحلي. وتورد في هذه الجماعات الأمثلة الفاشلة لخصخصة قطاع المياه: مثل أطلنطا، بيونس أيريس، أندونيسيا، جنوب أفريقيا، الفلبين، وغيرها.
- تناول أحد الخبراء الأميركيين العلاقة بين الشركات العملاقة والفساد، فوجد أنه نتاج مباشر لآلية عمل هذه الشركات، وبالتالي فإن الخصخصة -إن كان هناك ما يبررها من الناحية الاقتصادية البحتة- لا بد من رؤيتها كجزء من مشروع سياسي ليبرالي متكامل، ولا بد من النظر إليه من هذه الزاوية لفهم التركيز على مثل هذه الخيارات، في محاولة لتبديد التحالفات الإقليمية.

2.5. رؤية الخصخصة في الدول الثلاث (فلسطين، الأردن، إسرائيل)

- مما سبق يتضح أن الدول الثلاث (فلسطين، الأردن، إسرائيل) كونها شريكة في كافة المشاريع الإقليمية قد تبنت مبدأ السوق الحر من حيث المبدأ، ولذلك فإن لديها القاعدة القانونية والسياسية لقبول مبدأ الخصخصة وعلى درجات متفاوتة. ولهذا فإن الخصخصة في الأردن -كما سبق الإيضاح- تسير بسرعة حثيثة، وهي أحد الخيارات الإستراتيجية؛ ولهذا قام الأردن بخصخصة مياه إقليم العقبة، ومياه مدينة عمان، وتفكر في خصخصة مشروع الديسي الحديث، ومشروع قناة البحرين، وغيرها من المشاريع. ولدى الأردن توجه حثيث بأن تكون معظم المشاريع الإقليمية مشاريع للقطاع الخاص، ويلقى هذا التوجه ترحيباً من الدول المانحة والمؤسسات الدولية؛ فقد تلقت الأردن نصيب الأسد من المساعدات

الأجنبية لقطاع المياه خلال الأعوام السابقة، إذ حصلت على مبلغ 420 مليون دولار من الولايات المتحدة وحدها، وحوالي 630 مليون دولار من دول أخرى، وكانت تتطلع الأردن إلى استثمارات خاصة بقيمة 5 مليار دولار بحلول العام 2012.

- أما السلطة الفلسطينية فقد سرعت في إقرار قانون المياه رقم 2002/3 واقترحت هياكل مؤسساتية لا تتناقص، مع تحويل هذه الهياكل إلى قطاع خاص في المستقبل، ويرعى تطوير هذه الهياكل بالدرجة الأساس الوكالة الأميركية للتنمية والبنك الدولي، وكما سنعرض لاحقاً فإن هذه الهياكل تكاد تنسجم تمامًا مع إمكانية التعاون الإقليمي المستقبلي، وليس لدى السلطة الفلسطينية من حيث المبدأ اعتراض على إدخال القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه، وبالفعل تم تزويد قطاع غزة بناقل «توقف بسبب الأوضاع الأخيرة»، لنقل المياه من محطة عسقلان إلى غزة على أسس تجارية، وإدارة القطاع الخاص. وساعدت الدول المانحة والهيئات الدولية في كافة نشاطات سلطة المياه الفلسطينية، حيث حصل القطاع على منح وقروض بما يعادل 550 مليون دولار حتى العام 2003، وهناك مشاريع تحت التنفيذ بقيمة 150 مليون دولار، والبنك الدولي قدم قرصًا بقيمة 23 مليون دولار لاستكمال بنى هيئة مياه الساحل في غزة. وقد جرى التحضير لمحطة تحلية من مياه البحر بتمويل من الحكومة الأميركية، وشجعت الدول المانحة فكرة ربط الضفة الغربية و قطاع غزة بشبكة الكهرباء الإقليمية مع مصر والأردن؛ بغية التقليل من تكلفة الطاقة المستخدمة لإنتاج المياه وتزويدها.

- وتكاد تكون الحاجة الماسة للمياه والضغط السياسية هي المعوق الرئيس في اتجاه استكمال هيكلية قطاع المياه في فلسطين، وفي التعاون الإقليمي تشارك السلطة في العديد من المشاريع الإقليمية التي هي استكمال وتنفيذ لقرارات صادرة عن مجموعة عمل المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف. و من الناحية الإسرائيلية فهي أكثر الأطراف تحمسًا للمشاريع المشتركة. وكما أشير سابقًا، فنظامها الاقتصادي و السياسي يعطي القطاع الخاص الحرية الكاملة في الاندماج بالتعاون الإقليمي من جهة، و في إدارة البنية التحتية من جهة ثانية.

- وقد قامت إسرائيل في السنة الأخيرة بإعادة هيكلية مؤسساتها المائية بشكل مفاجئ، وأعطت القطاع الخاص دور التنفيذ الكامل، في حين بقي للدولة «التنظيم والقوانين المنظمة». وتعول إسرائيل على قطاعها الخاص في مجال المياه أن يكون الرائد في التعاون الإقليمي، بحكم الخبرة والقدرة التمويلية، حيث تبني إسرائيل مرافق مياه ومحطات

تحلية، تنسجم مع اندماجها في اقتصاديات الشرق الأوسط. وعندما عيّن شمعون بيريس صاحب كتاب «الشرق الأوسط الجديد» وزيرًا للنقب قال: «من هنا تستطيع إسرائيل أن تدخل إلى العالم العربي، وتعيد تطوير النقب ونقل الخبرة والاستفادة من الموائ البحرية».

- ولهذا فإن الأطراف الثلاثة ليست ضد تعاون القطاع الخاص في مجال المياه، بل على العكس وبدرجات متفاوتة تهيب نفسها لتكون عنصرًا فاعلًا في التعاون الإقليمي، وبأدوات القطاع الخاص.
- ولما كانت الدول الثلاث تقع تحت وطأة الأزمة المائية ومحدودية المصادر، فإن فكرة التعاون الإقليمي ذات جاذبية للدول المانحة، ومن السهل تسويقها للجمهور، ويمكن أن تستقطب أموالًا هائلة للاستثمار في هذا القطاع. ولدى جمع الأطراف قناعة بأن القطاع الخاص هو الأكثر استعدادًا، ولكن عن أي قطاع خاص يدور الحديث؟ وما دوره غير الاقتصادي؟ سنحاول الإجابة عن هذين السؤالين عند تحليل المشاريع الإقليمية المذكورة لاحقًا.

3.5. المشاريع الإقليمية والخصخصة

مشروع قناة البحرين (الأحمر- الميت)

مشروع ربط البحر الميت بأحد البحرين (الأبيض، أو الأحمر) لم يكن فكرة جديدة، فقد ارتبطت الفكرة بكافة مشاريع التسوية العربية الإسرائيلية، بل إنّ هناك من يدعي أنّ الفكرة تعود إلى حلم روماني قديم. وقد جوبهت جميع هذه الأفكار بالرفض العربي على المستوى السياسي، الذي كان في طبيعته يحمل الأفكار السياسية بالدخول إلى المنطقة العربية. وسوف يتم التطرق إلى الأبعاد السياسية لاحقًا، عند تحليل الآثار المترتبة على مثل هذه المشاريع، وسيقتصر الحديث هنا عن لمحة تاريخية حديثة، وعن المواصفات الفنية (لم يتطرق إلى الكثير من المعلومات الفنية التفصيلية) فموضوع البحث هو فقط إعطاء المعلومات التي تساعد في التحليل الاقتصادي والسياسي للمشروع. هذا بالرغم من أن الأطراف الثلاثة لم تحدد الشكل النهائي للمشروع ولا حتى الحصص المستقبلية؛ الأمر الذي ترك المستقبل للقطاع الخاص وحسب قوانين السوق. هذا يعني أنهم لا يريدون إثارة مشكلة الحقوق والسيادة إلا بعد أن يخلقوا واقعًا جديدًا يخضع لأسس تجارية تتحكم بها شركات عملاقة.

الموقف الإقليمي والعالمي من المشروع

كما أسلفنا، لقد حظي المشروع باهتمام عالمي وإقليمي عند تقديمه في مؤتمر جوهانسبرغ للتنمية المستدامة العام (2002)، وفي المؤتمر الاقتصادي العالمي في البحر الميت العام (2008)، وقد سارعت بعض الدول مثل إيطاليا، والدنمارك والولايات المتحدة إلى دعم المشروع من خلال جمع ما يقارب 8 ملايين دولار، مرحلة أولى؛ من أجل تغطية تكاليف دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية، ويبدل كل من الأردن وإسرائيل والبنك الدولي جهودًا من أجل جمع المبلغ المتبقي، وهو حوالي 7 ملايين دولار. وعلى الرغم من الإجماع الإقليمي عليه إلا أن الطرف الفلسطيني هو الأكثر تشككًا وترددًا في المضي بشكل متسارع في المشروع. وفيما يلي ملخص لمواقف الأطراف الرئيسة في المشروع، علما أننا سنعرض بالتفصيل في فصل لاحق الأبعاد السياسية والاقتصادية والتأثيرات المتوقعة على كل طرف.

الموقف الإسرائيلي

على الرغم من أن إسرائيل لم تطرح المشروع رسميًا في أي منتدى رسمي، إلا أنها لا تمانع فيه، وجعلت خبراء دوليين وشركات عالمية تقوم بالترويج للمشروع بالنيابة عنها (على سبيل المثال مفوض المياه السابق - شركة هزرا الأميركية التي قامت بالدراسة الأولية للمشروع).¹

كما أن إسرائيل رحبت بالمشروع بشكل رسمي، عندما وقع وزير البنية التحتية الإسرائيلي نيامين بن إيعازر مع نظيره الأردني والفلسطيني مذكرة المرجعية الخاصة بالمشروع، ولكن إسرائيل تشترط أن يكون القطاع الخاص هو اللاعب الرئيس في المشروع.

أشد المتحمسين للمشروع هو شمعون بيريس، فقد أشار إليه بشكل واضح في مذكرة تقدم بها إلى الحكومة التركية، طالبًا دعم المشروع. وتنسجم هذه المذكرة مع رؤيته التي طرحها في كتابه شرق أوسط جديد، كما ركز بيريس على المشروع وأهميته الإستراتيجية في كلمته أمام قمة الأرض للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ 2002. ولدى بيريس مشروع يتحدث عنه في جميع المناسبات الدولية، تحت اسم «مشروع وادي الأحلام»، وكان هذا المشروع قد قُدم في اجتماع اللجنة الاقتصادية ضمن مسار المفاوضات المتعددة الأطراف المنعقد في القاهرة العام 1996.

1 أنشأ مفوض المياه السابق شمعون تال شركة خاصة للترويج لهذه الأفكار بالتعاون مع شركات دولية.

الموقف الأردني

تحت وطأة الاحتياج المائي الأردني المتزايد، بسبب النمو السكاني الطبيعي وغير الطبيعي، حيث ستبلغ حاجة الأردن المستقبلية للمياه (1600 مليون متر مكعب سنويًا)، وبالتالي فإن الأردن هو أكثر الأطراف اهتمامًا بالمشروع، يتحدث عنه بشكل رسمي، ويلقى المشروع اهتمام الملك عبد الله الثاني، فقد تقدم بالمشروع إلى المؤتمر الاقتصادي العالمي 2008. وفي مذكرة رسمية العام (2010) قدمها الملك إلى حكومته، تحدث عن أن مواجهة احتياجات المياه والبحث عن المشاريع التي توجد الحلول المناسبة ومنها مشروع قناة البحرين هو خيار أردني إستراتيجي.

وقد قدمت الأردن المشروع رسميًا إلى مؤتمر قمة «التنمية المستدامة» في جوهانسبرغ العام 2002. وفي مؤتمر عقد برعاية الناتو في مدينة تريستا الإيطالية (تشرين الثاني/نوفمبر 2006) حول الشراكة في المعرفة، قدم أمين عام وزارة المياه الأردنية ورقة عمل تبين موقف الأردن من المشروع، حيث عدد المسؤول الأردني الفوائد التي سيجنيها الأردن:

- توفير المياه والطاقة.
- تنمية وادي الأردن.
- جذب استثمارات دولية.
- الاستقرار في المنطقة؛ بسبب التعاون الإقليمي الذي سيجلب الاستثمار.

ولبيان أهمية المشروع بالنسبة إلى الأردن ودرجة الاهتمام التي توليها الحكومة لهذا المشروع؛ فقد وضع على سلم الأولويات في وثيقة إستراتيجية مصادر المياه المستقبلية (2010).

الموقف الفلسطيني¹

الموقف الفلسطيني كان الأكثر ترددًا من المشروع، كما أسلفنا، خوفًا من أن يكون له تأثير على مستقبل المفاوضات حول المياه، وأن يمس بالحقوق المائية على البحر الميت. ومنذ بدء المفاوضات المتعددة الأطراف تحفظ الطرف الفلسطيني على المشروع، وأبدى معارضة رسميه له، حيث امتنع وزير التخطيط نبيل قسيس من التوقيع على وثيقة المرجعية حتى العام 2005، وأرسل مذكرة رسمية إلى البنك الدولي تبين تحفظات الطرف الفلسطيني على الوثيقة، باعتبارها لا ترى في الطرف الفلسطيني شريكًا، كما أن العديد من الخبراء

1 توقف المشروع، واكتفي بعمل محطة تحلية في العقبة تزود إسرائيل بـ 30 مليون متر مكعب، وتأخذ الأردن المقابل من طبريا.

الفلسطينيين أبدأوا تحفظهم على المشروع، على الرغم من أنهم لم يُشركوا بشكل رسمي في بلورة الموقف الفلسطيني. وبعد اتصالات بين الحكومة الفلسطينية من جهة والبنك الدولي والأردن من جهة ثانية، وتعديل النصوص التي تحفظ عليها الجانب الفلسطيني؛ وافق الطرف الفلسطيني على وثيقة المرجعية لإجراء الدراسة، على أن يعيد تقييم المشروع بعد الاطلاع على نتائج الدراسة.

وهناك تباين كبير بين وجهة النظر الرسمية الفلسطينية من جهة، والجهة الفنية الممثلة بسلطة المياه وسلطة جودة البيئة ووزارة التخطيط من جهة ثانية، ولا سيما في تفسير النصوص، إذ إنّ سلطة جودة البيئة تتحفظ بشكل كامل على النص الذي ورد فيه أن الطرف الفلسطيني شريك في المشروع، بينما ترى وزارة التخطيط أن هذا الحق مضمون. والغريب في الأمر أن الطرف الأردني كان يثير نقاشًا حادًا على المستوى الرسمي وغير الرسمي، إلا أن الطرف الفلسطيني أبقى النقاش في إطار المراسلات الرسمية فقط. وكان هناك تخوّف كبير لدى حكومة إسماعيل هنية من الحديث في المشروع، إذ تجاهل وزير التخطيط آنذاك أي لقاء مع الأطراف الأخرى حول المشروع، وغاب عن حضور اجتماعات تشاورية عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 للأطراف المعنية، علمًا أن وزير التخطيط السابق غسان الخطيب كان قد شكل لجنة توجيهية للمشروع على أن تتولى هذه اللجنة المسؤولية المباشرة عن بلورة الموقف الفلسطيني ومراجعة الوثائق التي ستصدر عن الشركات التي ستقوم بتنفيذ دراسة الجدوى، غير أن اللجنة شلّ عملها تمامًا وتم متابعة الأمر مباشرة من دائرة المفاوضات الفلسطينية، وبعد تشكيل حكومة حماس انتدب مكتب الرئاسة المستشار محمد مصطفى لحضور اجتماع اللجنة التوجيهية في البحر الميت في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2006؛ الأمر الذي يشير إلى الرغبة الفلسطينية في المتابعة.

كما ذكر سابقًا فإن هناك اهتمامًا عالميًا بالمشروع، وقد قدم الدعم السياسي والمالي للبدء فيه، لكن البنك الدولي هو الجهة الراعية لكل النشاطات، فهو الذي أجرى الاتصالات مع كافة الأطراف المعنية، وأعد وثيقة المرجعية، وقام بعرض المشروع أو شرحه على كثير من الدول، في محاولة لتجنيد الأموال اللازمة.

ويرى البنك الدولي أن المشروع ذو أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية وإحلال الاستقرار، ولكنه يرى أن هذا المشروع هو في طبيعته من اختصاص القطاع الخاص العالمي، ولذلك فإن الوثيقة المطروحة تبين بوضوح أن الشركات الكبرى العالمية هي فقط التي تستطيع، وأن هذا المشروع ليس فقط استثمارًا تنمويًا، بل هو آلية لإدماج الاقتصاديات والشركات

الصغرى في المنطقة مع القطاع الخاص الدولي، من خلال قيام شركات محلية وإقليمية مع شركات دولية عابرة للحدود.¹

6. خطة الضم الفصل النهائي للسيطرة على المياه الفلسطينية

تُعتبر المياه أحد أوجه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتأتي خطة الضم والمناطق المستهدفة لاستكمال حلقة مهمة في المشروع الصهيوني الذي ارتبط عضويًا بالأرض والمياه. وبهذا ستكون إسرائيل قد استكملت السيطرة على فلسطين التاريخية، ووضعت نهاية لحلم حل الدولتين.

بعد قيام السلطة في الوطن استمرت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، ولم تنته بتغيير الوضع السياسي بعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في العام 1993، والاتفاقية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة سنة 1995، إذ اعتبرت الاتفاقية المرحلية «أوسلو 2» في البند 40 من الملحق الثالث «بروتوكول التعاون الاقتصادي» أن قضية الحقوق المائية من المسائل المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وبموجب هذه الاتفاقية «بند 40»، تم تأسيس لجنة المياه المشتركة، التي يتم من خلالها التعامل مع مشاريع المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية، سواء الفلسطينية أو المرتبطة بالمستعمرات من خلال موافقة هذه اللجنة المشتركة على إصدار التصاريح لهذه المشاريع، وقد تم إتباع موافقة اللجنة المشتركة بموافقة الإدارة المدنية على تنفيذ مشاريع المياه، وهو ما أوجد حالة أدت إلى عرقلة تنفيذ هذه المشاريع، وقد وصفت سلطة المياه الفلسطينية هذه اللجنة بأنها لجنة عراقيل وتأخير.

كان من المفترض بحسب الاتفاقية المرحلية، وبموجب قرار نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني لجميع الشؤون المدنية بما في ذلك المياه، وضع دائرة مياه الضفة الغربية تحت إشراف ومسؤوليات السلطة الفلسطينية، إلا أن ذلك لم يحدث، إذ بقيت هذه الدائرة تحت إشراف ضابط المياه في الإدارة المدنية وضمن صلاحياته.

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية تم إصدار قرار رئاسي رقم 90/ لسنة 1995، يتعلق بإنشاء سلطة المياه، وقانون المياه رقم 2/ لسنة 1996، وتعديلاته بالقانون رقم 3/ لسنة 2002، وقانون بقرار 14/2014؛ هدف إلى تطوير مصادر المياه وإدارتها، وزيادة طاقتها وتحسين

1 وثائق العطاء الخاصة بالمشروع.

نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث، وأعطى سلطة المياه صلاحيات إدارة مصادر المياه. لكن بسبب الممارسات والعقبات الإسرائيلية، وإبقاء صلاحيات الإدارة المدنية وشركة ميكروت، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من وضع إدارة متكاملة لمصادر المياه.

آثار خطة الضم

سيترتب على خطة الضم الإسرائيلية آثار مباشرة وغير مباشرة على قطاع المياه والتنمية الزراعية في فلسطين، وخصوصًا بالنسبة إلى ضم مصادر المياه في منطقة الأغوار. ومن هذه الآثار:

الآثار المباشرة:

- ستتمكن إسرائيل من حرمان الشعب الفلسطيني من مصادر مياه تقدر بنحو (70%) من الحوض الشرقي، أي ما يعادل 130 مليون متر مكعب.
- سيكون إمكان استفادة الشعب الفلسطيني من نهر الأردن معدومًا، وبذلك تفقد فلسطين (بغض النظر عن وضعها القانوني) حقها كدولة (أو شعب) بمشاطة نهر الأردن، وهذا يحرمها من الانتفاع والتخزين. ولن يكون الطرف الفلسطيني شريكًا في أي مفاوضات قادمة بين إسرائيل والجانب العربي.
- ستفقد فلسطين حقها في الوصول إلى البحر الميت، وبالتالي ستفقد الحق في الانتفاع من الثروات الطبيعية والينابيع المحاذية للبحر الميت المقدرة بنحو 70-90 مليون متر مكعب من المياه.
- سيُحرم الشعب الفلسطيني من ينابيع البحر الميت وخصوصًا نبع الفشخة.
- ستطالب إسرائيل بعدم حزم مياه الأودية الشرقية، وستقوم بتخزينها كما هي الحال الآن في شمالي الأغوار.
- ستصبح المدن الفلسطينية زبائن لمحطات التحلية الإسرائيلية، في حين ستخصص المياه الفلسطينية لخدمة زراعة المستعمرات.
- لن يتمكن الشعب الفلسطيني من الاستفادة من مياه المجاري المعالجة لتطوير الزراعة في الأغوار.

الآثار غير المباشرة:

- سيُحرم الشعب الفلسطيني من نحو مليون دونم قابلة للزراعة تحت الري.
- ستمنع إسرائيل فلسطين (شعبًا أو كيانًا) من الاستفادة من الأودية الشرقية بحجة أنها روافد لنهر الأردن، وستقيم سدودًا للاستفادة من جذر الأودية.
- إن ضم مصادر المياه في مناطق الأغوار سيؤثر بشكل كبير في كل آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصًا أن عملية تأمين الامن الغذائي ستصبح مستحيلة.
- حرمان الشعب الفلسطيني من إمكان التخطيط لبنية تحتية متكاملة للمياه والزراعة.
- استغلال إسرائيل المياه الجوفية أثر في التنمية المجتمعية، وسيصبح المزارعون الفلسطينيون عمالة في المستعمرات، وستكون السوق الفلسطينية مكانًا لتسويق إنتاج المستعمرات، وستختفي الزراعة المرورية في فلسطين.
- سيؤدي استنزاف إسرائيل المياه الجوفية أو الضخ المتزايد إلى تملّح الآبار الفلسطينية بسبب عدم عمقها وقدمها، ولا سيما في منطقة الأغوار. وستُستغل المياه الفلسطينية لتكثيف الزراعة في المستعمرات.
- استغلال إسرائيل المياه الجوفية حرم الفلسطينيين من وضع خطة متكاملة للمياه، وأضعف التخطيط المتكامل، ولا سيما في مجال ربط قطاع غزة والضفة الغربية بنقل مياه خاصة إذا تم تنفيذ مشروع تحلية كبير في قطاع غزة.

7. السيناريوهات المستقبلية وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

من البديهي القول إن الصراع حول المياه سيكون مرتبطًا بشكل عضوي بالإطار السياسي وتطوراته، أي أن حل مشكلة المياه سيكون نتاجًا لشكل الكيان الفلسطيني القادم وعلاقاته الدولية والإقليمية، لا سيما مع إسرائيل والأردن، كما أن طبيعة التسوية أو الصراع سيشكل العامل الأساسي في الأهمية النسبية لموضوع المياه في الصراع أو التسوية، بالمقارنة مع القضايا الأخرى (القدس، اللاجئين، الحدود، المستوطنات، وغيرها).

في ضوء هذا الفهم يمكن تحديد الاتجاهات الأساسية للسيناريوهات العامة (الاتجاه العام لكل سيناريو) وكذلك توليد سيناريوهات تابعة لكل سيناريو عام يمكن أن تتداخل السيناريوهات التابعة مع السيناريوهات الأساسية، (تداخل السيناريوهات التابعة) (التداعيات) بين

السيناريوهات الأساسية) وعلى هذا الأساس فإن السيناريوهات الأساسية يمكن تحديدها بالآتي:

السيناريو الأول: سيناريو بقاء الوضع على ما هو (صراع متذبذب)

هذا السيناريو يترتب عليه سيناريوهات (تداعيات) فرعية

- الفجوة بين العرض والطلب في ظل النمو السكاني المرتفع في الضفة الغربية وقطاع غزة.
 - مزيد من تحكم إسرائيل بمصادر المياه وازدياد حاجة الفلسطينيين لشراء مياه من إسرائيل؛ الأمر الذي سيكون له تبعات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - الفرض على الفلسطينيين تحت وطأة الحاجة للذهاب إلى سيناريو التحلية والمشاريع الإقليمية (الأمر الذي له تكلفة اقتصادية وسياسية كبيرة).
 - هيكلية المؤسسات المائية الفلسطينية بما يخدم السياسة الإقليمية والإسرائيلية تحت ضغط الحاجة للمياه.
 - إبقاء مناطق السلطة الفلسطينية الحديقة الخلفية.
 - زيادة أسعار المياه بشكل كبير ومتسارع، لا سيما إذا ما تم شراء مياه محلاه من إسرائيل. يتبين من مصفوفة التأثير المتبادل¹ أن التحلية هي التي ستكون المؤثر الرئيس على اتجاه العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهذا يتطابق مع ما يأتي:
1. قبول السلطة الوطنية بتوقيع مذكرة تفاهم في ديسمبر 2013 بمبدأ شراء المياه (وهي ستكون مياهاً محلاة بالمؤكد).
 2. الرغبة الشديدة لدى إسرائيل بتسويق منتوجها من المياه المحلاة.
 3. تزايد الضغط من الممولين لغرض خيار التحلية على غزة والضفة الغربية (مشروع محطات التحلية في غزة، ومشروع قناة البحرين).
 4. زيادة التعاون بين القطاع الخاص الفلسطيني والإسرائيلي سيوجد شبكة من العلاقات لا يمكن تفكيكها، وستكون العامل الأساسي في الضغط على السياسات الحكومية وصناع

1 تم عمل مصفوفة خاصة للتأثير المتبادل.

القرار.

وفي الاستنتاجات سيتم توضيح التأثير الرئيس لموضوع التحلية على الحقوق المائية الفلسطينية.

السيناريو الثاني: انهيار السلطة

بعد تسارع النقاش في الأوساط الأكاديمية والرسمية، حول جدوى حل السلطة الفلسطينية، وبفعل عوامل التآكل العديدة في بنية هذه السلطة؛ ظهرت أسئلة عدة حول آليات التكيف وتعبئة الفراغ ما بعد الانهيار، أو كما يسمى «اليوم التالي»، فقد كان هدف هذه الورقة الإجابة عن سؤال ماذا عن الخدمات الأساسية بما فيها المياه بعد انهيار السلطة؟

على الرغم من أنه لا يوجد ما يدل بشكل قطعي على حتمية انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها، إلا أنه هناك مؤشرات لا بد من أخذها بعين الاعتبار، قد تشير إلى أنه يمكن أن تنهار، ليس بقرار من أحد؛ فالعمرات الضخمة لا تنهار بقرار، ولكن بتصدّعات قد تكون مرئية أو غير مرئية. ومن المؤشرات التي قد تثير الانتباه، وتعطي إشارات بأن السلطة الفلسطينية هي في مراحل أقرب إلى الانهيار، كالمؤشرات الاجتماعية، مثل إحساس مجموعات واسعة بالاضطهاد والتهميش، وتنامي ظاهرة العنف غير السياسي، والمؤشرات الاقتصادية، كتنامي الفقر وغياب التوازن في التنمية الاقتصادية، والمؤشرات السياسية وهي الأهم «فقدان الشرعية في نظر قطاع كبير من السكان، وتدهور للخدمة العامة وانسداد الأفق السياسي، وفشل المشروع» وتغول الأجهزة الأمنية، وضعف الأحزاب، وتنامي النخب غير المسييسة، والتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، وعدم تجديد الشرعيات للمؤسسات المختلفة.

من هنا يمكن فهم أن آليات انهيار السلطة قد يسهم فيها أكثر من عامل، وقد تأخذ أكثر من شكل، بالتالي فإن الباب مفتوح على احتمالات كبيرة لتداعيات هذا الانهيار، وفقاً لآلياته وشكله، والقوى التي من خلفه، والمدة الزمنية التي يستغرقها، وعوامل أخرى. فمثلا يرى إبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية ووزير سابق، أنه «بالرغم من أن السلطة تأسست بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير إلا أننا لا نعتقد أنه يمكن إنهاء السلطة بقرار من المجلس المركزي¹ أو أية جهة في المنظمة، لأن السلطة تمرتد على المنظمة وباتت تسيير بقوة دفع غير مستمدة من المنظمة بل من الجهات المانحة والاتفاقات التي وقعتها السلطة ذاتها مع إسرائيل والجهات الخارجية. وفي حالة صدور قرار فلسطيني بحل السلطة فإن جهات

1 هناك اعتبارات إقليمية ودولية قد تمنع حل السلطة أو تحدد شكل الحل.

فلسطينية مستعدة لتولي أمر السلطة بعيدا عن منظمة التحرير، كما أن أي حديث عن حل السلطة لن ينسحب على السلطة القائمة في قطاع غزة.

ومن زاوية أخرى يرى جورج جقمان، أكاديمي في جامعة بيرزيت، أن انهيار السلطة قد يأتي بسبب استنفاد مهمتها، إذ يقول إن أزمة السلطة تكمن في أنها لا تستطيع أن تحكم لفترة متناهية دون أفق مرئي وواقعي للوصول إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني المعنن للدول ذات السيادة، فالاسم الرسمي للفترة ما بعد إنشاء السلطة الفلسطينية هو المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تستمر حتى 1999 تنتهي بمفاوضات الحل النهائي. وبالتالي حسب جقمان فإن «الغاية من إنشاء السلطة انتهت وتآكلت مشروعيتها (جقمان، 2013).

تهدف هذه الورقة إلى محاولة بيان الآثار المترتبة على انهيار السلطة على قطاع البنية التحتية، لا سيما قطاعي المياه والطاقة، وهما يشكلان أهم احتياج أساسي للمواطنين، كما أن هذه الدراسة ستبين الآليات المؤسسية التي يمكن أن تنشأ في محاولة للتكيف مع الانهيار، وستبين السلبيات والإيجابيات لهذه الآليات التي ستملاً الفراغ الناشئ من الانهيار.

من البديهي أن تتأثر كل مناحي الحياة جراء انهيار السلطة، وفي حالة قطاع البنية التحتية فإن أكثر القطاعات المتأثرة هو قطاع المياه لارتباطه بحياة الناس اليومية.

كان من المفترض حسب الاتفاقية المرحلية، وبموجب قرار نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني لكافة الشؤون المدنية، بما في ذلك المياه، ووضع دائرة مياه الضفة الغربية تحت إشراف ومسؤوليات السلطة الفلسطينية، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث بقيت هذه الدائرة تحت إشراف وصلاحيات ضابط المياه في الإدارة المدنية.

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية تم إصدار قرار رئاسي رقم 90/ لسنة 1995، يتعلق بإنشاء سلطة المياه وإصدار قانون المياه رقم 2/ لسنة 1996، وتعديلاته بالقانون رقم 3/ لسنة 2002، حيث هدف القانون إلى تطوير وإدارة مصادر المياه، وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث، وأعطى سلطة المياه صلاحيات إدارة مصادر المياه.

ومع بداية عمل سلطة المياه قامت هذه السلطة بالدور المركزي في تجهيز مخططات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، إضافة إلى مشاريع حفر آبار المياه الانتاجية، بموازات مالية ضخمة ممولة من الدول المانحة، ومنها حفر ما يزيد على 12 بئرًا إنتاجية، قامت سلطة المياه بتسليم إدارتها لدائرة مياه الضفة الغربية، بعد تدعيم كادرها الوظيفي المعين في عهد الإدارة المدنية، ضمن خطة لبناء مصلحة المياه الوطنية كمؤسسة مسؤولة عن كل ما يتعلق

بإنتاج المياه ونقلها وشراؤها بالجملة، إلا أن إشراف الإدارة المدنية ورفضها للالتزام بنقل صلاحيات دائرة مياه الضفة الغربية للسلطة؛ دفع السلطة إلى استصدار قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني العام 2010 بنقل الموظفين المعيّنين في عهد الإدارة المدنية، بقرار أحادي الجانب، إلى سلطة المياه، واعتبار الموظفين الذين تم تعيينهم من قبل السلطة بعد العام 1996 جزءًا من هيكلية هذه الدائرة، إلا أن التزام الموظفين المسجلين في الإدارة المدنية بتنفيذ القرار كان ضعيفًا؛ ما أوجد صيغة تتمثل بوجود دائرة مياه تتبع للإدارة المدنية، ودائرة مياه تتبع للسلطة الفلسطينية.

إن واقع تزويد الفلسطيني بالمياه بقي في مستوى متدنٍ، حيث بلغت حصة الفرد اليومية 75 لترًا العام 2011 في الضفة الغربية، رغم الأموال التي تم الاستثمار بها من قبل الدول المانحة في البنية التحتية لقطاع المياه، وذلك يعود لسبب رئيسي متعلق بعدم كفاية إمدادات المياه، مقارنة بمعدل الطلب عليها، وارتباط ذلك أساسًا بالقيود التي فرضتها الاتفاقية المرحلية (سلطة المياه، 2012).

يتبين من معطيات سلطة المياه أن مجموع استهلاك المياه في الضفة الغربية لأغراض الشرب هي 155,3 مليون متر مكعب (98,6 من المصادر المحلية و56,7 مليون متر مكعب عن طريق ميكروت)، أي أن ما يتم الاعتماد عليه من الشركة الإسرائيلية هو (36,5%) علما أن الاحتياج يتجاوز 500 مليون متر مكعب سنويًا.

ويوضح الجدول أن أقل نسبة اعتماد على شركة ميكروت هي قلقيلية (0.5)، وأعلى نسبة اعتماد هي رام الله والقدس والخليل (بنسبه تفوق 80%)، وأن معدل اعتماد المحافظات الفلسطينية على الخدمة المسيطر عليها من إسرائيل بشكل مباشر (29.4%)، وهذه السيطرة في تزايد مستمر (سلطة المياه، 2012).

العوامل التي ستكون مؤثرة على أي آلية فلسطينية لتقديم الخدمات:

- السيطرة الإسرائيلية على (80%) من مصادر المياه.
- الازدياد بشكل مضطرد للاحتياجات، من خلال الزيادة السكانية، حيث تحتاج الضفة الغربية إلى زيادة تقدر بحوالي 3% زيادة سنوية من المياه.
- زيادة أسعار المياه في حالة شراؤها من إسرائيل.
- البيئة الدولية والإقليمية قد تلعب دورًا كبيرًا في نجاح أي إدارة فلسطينية أو إخفاقها.
- البيئة المحلية (اتفاق الفصائل، مستوى الفوضى، طبيعة الإدارة المحلية وبيئتها)

ب. تداعيات «انهيار» السلطة على البنية التحتية في المجتمع الفلسطيني

تمثل السلطة بمعناها العام أداة لتنظيم التفاعل بين مكونات النسق الذي تديره؛ الأمر الذي يعني أن غيابها يشكل حدًّا تتداعى بفعله تفاعلات لا ينظمها ناظم، لكن الخبرة التاريخية للمجتمعات في مراحل «الأزمة» تكشف عن عملية إحلال الناظم السياسي بناظم اجتماعي تفرزه آليات التكيف الذاتية، عبر ما يشبه نماذج «التسيير الذاتي» التي عرفتتها المجتمعات في مراحل ما بعد الانهيار.

وتتميز بنية إدارة المجتمع الفلسطيني بأنها بنية مركبة، فهناك السلطة الفلسطينية من ناحية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يفتح المجال لتداعيات أوسع نطاقًا وأكثر تعقيدًا، وهو أمر يستدعي إطارًا نظريًا لضبط إيقاع الاحتمالات المترتبة على الانهيار.

تعتمد الورقة في جزء من تحليلها على نظرية التكيف (Adaptation) الاجتماعي والسياسي (تعتمد آليات التكيف على السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والخبرة التاريخية لكل مجتمع)، فمفد انهيار السلطة المركزية في العراق مثلًا، أعاد المجتمع اصطفاؤه بالأساس على أساس طائفي، فأصبح رجال الدين هم أكثر الفئات تأثيرًا، ثم أعاد المجتمع تركيبه هذا الاصطفاة على شكل أحزاب. وكذلك فلسطين قبل إنشاء السلطة الوطنية، حيث استطاع المجتمع الفلسطيني المحافظة على تماسكه تحت الاحتلال، من خلال المنظمات الأهلية والنقابات التي لعبت دورًا كبيرًا في إدارة حياة السكان، ولكن بمرجعية حزبية وسياسية في أكثر الأحيان¹، وضعف هذا الدور بعد قدوم السلطة وبدأ المجتمع المدني بتكييف نفسه، ليلعب دور اللوبيات في أكثر الأحيان.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن نظرية التكيف السياسي² تركز على فكرة مركزية هي أن الكيان السياسي يواجه نمطين من المطالب:

المطالب الداخلية: وهي التي يريدها المجتمع ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. إلخ. ففي الحالة الفلسطينية هناك ضغوط معيشية على السلطة (دوام انقطاع المياه لفترات طويلة وعدم انتظام الرواتب يجعلها تقبل بكثير من الشروط الإسرائيلية والدولية على مضمّن).

1 ارتبطت النقابات والمؤسسات الفلسطينية في الداخل مع فصائل منظمة التحرير في الخارج

2 انظر التفاصيل في:

88-James Rosenau, The Study of Political Adaptation, Frances Pinter, London, 1981, p 56

المطالب الخارجية: وهي متطلبات البيئة الإقليمية والدولية (مطالب القانون الدولي، والاقتصاد الدولي، والعلاقات السياسية ... إلخ) كشروط البنك الدولي وغيرها.

وعلى هذا الأساس يجد الكيان السياسي نفسه أمام احتمالات هي:

- تغليب المطالب الداخلية على المطالب الخارجية (وهنا تظهر ملامح أزمة دولية بين الكيان والمجتمع الدولي) ويسمى التكيف المقاوم.
 - تلبية المطالب الخارجية على المطالب الدولية؛ ما يعني تنامي احتمالات عدم الاستقرار الداخلي، ويسمى التكيف الإذعائي.
 - محاولة الموازنة بين مطالب الداخل والخارج، وهو ما يحتاج إلى قدر من الإمكانيات من ناحية، وقدر من البراعة الدبلوماسية، ويسمى التكيف التعزيزي.
 - التكيف الوقائي؛ وهو الذي يعتمد على الدراسة المستقبلية؛ بهدف ترجيح أحد الاحتمالات، والعمل على الاستعداد للتعامل معه لحظة حدوثه في المستقبل.
- ولمعرفة العامل الأكثر تأثيراً في آليات التكيف؛ تم الاستعانة بتقنية دولا ب المستقبل¹ ثم تحديد أهم التداعيات التي ستنشأ نتيجة هذا العامل.

ج. احتمالات انهيار السلطة والعوامل المؤثرة:

الاحتمال الأول: نقص التمويل المالي

إن إمكانية وقوع مثل هذا الاحتمال مرتبط بعوامل عدة أساسية، منها تآكل شرعية السلطة الوطنية، يتبعه النقص الحاد في التمويل وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي سيأتي بنتائج سلبية على البناء المؤسساتي للسلطة الوطنية، وهذا سيؤدي إلى:

- عدم قدرة البلديات والمجالس القروية وشركات المياه على سداد ديونها نتيجة عدم سداد المواطنين لديونهم، كما حدث في مرات عديدة، ولكن في هذه الحالة سيكون بشكل أعمق؛ الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار في الخدمات وفي توفير الحاجات الأساسية من المياه.

1 يمثل دولا ب المستقبل أفضل وسيلة أو منهج لرصد تداعيات الانهيار على أي قطاع من قطاعات التفاعل في المجتمع، ومن ضمنها البنية التحتية، وتقوم الفكرة المركزية لتقنية دولا ب المستقبل على اختيار حدث أو واقعة معينة، ثم رصد سلسلة الترابط بين هذه الواقعة وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة، ومن هنا فإن الأهمية لها أنها تساعد على رصد الآثار غير المباشرة التي من الممكن أن تصل إليها دون المرور بالآثار المباشرة.

- قطع المياه عن العديد من المناطق الجغرافية، وستكون المناطق التي تعتمد بشكل كبير على إسرائيل في تأمين المياه والطاقة هي أكثر المناطق عرضة لهذا الانقطاع (الخليل، رام الله، ريف القدس، بيت لحم) وسيلبيها المناطق الأخرى فيما يتعلق بتوفير الكهرباء.
- زيادة الاحتقان الاجتماعي نتيجة نقص الخدمات، وهذا سيؤدي إلى استقالة العديد من المجالس البلدية والقروية، وقد يؤدي هذا إلى حالة من الفوضى، وستكون هذه العملية تدريجية ومنتزعة مع نقص الخدمات.

الاحتمال الثاني: انهيار السلطة الفلسطينية دون بديل

في حال حدوث هذا الاحتمال وهو الأقل احتمالاً، بناء على الحديث مع العديد من السياسيين، وفي رصد لتصريحات عديدة؛ فإن النتائج ستكون كارثية، وبخاصة أن جمهور المستفيدين بشكل مباشر من السلطة سيمانع هذا الاحتمال، كما أن طبيعة بنية السلطة لن تسمح بمثل هذا الخيار (المصالح، الخوف من المجهول وغيره) وفي حال حدوث هذا الاحتمال (impact Low probability high) فإن حالة من الفوضى ستؤدي إلى انهيار في الخدمات الأساسية ومنها المياه، وذلك باحتمالية توقف الجهات المزودة للخدمات عن العمل.

الاحتمال الثالث: صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني

إن غياب اتفاق فلسطيني على تجديد دور السلطة المستقبلي، وقيام حالة من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني حول دور السلطة؛ سيؤدي إلى تآكل في شرعيتها. وفي هذه الحالة سيحدث تحطّب شديد في إدارة مرافق البنية التحتية، وستحاول إسرائيل استغلال حالة الصراع لتأجيجها بين الفصائل الفلسطينية، باستخدام التزويد بالمياه لتقوية الجهوية والفئوية، وإعطاء الامتيازات لطرف على حساب طرف آخر.

الاحتمال الرابع: حل السلطة

إن استعراض تاريخ السلطة الفلسطينية وتعامل إسرائيل معها منذ إنشائها يدل على أن إسرائيل غير معنية بحل السلطة، لكنها حريصة أن تبقى هذه السلطة رهينة وضعيفة، بالتالي (كما حدث في أموال الضرائب) ستكون السلطة في حالة ضعيفة جداً دون الحاجة لحلها؛ الأمر الذي سيؤدي إلى ضعف في الخدمات وفي تطوير البنية التحتية، وعدم قدرة السلطة الوطنية على التعامل مع الحاجات المتزايدة لكميات من المياه؛ الأمر الذي سيثير حالة من الاحتجاجات الشديدة، ما قد يؤدي بالسلطة الفلسطينية إلى حل نفسها، (إذ من المتوقع أن

يكون احتياج الشعب الفلسطيني من المياه ما يقارب 500 مليون متر مكعب) وهذه الكمية من المستحيل توفيرها في ظل سلطة مرتهنة إلى إسرائيل التي تحاول أن تحول المواطنين الفلسطينيين إلى زبائن لشركة ميكروت.

الاحتمال الخامس: انتفاضة ثالثة

تشير كافة المعطيات السياسية والاجتماعية إلى ضعف احتمالية وقوع مثل هذه الانتفاضة، وذلك للأسباب الآتية:

- المظاهر والنتائج السلبية المرتبطة بالذهن الفلسطيني للانتفاضة الثانية.
 - عدم رغبة السلطة الوطنية بحدوث مثل هذا الاحتمال.
 - قدرة إسرائيل على التكيف مع هذا الخيار.
- ولكن في حالة حدوثه سيمنع العديد من التجمعات السكانية عن دفع أثمان المياه؛ الأمر الذي سيؤدي إلى:
- قطع خدمات المياه عن هذه التجمعات.

- انهيار تدريجي للسلطة الوطنية نتيجة عدم قدرتها على وقف الانتفاضة من جهة (لأسباب منها المصالح السياسية والصراع الداخلي)، وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط الإسرائيلية من جهة ثانية.

الاحتمال السادس: تضافر العوامل أو ما تسميه الدراسات المستقبلية (Synergy)

قد يكون تجمع أكثر من عامل هو السبب الرئيس في حدوث انهيار السلطة، ومن هذه العوامل:

- انسداد الأفق السياسي وفشل المشروع السياسي.
- تآكل شرعيتها السياسية والاجتماعية.
- نقص التمويل وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الصراعات الداخلية وتفككها من الداخل.
- اشتداد الأزمة بين الفصائل الفلسطينية.
- ظهور قوى جديدة في المجتمع تطالب بحل السلطة.
- رغبة إسرائيلية بضم أغوار ومناطق واسعة من منطقة (ج).

إن حدوث هذه العوامل مجتمعة أو جزء كبير منها سيؤدي بالضرورة إلى انهيار السلطة؛ الأمر الذي سيحدث إرباكًا كبيرًا في خدمات البنية التحتية، وهذا الإرباك سيكون نتيجته مرهونة لآليات التكيف التي ستحدث عنها لاحقًا.

د. آليات التكيف

نتيجة التجربة الطويلة والقدرة المكتسبة للشعب الفلسطيني، فقد تولدت لديه قدرة على خلق آليات التكيف، مع كافة الاحتمالات. وعليه، فإن الآليات التي يمكن أن تحدث في حالة انهيار السلطة هي:

- **توليّ سلطات الاحتلال إدارة المرافق:** هذه الآلية لإدارة المرافق ليست جديدة على المجتمع الفلسطيني، ولكن طبيعة هذا الخيار ليس بالضرورة أن يكون كما كان الحال قبل قدوم السلطة الوطنية، على الرغم من أن الإدارة المرئية التابعة للاحتلال ما زالت قائمة، وتمارس كافة صلاحياتها في مناطق (ج)، وستتمكن من إعادة التشغيل بشكل سريع، وسيكون أثر ذلك على البنية التحتية كما يأتي:

- انهيار الهياكل المؤسسية التي أقامتها السلطة الوطنية.
- إعادة هيكلية آليات تقديم الخدمات خاصة قطاع المياه.
- توسيع صلاحيات شركتي «ميكروت» للمياه وشركة «كهرباء إسرائيل».
- التحكم في كميات المياه التي تفتح للتجمعات السكانية الفلسطينية.
- إعطاء دور كبير وفاعل للموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية.

- **توليّ الأردن إدارة المرافق:** (على غرار تولى الأردن إدارة المقدسات) تستطيع الأردن بشكل عملي عمل ترتيب لإدارة المرافق العامة وخدمات البنية التحتية، على غرار ما حدث في اتفاقية إدارة المقدسات، ولكن هذه الآلية مرهونة بقبول إسرائيل؛ إذ إنها ستتحكم بشكل كبير في المياه، 80% من مصادر المياه 36,5% من كميات التزود بالمياه.

- **قيام التنظيمات الفلسطينية بانتخاب إدارة بديلة لإدارة المرافق أو ادارات محلية في كل منطقة**

هذه الآلية مرتبطة كذلك بموافقة إسرائيل، وقد تكون هذه الإدارات مقبولة من الشعب على الرغم من عدم موافقة إسرائيل عليها، كما حدث مع انتخابات البلديات العام 1976، لكنها ستصبح إدارات مشلولة وغير قابلة للحياة، فأسرائيل هي التي ستتحكم بالبنية التحتية. أما في حالة موافقة التنظيمات على هذه الإدارات مع قبول إسرائيلي لها، فستكون شرعيتها الاجتماعية في المستوى الأدنى؛ الأمر الذي سيعيق قدرتها في تقديم الخدمات.

• ربط المرافق بالمستوطنات ودمجها تدريجيًا

هذه الآلية شبه موجودة من الناحية العملية، فهناك عدد كبير من القرى الفلسطينية مرتبط بشبكة البنية التحتية للمياه التي هي نفسها تخدم المستوطنات، وتتحكم المستوطنات بهذه الشبكات.

وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء، فالشبكة التي تخدم المستوطنات هي نفسها الشبكة التي تخدم شمال الضفة الغربية وجنوبها. ودمج هذه الشبكات مع إدارة المستوطنات أمر في غاية السهولة من الناحية الفنية.

• تولي إدارة دولية من خلال الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو دولة إسلامية مثل تركيا، أو الاتحاد الأوروبي إدارة المرافق.

هذه الآلية ممكنة ولكنها مشروطة بتعاون إسرائيل، وقد تقبل إسرائيل بإدارة الخدمات دون أي تواجد له معنى سياسي أو سيادي، ويقتصر على الدور التمويلي.

• اعتبار الضفة الغربية منطقة منكوبة وتولي الهيئات الدولية للمساعدة.

وهو أمر مختلف عن البند السابق، ففي هذه الآلية فقط يتم شراء المياه ودفع أثمانها إما للإدارة المدنية الإسرائيلية أو للمزود الإسرائيلي مباشرة (شركة ميكروت).

• الفوضى

ليست هذه الحالة افتراضًا خياليًا؛ فقد حدثت في مواقع كثيرة مثل الصومال والعراق، وقد تستمر الفوضى مدة ليست قصيرة، بعدها يصار إلى تدخل إما إسرائيلي أو دولي أو إحدى الآليات السابقة، وهذه الحالة الفوضوية ستكون كارثة على إدارة الخدمات؛ مما سيؤدي إلى مشاكل اجتماعية لا حصر لها.

آليات الانهيار

قد يتم انهيار السلطة بإحدى الآليات الآتية:

1. أن يتم غياب السلطة بشكل تدريجي وهذا ممكن، من خلال حل الإدارات ذات الطابع السياسي والإبقاء على شبه إدارة مدنية فلسطينية تدير المرافق، أو إبقاء البلديات وشركات توزيع المياه على حالها.
2. الانهيار المفاجئ لكل الإدارات، وهذا سيحدث الفوضى؛ ما قد يؤدي إلى الآتي:
 - توقف الخدمات وحدوث فوضى في التعامل مع المصادر المحلية وبخاصة المياه.
 - بروز قوى مجتمعية تسيطر على الإدارات، المرافق والخدمات.
 - تدخل إسرائيلي لإعادة احتلال المناطق وضمها بشكل فعلي، وإنشاء هياكل جديدة (تجربة تعيين لجان بلديات).

هـ. تحديد التداعيات لكل آلية تكيف

لمعرفة أقرب آلية التكيف إلى الحدوث، وللتعرف إلى تداعياتها، والإيجابيات والسلبيات؛ لا بد من تحديد التداعيات بشكل منهجي. وقد استُخدم دولاب المستقبل واستطلاع الرأي لدى الخبراء لهذا الغرض.

الآلية الأولى: تولى سلطات الاحتلال إدارة المرافق

1. الانعكاسات المؤسسية:
 - سيكون للإدارة العسكرية (الإدارة المدنية) صلاحيات إدارة قطاعي المياه والطاقة.
 - سيتم الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين في كل من سلطة المياه وسلطة الطاقة، وقد يستوعب عدد كبير منهم في الإدارة المدنية.
 - سيصار إلى إعادة تفعيل الأوامر العسكرية الخاصة بالمياه والطاقة.
2. الانعكاس على مستوى الخدمات: من البديهي أن يصار إلى تقديم خدمات إلى السكان الفلسطينيين بناء على الوضع الذي سينشأ. وحيث إن إسرائيل ستكون صاحبة الولاية على هذه المناطق فإنها ستتولى بشكل كامل مسؤولية الخدمات للسكان، وهذا لن يُحدث تغييرًا كبيرًا على الوضع القائم في قطاع الطاقة، وقد يؤدي إلى انهيار هياكل

مؤسسات السلطة القائمة في قطاع المياه التي تؤدي خدمات، مثل مجالس الخدمات المشتركة ومصالح المياه التي أنشئت حديثاً، وتعيد سلطات الاحتلال الوضع إلى ما كان عليه قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بمعنى إبقاء البلديات كمزود رئيس، من خلال الشركاء، من شركة ميكروت، وإحالة الخدمات لكافة المناطق التي أنشأت فيها مزودي خدمة جديدة إلى «دائرة مياه الضفة الغربية» التي ما زالت موجودة، وتمارس مهامها تحت إدارة الحكم العسكري الإسرائيلي، وستبقى هذه الدائرة وبالتنسيق مع شركة ميكروت الإسرائيلية المشغل الرئيسي لقطاع الخدمات، من حيث الصيانة والتشغيل اليومي.

أما في قطاع الطاقة فلن يحدث تغيير يذكر كما ذكر سابقاً، إذ ستستمر الشركة القطرية الإسرائيلية في تزويد الخدمة، وستكون إسرائيل أيضاً هي المزود الرئيس للوقود كما هو الحال عليه الآن.

3. التداعيات على المدى البعيد: من المحتمل على المدى البعيد أن يتم ربط مزيد من القرى والتجمعات الفلسطينية بالمستوطنات؛ الأمر الذي يجعل تحكم المستوطنين بالخدمات أمراً في غاية الخطورة.

الآلية الثانية: قيام التنظيمات الفلسطينية باختيار إدارة بديلة لإدارة المرافق أو أن يقوم المجتمع بتنظيم نفسه

استناداً إلى التجربة الفلسطينية في انتخابات العام 1976، إذ تم انتخاب مجالس بلدية وطنية، وبعد مدة قامت سلطات الاحتلال بحلها وتعيين لجان بلدية، ولهذا فإن هذا الخيار محفوف بمخاطر الفشل؛ الأمر الذي سيلقي بثقله على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما ضعف الخدمات. وبناء عليه فإن هذا الخيار مرهون بموقف إسرائيل من جهة، والاتفاق الفلسطيني بعدم تسييس اللجان المتفق عليها من جهة ثانية، وقد يكون لهذا الخيار التداعيات الآتية:

- عدم اتفاق الفصائل والقوى الاجتماعية؛ ومن ثم وقوع فوضى في تقديم الخدمات.
- قطع المياه بشكل مستمر بسبب تخريب في البنية التحتية من سرقات أو شبك غير منظم؛ ما يؤدي إلى اتخاذ الشركات الإسرائيلية تدابير بقطع الخدمات.
- في حال تحقيق هذا الخيار فقد ينشأ سوء إدارة لمثل هذه الخدمات، إما بسبب عدم كفاءة اللجان المختارة لإدارة هذه الخدمات أو لأي أسباب أخرى.

الآلية الثالثة: ربط المرافق بالمستوطنات

قد يكون هذا الخيار هو الأكثر تعقيدًا وصعوبة من الناحية العملية، حيث ستكون المستوطنات هي المتحكم بإدارة الخدمات، وقد تساعد إسرائيل (الحكومة) المستوطنات في أخذ هذا الدور، وذلك من أجل خلق شرعية لهذه المستوطنات من جهة، ولإحداث تطبيع بالقوة بين لجان محلية ومجالس خدمات المستوطنات؛ الأمر الذي سيحدث انشقاقًا في الشارع الفلسطيني حول آليات التعامل مع هذه الخدمات، وقد يتطور الأمر إلى صراع داخلي فلسطيني، لا سيما في سياق حالة الإحباط والتشكيك التي ستنشأ، وهناك في الوقت الحاضر واقع بأن عددًا كبيرًا من القرى والتجمعات الفلسطينية تخدم من نفس البنية التحتية للمستوطنات، ولا سيما في شمال الضفة الغربية وجنوبها في حالة المياه.

إن هذا الخيار سيؤثر، ليس فقط على تقديم الخدمات ونوعيتها، ولكن سيحدث تغييرات بنيوية في البنية التحتية، بحيث يصبح مع الزمن التحكم في الشبكات والخطوط الرئيسية بأيدي المستوطنين ولا يستغرب أن يقوم المستوطنون بإنشاء شركات خاصة لتوزيع هذه الخدمات وإدارتها كما حدث في مستوطنة أرئيل، حيث أنشأ المستوطنون شركة خاصة لنقل المياه العادمة من المستوطنة إلى داخل إسرائيل، وكذلك الأمر يفكر به في نفس الإطار لإدارة محطة تنقية النبي موسى. والجدير بالذكر أن محطة تنقية المياه العادمة في بلدية البيرة تقوم بعمل تنقية لمستوطنة بسغوت المقامة على أراضي مدينة البيرة.

وفي مقال نشرته عميرة هاس في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أشارت إلى أن السلطة الفلسطينية أسهمت بشكل أو بآخر بتعميق السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية، وأضافت أن أغلب المشاريع الكبرى لتوسعة شبكة البنى التحتية.

في المستوطنات التي تم تطويرها بين 1995-2008 حظيت بموافقة السلطة، وفي بحث للباحث البريطاني جان سلبي، الذي استند فيه إلى 142 محضرًا للجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة، أن السلطات الإسرائيلية حرصت دائمًا على ربط البنية التحتية للمستوطنات بالشبكة الفلسطينية. وما يهمننا هو أن التفكير بالسيطرة على البنية التحتية الفلسطينية موجود في ذهن صانع القرار في الحكومة الإسرائيلية ولدى قادة المستوطنين، ولم يبقَ الأمر في إطار النظر؛ فقد استولى المستوطنون على 30 نبعًا لمياه الشرب في الضفة الغربية، وهناك حوالي 26 نبعًا يتم التخطيط للاستيلاء عليها، بإعلانها مناطق محظورة على الفلسطينيين، ويزداد هذا الأمر بازدياد ضعف السلطة الفلسطينية، وبزيادة عدد المستوطنين. وقد يسهم توسع البنية التحتية السياحية للمستوطنات في زيادة الرغبة لدى المستوطنين بالاستيلاء على البنية التحتية ومصادرها في الضفة الغربية، لا سيما الينابيع.

الآلية الرابعة: تولى إدارة دولية أو إسلامية أو عربية إدارة الخدمات سواء بالتمويل أو بالإدارة المباشرة

هذه الآلية ممكنة من الناحية النظرية، لكنها في غاية الصعوبة من الناحية العملية، وقد يفتقر دور المؤسسات الدولية على التمويل وضمان استمرار الخدمات، بدفع أثمان الخدمة لإسرائيل كما هو الحال في شركة كهرباء غزة، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتسديد أثمان الوقود لتوليد التيار الكهربائي.

وقد ينشأ من هذا الخيار تعقيدات قانونية كثيرة، وقد افتقر الدور الدولي والعربي على تقديم المساعدات الإنسانية عند قيام إسرائيل بالانسحاب من غزة، بعد انهيار السلطة الفلسطينية وسيطرة حماس على القطاع، فقد استمر هذا الدور من دون طرح لإدارة دولية لقطاع غزة كمرحلة انتقالية لإنهاء حالة الخلاف الفلسطيني على الحكومة الشرعية.

وهذا يشير إلى صعوبة التدخل الدولي بشكل عضوي في حالة انهيار السلطة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تردي الأوضاع المعيشية، وسيجعل المجتمع الدولي يتعامل بشكل إنساني فقط في الفراغ الذي سينشأ من انهيار السلطة. والجدير بالذكر أنه في حال اتخذت منظمة التحرير قرارًا بحل السلطة فإنها ستخبر المجتمع الدولي بذلك، وقد لا يحظى ذلك القرار بموافقة المجتمع الدولي، بالتالي عزوفه عن أي تدخل، وسيقتصر في هذه الحالة تدخله على الشكل الإغاثي كما ذكر سابقاً.

الآلية الخامسة: الفوضى

قد يكون هذا الخيار هو الأسوأ، ولكنه عالي الاحتمالية Low Probability High Risk والسؤال المركزي في هذا السيناريو مرتبط بشكل كبير بآلية انهيار السلطة، فإذا كان بقرار من منظمة التحرير فإن نتائجه باتجاه الفوضى أقل بكثير مما لو كان القرار إسرائيليًا، أو إذا كان الانهيار بفعل تآكل إدارات السلطة وقدراتها. وفي حالة حدوث هذا الخيار فإن تداعياته على البنية التحتية قد تكون كالآتي:

- الفوضى في أداء الخدمات وبروز نزاعات اجتماعية عديدة.
- تزايد حالات الاعتداء على البنية التحتية.
- ارتفاع نسبة عدم الدفع للخدمات؛ بالتالي توقف الخدمة في كثير من المناطق.
- قد يكون لخيار حل السلطات تبعات بتوقف المساعدات الدولية؛ الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار كثير من الخدمات، لعدم قدرتها على دفع مصاريف التشغيل والصيانة.

و. دور الفاعلين الأساسيين ما بعد الانهيار في تقديم الخدمات

إن تعدد الفاعلين الأساسيين في تقديم الخدمات ما بعد الانهيار سيَعقد الموضوع بشكل كبير؛ لأنه مرتبط بالقدرة والفاعلية لهؤلاء الفاعلين التي ستتأثر سلبيًا أو إيجابًا بانهيار السلطة. ويمكن تحديد الفاعلين في ست مجموعات:

1. مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: رغم الخبرة الطويلة في العمل التنموي والقدرات اللوجستية ومرونة اتخاذ القرار فيها، إلا أن خبرتها في تقديم خدمات المياه محدودة جدًا، لا سيما عند الحديث عن التجمعات السكانية الكبيرة، وقد يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على أن تكون رديفًا لأي إدارة محلية بديلة أو لمؤسسات الحكم المحلي، وقد تشكل أيضا آلية لتوفير الدعم المالي، لضمان مصاريف التشغيل والصيانة، كما أنه قد يكون لها دور أساسي في تشجيع المجتمع الدولي في التدخل المباشر في ضمان حصول المواطنين على الخدمة، من خلال الدعم والمناصرة وتجنيد الأموال اللازمة لذلك.

2. هيئات الحكم المحلي: من المفترض أن تقوم مؤسسات الحكم المحلي بدور أساسي في تقديم الخدمات، وهي ستشكل الجسم الأساسي لضمان استمرار هذه الخدمات. وهذا الأمر مرهون بالآتي:

- شرعية هيئات الحكم المحلي.
- مدى تعاون المجتمع معها خاصة إذا كانت معينة من دون توافق سياسي واجتماعي.
- قدرتها المالية والإدارية.
- رغبة إسرائيل في استمرار تقديم خدمة المياه إليها.

على الرغم من كل ما ذكر، فقد تشكل هيئات الحكم المحلي المعينة خيارًا لاستمرار الخدمات، وقبول فلسطيني لها على مضمض، كما حدثت في أواخر السبعينيات، حين قامت إسرائيل بتعيين لجان هيئات محلية، وتعامل معها المواطنون بشكل طبيعي رغم عدم شرعيتها.

3. المؤسسات الدولية: قد تقوم المؤسسات الدولية بدور أساسي في ضمان التمويل وإدخال مواد الصيانة والتشغيل، وقد تمارس هذا الدور برضا إسرائيل والمجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه المؤسسات ستبقى قدرتها محدودة في كثير من الأمور الأساسية

لتقديم الخدمة، مثل جمع الفواتير، والتعامل مع القضايا اليومية من تشغيل وصيانة، وقضايا الاعتداء على الممتلكات العامة، والبنية التحتية.

4. إسرائيل والمستوطنات: ليس من المبالغة أنهما اللابان الأساسيان في قطاع البنية التحتية. وتصرفات الحكم العسكري والمستوطنين هما من سيمكن أي إدارة محلية أو مؤسسة دولية من العمل؛ ك أنهم يسيطرون على مصادر المياه، ومن الممكن أن يستغل المستوطنون الوضع الذي سينشأ لتوسيع نفوذهم ومناطقهم، وإحكام سيطرتهم على الآبار ومحطات التوزيع وغيرها.

5. القطاع الخاص: سينطوي انهيار السلطة على خسائر كبيرة، تبال كافة مناحي الحياة الاقتصادية، وسيعاني القطاع الخاص من مشاكل عديدة، ولكن في مجال البنية التحتية سيكون غير قادر على توريد قطع الغيار اللازمة للتشغيل والصيانة وضمان تسديد كلفة التزويد. كما أن ارتفاع مستويات الفقر والبطالة الذي سيحدثه انهيار السلطة سيؤدي إلى فقد آلاف الأسر لدخلهم؛ وهذا سيشكل عبئاً على القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية في المساعدة في تقديم مشاريع للبنية التحتية.

لن يستطيع القطاع الخاص بأي حال من الأحوال إدارة قطاع الخدمات؛ لعدم توفر الخبرة، أو بسبب الخوف من الفشل، أو نقص التمويل اللازم لإدارة هذه الخدمات.

6. المصالح والشركات القائمة على الخدمة (مصالح المياه) تلعب هذه المصالح في قطاع المياه أهمية كبيرة، مثل مصلحة مياه محافظة القدس، ومصلحة مياه بيت لحم، وغيرها. ولذلك فإن تقويتها أمر في غاية الأهمية.

السيناريو الثالث: قيام دولة فلسطين

يفترض هذا السيناريو أن الدولة الفلسطينية ستكون كاملة السيادة على كامل حدود العام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ولها سيطرة وسيادة على كافة مصادرها المائية، وحصلت على حقه في نهر الأردن، وتقييم علاقة متكافئة مع الدول المجاورة والمشاطئة لنهر الأردن، وتشارك إسرائيل في المياه المشتركة وفقاً للقانون الدولي. وفي حالة حصول هذا السيناريو فإن السيناريوهات الفرعية ستكون:

- ستكون فلسطين قادرة على تلبية الطلب على المياه حتى العام 2030 وذلك أن فلسطين لديها 650 مليون متر مكعب مياه جوفية، و257 حقوقها في نهر الأردن، أي أن طاقتها السنوية المتجددة من المياه حوالي 800 مليون متر مكعب.

- ستستثمر فلسطين مصادرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي سيتيح لها تطوير مصادر مياه غير تقليدية.
- أسعار المياه ستخفّض بشكل ملحوظ.
- سيتم استخدام حوالي 150 مليون متر مكعب من المياه المعالجة في الزراعة.
- التحلية لن تكون ضرورية، حتى في قطاع غزة، حيث سيتمكن إنتاج الغاز من إنتاج تحلية فلسطينية، غير استيراد مياه محلاة من إسرائيل وسيكون هذا الخيار غير مطروح.
- تبين من دراسة السيناريوهات من حيث إيجابية كل من هذه السيناريوهات وسلبيتها أن خيار الدولة المستقلة ذات السيادة هو الأفضل. ولكن ما احتمالية وقوعه حتى العام 2030؟ وما السيناريو الأكثر احتمالاً؟
- لدراسة احتمالية كل من هذه السيناريوهات، سوف نأخذ المؤشرات الآتية ونضعها في دولاب المستقبل؛ لمعرفة احتمالية الحدوث حتى العام 2030:
- رغبة إسرائيل في السيطرة على مصادر المياه.
- رغبة إسرائيل في إيجاد سوق فلسطيني لمياه التحلية الإسرائيلية.
- استغلال المياه بوصفها أداة ضغط سياسي.
- عدم وجود مياه يجعل الطرف الفلسطيني سوقاً للمنتجات الزراعية الإسرائيلية.
- مؤشرات قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.
- ارتباط قضية المياه بالقضايا الأخرى (القدس، الاستيطان، اللاجئين، الحدود).
- هشاشة المؤسسات الفلسطينية.
- التأثير القوي للدول المانحة في السياسات المائية الفلسطينية.
- رغبة الدول المانحة في التعاون الإقليمي ودمج إسرائيل.
- العوامل الذاتية الفلسطينية (طموحات القطاع الخاص في مشاريع إقليمية كقناة البحرين وغيرها).
- تبين من مصفوفة التأثير المتبادل أن أكثر العوامل تأثيراً في الصراع، وهي بدرجة متساوية من التأثير، هي:

- حاجة فلسطين للدعم.
- رغبة الدول المانحة في المشاريع الإقليمية على حساب الحقوق الوطنية.
- تسويق خيار التحلية غير الوطني.
- استخدام المياه وسيلة ضغط سياسي.
- بينما أقل العوامل تأثيرًا في الصراع هي:
- توفير المصادر غير التقليدية وطنيًا.
- الإطار المؤسسي والقانوني.

وهناك عوامل قد تلعب دورًا إيجابيًا أو سلبيا في تأجيج الصراع أو تبيده، حسب استغلالها ومن أي طرف، مثل القدرة على التكيف الاجتماعي، ودور الشركات العابرة للقارات، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن الاتجاه العام هو أن جميع العوامل سلبية التأثير على الصراع، وهذا ما يرجح السيناريو الأول، وهو الأكثر احتمالًا في الحدوث، أي بقاء الوضع على ما هو عليه، مع مزيد من السيطرة على مصادر المياه وتحويل الفلسطينيين إلى زبائن، بدلًا من مواطنين، أي سوق لمحطات التحلية الإسرائيلية. وهو حسب المعطيات التي ذكرت أكثر السيناريوهات سلبية.

8. علاقة المياه بقضايا اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات

هناك ترابط كبير بين قضايا اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات من حيث:

- اللاجئون: العدد والجدول الزمني الذي سيتم الاتفاق عليه سيؤثر بشكل كبير على الاحتياجات المائية الفلسطينية، حيث إن توفير هذه الاحتياجات سيكون مهمًا، وبالتالي فإن الحقوق الوطنية في المياه هو المخرج الوحيد لتوفير هذه الاحتياجات.
- القدس: وجود أكثر من 300 ألف فلسطيني في القدس، والنمو السكاني يتطلب احتياجات مائية يجب توفيرها؛ للانفكاك عن التزود بالمياه من إسرائيل.
- المستوطنات: أي حل لا يقوم على تفكيك المستوطنات سيشكل عبئًا مائيًا على الموازنة المائية الفلسطينية.

المراجع

- إبراهيم أبراش، مستقبل السلطة الوطنية بعد الاعتراف بالدولة، مؤتمر «ما العمل بعد عشرين عامًا على اتفاق أوسلو»، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، البيرة، 2013/11/16.
- أحمد الخالدي: حل السلطة الوطنية: المبررات والتبعات والمحاذير، طاولة مستديرة عقدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2011/10/28.
- أهداف التنمية المستدامة ... الاستعراض الوطني الطوعي الفلسطيني حول تنفيذ خطة العام 2030، مجلس الوزراء الفلسطيني، حزيران 2018: <https://bit.ly/3Dhj9ob>
- أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية (bit): UNDP ly/3uJ9Vy7
- جورج جقمان، أزمة النظام السياسي الفلسطيني في: جميل هلال (محرر)، فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2012.
- جورج جقمان، هل استنفدت السلطة الفلسطينية دورها، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 252، 2013.
- شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة دار الجليل، ط2، عمان، 1994.
- شمعون تال، محاضرة في مؤتمر «المعلومات المشتركة»، تريستا-إيطاليا، 2006/11/15.
- عبد الرحمن التميمي، المياه في المفاوضات النهائية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، رام الله، 1999.
- عبد الرحمن التميمي، خصخصة المياه والمشاريع السياسية الإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
- عميرة هاس، السلطة الفلسطينية أجبرت على توسيع البنية التحتية للمستوطنات، صحيفة هآرتس، 2013/4/7.
- كمال أبو المجد، رؤية إسلامية معاصرة: إعلان مبادئ، دار الشروق، بيروت، 1992.
- كمال حمدان، القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، بيروت، 2000.
- المياه وحقوق الإنسان، مؤسسة هينريش بول، برلين، 2005.
- نادية النجاب، ندوة مشروع ناس للناس، مجلة إسرائيل فلسطين، القدس، مجلد 6، 2000.
- نيرمين السعدي، الأبعاد الثلاثة لمشروع بنك تنمية الشرق الأوسط، جريدة الأهرام.

وثائق وتقارير

- تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية، اليونسكو، 2019.
- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2013.
- تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- كتاب الإحصاء الإسرائيلي، الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، 2008.
- تقرير ملخص حول مشروع الإصلاح لقطاع المياه الفلسطيني العام 2011.
- سلسلة مقالات فضل كعوش، رئيس سلطة المياه السابق.
- محاضر اجتماعات اللجان الفرعية الفلسطينية الإسرائيلية للمياه.
- منشورات سلطة المياه العام 2012.
- وثائق المفاوضات متعددة الأطراف (النسخ الرسمية).
- الوقائع الفلسطينية - قانون المياه.

بالإنجليزية

- Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, World bank, Apr 2009.
- Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, Royal Institute of International Affairs, 1991.
- Mark Zeitoun, J. A. Allan, Applying hegemony and power theory to transboundary water analysis, Water Policy Journal, London, 2008.
- MASON year book 20042005-.
- Sara Ehrhardt & Maude Barlow, A debate on water privatization, Grist, 172004/7/: grist.org/article/barlow2/
- Water and Trade, Citizen, citizen.org.
- World Bank ,Private Participation in infrastructures Data Base.

المشاريع الإقليمية وتبعاتها على الحقوق الفلسطينية للمياه

د. جوني عاصي

أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية، شغل سابقاً منصب مدير كرسي اليونسكو
للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة النجاح الوطنية، ومنصب عميد كلية
القانون في الجامعة ذاتها

المشاريع الإقليمية وتبعاتها على الحقوق الفلستينية للمياه

د. جوني عاصي

تهدف هذه الورقة أولاً إلى عرض المشاريع الإقليمية في مجال المياه، وثانياً إلى توضيح دينامية القوة الإقليمية، بمعنى التناقضات والتجاذبات بين القوى الإقليمية وتأثيرها على المشاريع المائية وتنفيذها، وثالثاً إلى وصف القيود والفرص التي توفرها هذه الدينامية لصاحب القرار الفلسطيني في تقديمه المصالح والحقوق المائية الفلسطينية. ويقترح هذا التسلسل اعتماد المستوى الإقليمي على أنه المستوى التحليلي لما يجري داخل الإقليم من صراع وتعاون في مجال المياه.

قد يشير الحديث عن المشاريع الإقليمية «المائية» إلى الطابع التقني والوظيفي للمياه، بمعنى أنها قد تشكّل مجالاً جيداً للتعاون، حتى في ظروف توتر سياسي وإستراتيجي، مثل اتفاقية نهر الإندوس بين الباكستان والهند في العام 1960.

يرى أرون وولف أن أهم ما يمكن تعلمه من الموارد المائية الدولية هي أنها تشجع على التعاون ونادراً ما تثير العنف.¹ المقاربة التقنية والوظائفية التي يقترحها أرون وولف تتلاءم أكثر في ظروف بين دول سيادية ومستقلة وتنافسية، لكن فيما يخص الحالات الاستثنائية مثل الحالة الفلسطينية فهي تُذكّر بمقاربة أخرى، «الجيوستراتيجية الكلاسيكية»²، حيث تعتبر المياه بأنها تنخرط في تقاطعات جغرافية وسياسية، فمثلاً، السيطرة الإسرائيلية على

1 Aaron T. Wolf, Conflict and cooperation along international waterways, Water Policy, Vol. 1 #2, 1998, p 251-265.

2 الجيوستراتيجية الكلاسيكية هي موضوع اهتم بفهم التوسع الكولونيالي للإمبراطوريات الأوروبية في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر.

المياه الفلسطينية واستغلال أكثر من 80% منها، بالإضافة إلى الأراضي التي حولها، ترتبط باعتبارات جيوسياسية، تهدف إلى السيطرة على فلسطين التاريخية، من خلال منع قيام دولة فلسطينية تجمع بين الأردن والضفة الغربية، وتشكل ضغماً ديمغرافياً وعسكرياً على التجمع اليهودي في الساحل.¹ لهذا، لا يمكن فصل المياه عن الصراع، ولا يمكن تجاهل النهج الجيو-سياسي للموارد المائية الذي يتمثل بالاحتلال وبحشد القوة العسكرية للحفاظ على هذه الموارد؛ الأمر الذي يجعلنا ندعم أن المياه تمثل قضية سياسية تشمل إدارتها أبعاداً متعددة ولا يمكن اختزال تعقيدها في الحلول التقنية.

كما أن الحديث عن المشاريع «الإقليمية» يثير أن هناك تفاعلاً ودينامية على مستوى الإقليم، يُنظر إليه بأنه نظام تتأثر عناصره ببعضها، بمعنى أن ما يحصل في جزء معين في الإقليم يكون له أثر على كل جزء آخر فيه. حسب نظرية العلاقات الدولية، ترتبط الدينامية الإقليمية بنظام إقليمي يمثل مستوى من التحليل، يسمح لنا أن نفهم سلوك الدول داخل هذا النظام، حيث يتضمن هذا المستوى عناصر مثل الفوضوية (عدم وجود حكومة إقليمية، بل دول تمثل وحدات سيادية متنافسة) والهرمية (سيطرة دول معينة على القرار الإقليمي). إذن، تخضع الدينامية الإقليمية بالأساس إلى منطق الدولة ومنطق العلاقات بين الدول، وهي دينامية من أعلى إلى أسفل Regionalism، وتتعارض مع دينامية أخرى من أسفل إلى أعلى Regionalisation تخص لمنطق آخر غير منطق الدولة، وهو المنطق الأيديولوجي أو الداخلي.

بالنسبة للشرق الأوسط، يرى ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركي السابق، أنه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هناك شرق أوسط جديد يسود فيه «منطق الدولة»؛² الأمر الذي يجعل الشرق الأوسط نظاماً إقليمياً شبيهاً بأي نظام إقليمي آخر، وهذا بعد أن سيطر فيه خطاب أيديولوجي (خطاب الوحدة العربية) يُشكك في شرعيته كنظام إقليمي قائم على علاقة بين دول مستقلة وسيادية (دول قطرية هشة). لا شك، أن الحرب ضد العراق 1991/1990 قد عززت من حق الدولة العربية القطرية بالسيادة على مواردها الطبيعية، حيث لم تعد دول الخليج تقبل بأن يكون «النفط لكل العرب» كما كان في السابق، تحت خطاب القومية العربية، وهذا ما عبّر عنه إعلان دمشق الذي وقف وراءه دول الخليج بالإضافة إلى مصر وسوريا.³

1 لي كونير وأرنون سوفير ويوفال كنعان، مستقبل غور الأردن: استمرار السيطرة عليها- ادعاءات ضد ومع، جامعة حيفا، 2006.

2 Richard Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, 2006.

3 Volker Perthes, Dynamiques régionales au Proche et au Moyen-Orient et limites des influences extérieures, Politique Etrangère, 3/2001, p 659-672

وفي المدّة الأخيرة هناك من يقفز إلى الاستنتاج بأن بروز منطق الدولة يعني أن القضية الفلسطينية لم تعد مهمة كقضية عربية، لا في مواقف العواصم العربية ولا في الرأي العام العربي، وذلك بهدف ضرب العمق العربي للقضية الفلسطينية.¹

أولاً، يجدر التنويه إلى أن انبثاق شبه الدولة الفلسطينية تحت اتفاقيات أوسلو 1993-1995 يشكل لحظة بنوية في الدينامية الإقليمية للشرق الأوسط؛ لأنه وبالإضافة إلى انبثاق كيان جديد (فلسطين) في النظام الإقليمي منحت اتفاقيات أوسلو -ولو نظرياً- قبولاً لدولة إسرائيل في هذا النظام، وبالتحديد بعد الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. الأمر الذي يشير إلى أن التقدم في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يبقى العامل المركزي في تطور التعاون الإقليمي.

ثانياً، وفيما يخص الرأي العام العربي، ومواقف العواصم العربية، نرى أنه حتى شخصيات أمنية بارزة إسرائيلية مثل عموس غلعاد تُنَبّه من عدم الاستهانة بقوة الضعيف (الفلسطيني) في واقع مثل واقع الشرق الأوسط، والتي تكمن في الرأي العام العربي وفي عدم استعداد القيادات العربية أن تعمل ضد مواقف تقليدية سائدة داخل الرأي العام العربي.² في نظرنا، تبرز قوة الضعيف عندما يكون هناك مواجهة وحراك شعبي ضد الاحتلال واستبداده والذي يصفه ميكافيللي بالاستبداد التتن.

من يرى في الدينامية الإقليمية دينامية العلاقة بين الدول فقط يرغب في تغييب الطابع الأيديولوجي العربي للإقليم الذي يتطلب بدوره تغييب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ لما يعنيه ذلك بالنسبة للطابع العربي.

إذن، على فلسطين أن تعمل في مسارين: مسار العلاقة مع الدول في الإقليم، ومسار الاهتمام بالمجتمع المدني والرأي العام في الوطن العربي. بالنسبة للعلاقة مع الدول العربية، يمكن أن نذكر مثلاً أنه في حوض نهر الأردن الدول العربية المتشاطئة مُطالبّة بالتعاون فيما بينها؛ ذلك أن 77% من تغذية مياه نهر الأردن هي في الأراضي العربية، و23% فقط في الأراضي الإسرائيلية. بالنسبة للرأي العام العربي والذي يشغل بال المراقبين الغربيين، نرى التركيز

1 One sign of changing views is that when the Camp David Accords were reached in 1979, the Arab League broke relations with Egypt for ten years, Last week, however, the league simply stated that the UAE deal was a sovereign decision by an Arab country, and that it would not intervene". Ebtessam al- Ketbi, Dore Gold, Barbara A. Leaf, and David Makovsky, The UAE-Israel Breakthrough: Bilateral and Regional Implications and U.S. Policy: bit.ly/2WNSHCX

2 مؤتمر هرتسليا 2018: لا يمكن تجاهل حدود تأثير الدول العربية على الساحة الفلسطينية، وقدرة الأنظمة المحدودة على اتخاذ قرارات معاكسة للرأي العام العربي، ويبدو أن قوّة الضعيف - الفلسطيني ليست قليلة في واقع الشرق الأوسط. للمزيد، انظر: bit.ly/2ZZb8pv

على مقاومة الدولة العربية للثورات التي سُميت بالربيع العربي. ففي نظر لويز فوسيت، أستاذة العلاقات الدولية بجامعة أكسفورد، التحالفات والتعاون والنظام الإقليمي هي أمور مهمة؛ لأنها توجه وتؤطر الجدل حول السياسة والمجتمع الداخلي¹. ما تقوله لويز فاوست يسمّى من زاوية نظر معاكسة بـ«الثورات غير المكتملة» لدى Charles Tilly أي الثورات التي ركّزت على الحرية والوضع الداخلي، دون أن تمتد إلى التحرر والسيطرة الأجنبية.

في عرضنا للمشاريع الإقليمية المائية سنهتم بالمشاريع الخاصة بنهر الأردن، وقناة البحرين، وقناة نهر النيل، وأنبوب السلام من تركيا إلى الخليج الفارسي. كما سنتطرق إلى التطورات الأخيرة في الدينامية الإقليمية، وما تفرضه من قيود وفرص بالنسبة لفلسطين. بالطبع، تطورات مثل اتفاق السلام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة (2020) تُقلص من إمكانيات المناورة الفلسطينية، إذ إنه من المفترض أن يكون هذا السلام إغراءً للطرف الإسرائيلي، لكي ينسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة (المبادرة العربية للسلام 2002). كما أن الورقة تطمح إلى طرح بعض الأفكار بخصوص الأمن المائي الفلسطيني في إقليم غير مستقر.

عرض المشاريع الإقليمية المائية:

• مياه نهر الأردن

أولاً، يشترك في حوض نهر الأردن كل من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل. يغطي هذا الحوض مساحة 18000 كم² من جبل الشيخ وحتى البحر الميت، ويضم الأردن العالي، وبحيرة طبريا، ونهر اليرموك، والأردن الأسفل. حصص هذه الدول من المياه المشتركة: لبنان 5 م م (مليون متر مكعب من المياه)، سوريا 160 م م، الأردن 235 م م م وإسرائيل 870 م م م، بينما لا تحصل فلسطين على شيء من هذه المياه.

ثانياً، تدل هذه الحصص على سيطرة إسرائيلية على مياه نهر الأردن وتجاهل لما اقترحتته خطة إريك جونستون، في 30 أيلول 1955: 35 م م من لبنان، و132 م م لسوريا، و720 م م للأردن تشمل حصة الضفة الغربية. لا بد من التنويه إلى أن تدخل مبعوث الرئيس الأميركي جونستون جاء بعد صدامات بين إسرائيل والدول العربية المتشاطئة، مثل سوريا والأردن، بعد أخذ إسرائيل خطوة أحادية الجانب وإنجاز مشروع أنبوب نقل المياه سنة 1953، من الأردن العالي إلى منطقة النقب. يذكر د. منذر حدادين أن المفاوضات الأردني انطلق من هذه

1 Louise Fawcett (editor), *International Relations of the Middle East*, Third Edition, Oxford University Press 2013. Louise Fawcett, *States and sovereignty in the Middle East: myths and realities*, *International Affairs* 93: 4 (2017) 789–807; doi: 10.1093/ia/iix122

الخطة في اتفاقية السلام العام 1994 ونجح في الحصول على الكمية التي حددت للأردن وهي 479 م م م (أودية جانبية 175 م م م، ومياه جوفية 8 م م م، ومياه نهر اليرموك 296 م م م). بالنسبة للطرف الفلسطيني، يدعم د. منذر حدادين بأنه على المفاوض الفلسطيني أن يطالب استنادًا إلى خطة جونستون بـ241 م م م (100 م م م من مياه نهر الأردن-بحيرة طبريا، 81 م م م من مياه نهر اليرموك، 52 م م م من مياه أودية جانبية، و8 م م م من مياه جوفية من الأراضي الفلسطينية في حوض النهر).¹

ثالثًا، تذكر خطة جونستون في نصها النهائي الاستخدام السلمي والمنصف لمياه النهر، والحق الأساسي في القانون الدولي لكل دولة متشاطئة في الحصول على حصة من المياه المشتركة. أصبح الاستخدام السلمي والمنصف حقًا أساسيًا أكدت عرفيته محكمة العدل الدولية في قضية المجر ضد سلوفاكيا العام 1997. كما أن إسرائيل وافقت من خلال توقيع مذكرة تفاهم بينها وبين الولايات المتحدة على الحصاص التي اقترحتها خطة جونستون. وفي المقابل، لم تعترض الدول العربية على الحصاص بل امتنعت عن التوقيع؛ لأنها اعتبرت أن موافقتها ستشكل اعترافًا ضمنيًا بإسرائيل. هذا يؤكد عرفية خطة جونستون، ما يعني أن الحق الأساسي للفلسطينيين يستند إلى أساس قانوني وتاريخي.

رابعًا، ما يميّز الاتفاق بين إسرائيل والأردن 1994 هو أنه اتفاق غير مكتمل، يسود فيه الغموض من ناحية تزويد الأردن بـ50 م م م من مياه نهر الأردن (وهي في الحقيقة من بحيرة طبريا لكن لم يتم ذكر بحيرة طبريا لكي لا تعتبر الأردن متشاطئة لها) و10 م م م من مياه نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبريا. اقترحت إسرائيل أن تقوم بنقل مياه محلاة من البحر الأبيض المتوسط، وبيعها للأردن والسلطة الفلسطينية، على الرغم أنه اتفاق العام 1994 يقضي بنقل المياه من نهر الأردن بدون أي مقابل؛ كون ذلك يدخل ضمن حصة الأردن في المياه المشتركة. ويدل هذا على موقف إسرائيلي يهدف إلى جعل الأردن تابعًا لإسرائيل فيما يخص حقوقه المائية.

خامسًا، في العملية السلمية مع الطرف الفلسطيني اهتمت إسرائيل بالحفاظ على الموارد المائية. اعترفت اتفاقيات أوسلو بحقوق الشعب الفلسطيني المائية، وعلى الرغم من ذلك أنكرت إسرائيل ضمن هذه الاتفاقيات الانتقالية حق الفلسطينيين في مياه نهر الأردن. في تقرير لسلطة المياه الإسرائيلية من العام 2009 باللغة العبرية، نرى أن العلاقة بين إسرائيل وفلسطين في موضوع الموارد المائية تنحصر في المياه الجوفية لجبال فلسطين الوسطى،

1 منذر حدادين، التحديات الإستراتيجية لقطاع المياه في الأردن، سلسلة كراس الرأي الإستراتيجي، مركز الرأي للدراسات، عمان، 2011، ص 17-18.

دون أي ذكر لمياه نهر الأردن.¹ وفي تقرير آخر حول الجدل بموضوع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الأغوار يشير مؤلفو التقرير إلى أهمية المياه وإلى أن إسرائيل قامت بحفر 20 بئرًا حتى العام 1992، تنتج 30 م م م، ثم قامت بمنع حفر أي بئر جديدة بعد العام 1993، أي بعد اتفاقيات السلام.²

• قناة البحرين:

أولاً، تمتد قناة البحرين بطول 200 كم، من البحر الأحمر في الجنوب وحتى البحر الميت في الشمال. وهي مشروع أساسي بالنسبة للأردن التي تعاني من ضغوط فيما يخص الأمن المائي، بسبب زيادة السكان ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين بين 1948-1968، واللاجئين السوريين بعد 2011 الذين يصل عددهم إلى 1.4 مليون شخص بعد العام 2011.

ثانياً، تم إدخال مشروع القناة بداية في اتفاقية العام 1994 بين إسرائيل والأردن، ومن ثم في مرحلة لاحقة، انضمت السلطة الفلسطينية إلى اتفاق ثلاثي يجمعها مع الأردن وإسرائيل على تنفيذ المشروع في العام 2013.³ وفق المشروع، تُبنى القناة في الأراضي الأردنية بالإضافة إلى محطة تحلية ومحطة توليد كهرباء. وفق الاتفاق الثلاثي الذي وُقِع في واشنطن تحت مظلة البنك الدولي يكون تنفيذ المشروع خلال المدة 2013-2020، لكن ما زال تنفيذ المشروع معقلاً.

ثالثاً، يهدف الاتفاق إلى إيقاف تراجع مستوى المياه للبحر الميت التي تتراجع متراً كل سنة منذ العام 1967؛ بسبب التغير الإقليمي، لكن أيضاً بسبب حجز مليار متر مكعب من 1.3 مليار متر مكعب من مياه نهر الأردن وهو الرافد الأساسي للبحر الميت. بالإضافة إلى هذا الحجز الذي يتم على يد سوريا والأردن في نهر اليرموك وعلى يد إسرائيل في طبريا، هناك المناطق الصناعية التي تسهم في زيادة عملية التبخر للمياه في منطقة معروفة بدرجة حرارتها العالية.

رابعاً، ينص الاتفاق على نقل 200 م م م إلى البحر الميت، منها 80 م م م من المياه المحلاة ستستخدم للشرب وسُتوزع بين الأطراف الثلاثة، والباقي سيرمي في البحر الميت. يُنتقد هذا المشروع لما يحمله من مخاطر بيئية للبحر الميت، حيث بالإمكان إنقاذه من خلال التخلي عن حجر مياه نهر الأردن، بالإضافة إلى نقل الصناعات الموجودة في البحر الميت. كذلك،

1 قضية المياه بين إسرائيل والفلسطينيين، سلطة المياه الإسرائيلية، 2009: bit.ly/304oSiV

2 لي كونيير وأرنون سوفير ويوفال كنعان، مستقبل غور الأردن، ص 13.

3 Red Sea Dead Sea Study Program to Report on Latest Findings, World Bank, 15/6/2010: bit.ly/3BreWxS

ينتقد من ناحية تكلفته، حيث سيكلف المتر المكعب من المياه المحلاة 2.7 دولار أميركي في الأردن، و1.85 في إسرائيل وفلسطين، بينما في محطات التحلية الإسرائيلية يكلف المتر المكعب فقط 0.61 دولار أميركي.¹

خامسًا، لم يتم التقدم في هذا المشروع بسبب عدم اهتمام إسرائيلي، إلا أن الأردن ضغطت باتجاه تنفيذ المشروع؛ لدوره في تعزيز التعاون بين الدولتين، ليشمل المياه بالإضافة إلى الغاز الطبيعي. كما أن للطرف الفلسطيني في هذا الاتفاق دورًا ثانويًا، وفي ظل عدم الاعتراف بفلسطين كدولة متشاطئة للبحر الميت وذات سيادة؛ فإن هذا المشروع يكرّس كونفدرالية معينة لصالح الأردن.

• أنبوب نهر النيل (قناة السلام)

أولًا، تم التفكير في هذا المشروع بعد توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر (26 آذار 1979)، وكان يهدف إلى نقل مياه من نهر النيل إلى شمال سيناء؛ لريّ 400000 فدان. يدخل هذا المشروع ضمن مجموعة من المشاريع في مصر لتوسيع رقعة أراضيها للزراعة؛ وذلك لمواجهة التكاثر السكاني الذي تعرفه في المدّة الأخيرة. أراد السادات تطوير شبه جزيرة سيناء بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها لكي تكون مأهولة بالسكان، وتشكل عائقًا أمام أي هجوم مباغت مثلما حصل في العام 1956 و1967، وتكمن أهمية هذا المشروع في الجانب السياسي أكثر منه في الجانب الاقتصادي.²

ثانيًا، قامت شركة Dames and Moore الأميركية بدراسة الموضوع في العام 1982 فاقترحت أنبوب مياه إلى شبه جزيرة سيناء، وفيما بعد قامت وزارة التخطيط الإقليمي في مصر بمتابعة الموضوع. ترتبط إمكانية تنفيذ هذا المشروع بكمية المياه المتوفرة؛ فقدرة نهر النيل تقدر بـ84 مليار متر مكعب من المياه، وبعد التبخر يبقى منها 74 مليار متر مكعب، حصة مصر منها حسب اتفاقية 1959 بينها وبين السودان هي 55 مليار متر مكعب. هناك دراسة للبنك الدولي بإمكانية استغلال المياه لري من 800 ألف وحتى مليون فدان من المياه التي لا تستخدم وتترك للذهاب إلى البحر.³

1 أورا كورين، تدشين «قناة البحر»: إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية يوقعون اتفاقية لتصريف المياه إلى البحر الميت، ذا ماركي، 2013/2/13: bit.ly/3mCbomb

2 Waguih Ahmad Abdel-Latif, Le projet de développement du Nord-Sinaï, Développement économique vs développement durable/ The evaluation of a project: the development of North Sinai, In: Revue de géographie de Lyon, vol. 73, n°3, 1998, Géographie sociale de l'Égypte: ouverture et cloisonnement, p235-238; doi: bit.ly/3olCrPn

3 Ibid.

ثالثًا، من العوامل التي يجب أن تؤخذ بالحسبان في تنفيذ هذا المشروع، وبالإضافة إلى حاجيات الشعب المصري، هو أن دول أعلى النهر، ولا سيما أثيوبيا وهي غير طرف في اتفاقية 1959، وترى أثيوبيا أن مصر والسودان حصلتا على حصة الأسد من نهر النيل. تعمل أثيوبيا على مشاريع تنمية تحتاج إلى كميات من المياه؛ الأمر الذي سيجعل من زيادة حصة مصر أمرًا صعبًا، فأثيوبيا تطالب بإعادة النظر في توزيع المياه بشكل منصف (الخلاف على سد النهضة).

• أنبوب السلام: تركيا - دول الخليج الفارسي

أولًا، في 1986 اقترح رئيس تركيا السابق تورغوت أوزال أنبوب السلام لنقل المياه من تركيا إلى الشرق الأوسط. يتجاوز المشروع توفير المياه لإقليم يعاني من مشاكل مناخية؛ إذ يهدف أيضا إلى المساهمة في الاستقرار الإقليمي.

ثانيًا، يتضمن المشروع نقل مياه من نهري سيحان وجيحان (Ceyhan & Seyhan) بكمية 6 م م بعد استخدام تركيا من النهرين.¹ في البداية شمل المشروع دولة إسرائيل، لكن فيما بعد وبسبب رفض الدول العربية تم تأجيل المشروع إلى مرحلة ما بعد تحقيق السلام بين الدول العربية وإسرائيل. وفق المشروع، اقترح إقامة أنبوبين إلى منطقة الشرق الأوسط، بتكلفة 21 مليار دولار، على أمل أن يتم تمويله من دول الخليج، إلا أن ذلك لم يحصل.

ثالثًا، في ردّ على الاقتراح التركي وافقت إسرائيل في تقرير من العام 1996 على استيراد المياه من تركيا إلى الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، إذ اعتبرت أن ذلك يتوافق مع رؤية وزير خارجيتها شمعون بيرس للشرق الأوسط الكبير. وفي 1999 زار الرئيس التركي سلمان ديمرال إسرائيل، وعرض عليها نقل مياه نهر مانافجات بقوارب كبيرة إلى أشكلون ومن ثم إلى النقب.

رابعًا، طرحت هذه المشاريع قبل صعود رجب أردوغان إلى الحكم في العام 2002 وتياره الإسلامي الإصلاحية (الإخوان المسلمين)، إذ ستعرف الديبلوماسية التركية تغييرًا باتجاه ترويج «للمقراطية الإسلامية»، وستهتم بتعزيز نفوذها في المنطقة العربية، من خلال تبني موقف ديبلوماسي نقدي تجاه السياسة الإسرائيلية، دون أن تخرج عن مبدأ «لا أعداء في الجوار»، فهي لا تعتبر دولًا مثل إسرائيل وإيران والسعودية أعداء لها، إنما قوى منافسة في

1 Dursun Yildiz, The Peace Water Pipeline and innovative hydro diplomacy: Is Turkey's "Peace Water Pipeline Project" Worthwhile to be Considered Again?, Research Gate, 2018: bit.ly/305JUgZ

الساحة الإقليمية¹. الاهتمام التركي بالعلاقة التركية العربية ربما يفسر اقتراح الباحث التركي دورسون يلدز، مدير الأكاديمية الهيدروسياسية في تركيا، بمد أنبوب إلى الأردن بسبب مشكلة المياه فيها، وهذا يأتي أيضا في مرحلة تعتبر فيها إسرائيل أن مشروع قناة البحرين قابل للتأجيل.

المشاريع المائية ودينامية القوة في الإقليم:

لا شك أن التعاون في مجال المياه يتأثر بالتحولات في القوة الإقليمية وبتوزيعها بين الدول المختلفة. في نظرنا، هناك أطروحتان بخصوص دينامية القوة الإقليمية تستحقان أن نتوقف عندهما، قبل أن نتطرق إلى أثر ذلك على مجال المياه.

• أطروحة الحرب الباردة الجديدة:

«حرب باردة جديدة» بين إيران وقطب المقاومة الذي يجمع سوريا وحزب الله من جهة، والعربية السعودية والإمارات ومصر من جهة أخرى. يُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى نظام إقليمي يتميز بالصراع بين جهة راديكالية تريد التغيير، ووجهة معتدلة تريد الحفاظ على الوضع القائم كما كان في فترة الخمسينات والستينات؛ حرب باردة بين جهة راديكالية تريد تحقيق الوحدة العربية ووجهة معتدلة (رجعية) تريد الحفاظ على الوضع القائم.² تستند هذه الأطروحة إلى موقف واقعي يأخذ بالحسبان تغييرات في علاقات القوة الإقليمية الذي يضاف إليه جانب أيديولوجي يتمثل بالاختلاف بين الهوية السنية أو الشيعية.

بلا شك، أدى غياب العراق كقوة إقليمية فراعًا استفادت منه إيران والعربية السعودية، حيث نرى محاولة من قبل هاتين القوتين صياغة للإقليم بما يتلاءم مع مصالحهما، في لبنان وسوريا واليمن والعراق وغيرهم. لكن يجب ألا ننسى أن الحرب الباردة الجديدة غير مستقلة عن توسع الحلف الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط. بالطبع سبق وجود الحلف حرب الكويت 1990/1991، إذ إن تركيا وإسرائيل مثلتا نقاًا متقدمة لهذا الحلف، لكن أهمية هذه الحرب من وجهة نظر أميركية هي أنها سمحت بدخول القوات الأميركية إلى منطقة الخليج

1 Hasan Kosebalaban, Turkey and the New Middle East: Between Liberalism and Realism, Perceptions, Volume XVI, No 3, 2011, p 93-114.

2 Ruth Hanau Santini, A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited, The International Spectator, Volume 52, Issue 4, 3/11/2017: bit.ly/3oMnMr6

وانظر أيضًا

Morten Valbjørn & André Bankthe, New Arab Cold War: rediscovering the Arab dimension of Middle East regional politics, Review of International Studies, University of Cambridge, 1/8/2011: 38 (1), 3-24: bit.ly/3mHtcfL

الفارسي الغنية بمصادر الطاقة. يوجد حالياً، وبالإضافة إلى اتفاقيات ثنائية بين دول الخليج والحبف الأطلسي، اتفاقية تعاون أممي بين مجلس تعاون دول الخليج والحبف الأطلسي. وتبرير هذه الاتفاقيات يستند إلى الحرب، ضد الإرهاب والآن إلى التهديد الإيراني.¹ فالتقسيم بين هوية سنبة وهوية شيعية أو بين قوى الاعتدال العربية السعودية الأردن ومصر من جهة وقوى الراديكالية مثل إيران وسوريا من جهة أخرى يعكس توسع الحبف الأطلسي في منطقتنا.

ساهم هذا التوسع وهذه الحرب الباردة في تعزيز اندماج إسرائيل في النظام الإقليمي، حيث إن التعاون المخفي والأمني الذي مارسته بعض الدول العربية أصبح علنيًا، ويطمح تجاوز السلام البارد مع مصر والأردن من خلال توسيع التعاون إلى مجالات الطاقة والمياه، وأقفل الباب في الوقت ذاته أمام تطور إيجابي لاتفاقيات أوسلو من ناحية تحقيق الدولة الفلسطينية. هناك تركيز من قبل الطرف الإسرائيلي على موضوع التهديد الإيراني، وعلى إمكانات الاستفادة من التوسع باتجاه الخليج دون أن يكون لذلك تأثير على الاحتلال والسيطرة التي تمارسها على الأراضي الفلسطينية.

إن نجاح جو بايدن في الانتخابات في الولايات المتحدة يثير تفاؤلاً من ناحية التخفيف من حدة هذه الحرب، إذا أخذنا بالاعتبار تصريحاته التي تُدكر بموقف شخصية بارزة في تصميم السياسة الخارجية الأميركية زبغنيو برجنسكي الذي شدد على أن المهمة الكبرى للرئيس الأميركي؛ هي الحفاظ على الشرعية العالمية للولايات المتحدة، من خلال ترأسها الجهد الجماعي لتثبيت نظام اندماجي لإدارة عالمية. وأشار بالإضافة إلى التوسع وضم شركاء جد (مثل إيران) لضرورة إدخال علاقات سلمية، إلى إعادة حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى مركز الأمور الدولية.²

• أطروحة الديمقراطية والسيادة (الربيع العربي):

يختلف النظام الإقليمي في الشرق الأوسط عن غيره، في أنه غير مقبول وقابل للطعن والجدل. في نظر غريغوري غوز، الخبير الأميركي في الشؤون الدولية «التحدي الذي تواجهه الدولة والسيادة في الشرق الأوسط هو ما يضع هذا الإقليم بموقع مختلف عن غيره في العلاقات الدولية»³؛ فتراجع خطاب القومية العربية هو الذي قاد إلى اتفاقيات أوسلو، كما أن صعود

1 Mahdi Darius Nazemroaya, The globalization of military power: NATO expansion, Global Research, 18/5/2007: www.globalresearch.ca

2 Zbigniew Brzezinski, Major foreign policy challenges for the next US president, International Affairs, 85, 2009, p 53-60.

3 F. Gregory Gause III, Systemic Approaches to Middle East International Relations. International Studies

الإسلام قاد إلى الحرب بين العراق وإيران. في المدة الأخيرة، يأخذ الجانب الأيديولوجي شكل العامل الداخلي (الثورة ضد السلطوية) الذي يملك آثارًا على مستوى الإقليم.¹ وهذا ما يؤكد أيضًا غريغوري غوز:

“In the Middle East case, it is important to reemphasize that the changes in state-society relations are not

specific to a single country. They describe a process occurring in most, if not all, of the local members of the

Middle East international system. The changes in this particular domestic variable are systemwide, are having systemwide effects, and deserve more study”.²

بالفعل هناك تراجع للوطن العربي كوحدة جيوسياسية، حيث انتقلنا من «الحوار العربي الأوروبي» مثلًا في سنوات السبعينيات إلى مشاريع مثل «الاتحاد من أجل المتوسط» أو «الشرق الأوسط الكبير» التي تحمل مصالِح أجنبية بالنسبة للوطن العربي. كما انتقلنا من «الوحدة العربية الاقتصادية» (في العام 1957 أُقيم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي لم يعمل قط) إلى منطقة تجارية حرة بين الدول العربية في العام 2005. تستند المنطقة التجارية الحرة إلى وجود دول مستقلة؛ الأمر الذي يؤكد منطلق الدولة القطرية في السياسة الإقليمية. يبرز هذا المنطق في تبرير اتفاق السلام بين إسرائيل والإمارات، ففي نظر ابتسام الكتبي، أستاذة العلوم السياسية ومؤسسة لمركز الإمارات للسياسات،

The Emirati decision to normalize relations with Israel was determined by realities on the ground, including that there were no occupied territories that required negotiation and no history between the two countries on the battlefield. The normalization was based on genuine cooperation that serves both countries and the desire to establish a new security system. It is a peace based on options, not necessity.³

انتقلنا من خطاب يشدد على وحدة المصير للأمم العربية، إلى خطاب يأخذ طابعًا سياسيًا أو ثقافيًا؛ سياسي بأن ينطلق من العلاقة بين الدول، وثقافي بأن يأخذ بعين الاعتبار الثقافة

Association Published by Blackwell Publishers, 1999, p 11-31.

1 Philipp O. Amour, Israel, the Arab Spring, and the unfolding regional order in the Middle East: a strategic assessment, *British Journal of Middle Eastern Studies*, 2017, 44:3, 293-309.

2 Gregory Gause Idem, p 30.

3 Ebtesam al- Ketbi, Dore Gold, Barbara A. Leaf, and David Makovsky, *The UAE-Israel Breakthrough: Bilateral and Regional Implications and U.S. Policy*, The Washington Institute for Near East Policy, 14/9/2020: bit.ly/3DrnYLC

الإسلامية العربية.¹ في نظرنا، أطروحة الديمقراطية والسيادة مهمة لأنه بالإمكان بناء خطاب وحدوي عربي، على أساس ديمقراطي، (لم يعد يُوحّد الوطن العربي إلا فكرة تغييره والخروج من النظام السلطوي)²، حيث تؤخذ السيادة بالمفهوم الديمقراطي، بخلاف المواقف التي تستخدم التحالفات الإقليمية «والسيادة» بهدف التحكم في المجتمع الداخلي. هنا، لا بد أن ننوه إلى أن خطاب الحرب الباردة الجديدة هو أيضاً خطاب تم بناؤه على يد نخب تتخوف من الربيع العربي. فأمننة (securitization) الصراع مع إيران يسمح للسعودية منع حدوث ربيع عربي في الخليج، واستمرارية حربها في اليمن، ويسمح لإسرائيل الاستمرار بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة أن دولة فلسطينية قد تتحول إلى دولة تابعة لإيران، وتهدد المصالح الإسرائيلية.³

• المشاريع المائية بين التنفيذ والتأجيل:

يتقاطع التوتر بين إيران والسعودية، والذي يوصف بالحرب الباردة، مع التوتر بين إسرائيل وإيران، وهذا التوتر يشكل مشكلة للقيادة الفلسطينية، فإيران تدعم عسكرياً ومادياً حركة حماس؛ لأنها في محور المواجهة، بينما ترفض القيادة الفلسطينية أي مواجهة عنيفة مع الاحتلال، وتتبنى نهجاً دبلوماسياً وقانونياً. كذلك وبسبب بروز إيران كقوة إقليمية؛ هناك تقارب سعودي إسرائيلي يتناقض مع المبادرة العربية 2002. أهم من ذلك هو تبعات هذا التوتر على العلاقة بين دول عربية قريبة من السعودية مثل مصر والأردن، حيث نشهد في المدة الأخيرة تقارباً بين هذه الدول، إذ تتشارك المواقف الأمنية مع إسرائيل. اعتبرت مصر في العام 2015 أن حركة حماس هي حركة إرهابية، وتجتهد في المصالحة الفلسطينية ضمن رؤية أمنية تستند إلى محاربة الإرهاب وحركات مثل حركة الإخوان المسلمين وإيران.

منذ صعود عبد الفتاح السيسي إلى الحكم في العام 2014، هناك تعاون بين إسرائيل ومصر في المجال الأمني، وحدثاً في مجال الطاقة، كما أن مصر قد تستعين بإسرائيل وبعلاقتها الجيدة مع أثيوبيا للتأثير عليها في موضوع المياه وسد النهضة. هذا التطور في موضوع تقاسم مياه النيل يجعل من الصعب أن يتم التفكير بتنفيذ قناة نهر النيل. فيما يتعلق بالأردن وعلى الرغم من التوتر بينها وبين إسرائيل بسبب تقاعس الأخيرة فيما يخص الانتقال إلى المراحل التنفيذية في قناة البحرين؛ فإن الأردن _وحسب اتفاقية 1994_ ربطت مصيرها في موضوع

1 Valbjørn, M., & Bank, A, The New Arab Cold War: rediscovering the Arab dimension of Middle East regional politics, Review of International Studies, 2012, 38 (1), 3-24: bit.ly/3oMsj8b

2 Michel Camau, L'exception autoritaire ou l'improbable point d'Archimède de la politique dans le monde Arabe, In: Elizabeth Picard: La politique dans le monde Arabe, Paris, Armand Colin, 2006, p 29-54.

3 Martin Beck, The Aggravated Struggle for Regional Power in the Middle East: American Allies Saudi Arabia and Israel versus Iran, Global Policy Volume 11, Issue 1, Feb 2020, p 84-92.

المياه بإسرائيل، حيث إن تنفيذ الاتفاقية يرتبط بتطوير محطات تحلية لنقل كميات من المياه إلى الأردن في منطقة طبريا. باختصار، مصر والأردن، وهي دول قريبة من السعودية والإمارات العربية المتحدة، تربط مصيرها وتطور تبعية تجاه إسرائيل فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، مثل شراء مصر الغاز الإسرائيلي والأردن للمياه من إسرائيل.¹

فيما يخص أنابيب السلام التي اقترحتها تركيا يوجد شك كبير لنجاحها؛ وذلك بسبب عاملين: عامل أيديولوجي وهو عامل الإخوان المسلمين، إذ حاولت تركيا أن تستفيد من الربيع العربي ومن سيطرة الإخوان المسلمين في مصر وتونس، لكن ذلك لم ينجح، بالإضافة إلى التنافس بينها وبين دول أخرى مثل السعودية وإيران. في موقفها تجاه إسرائيل وكما ذكرنا فهي توجه انتقادات للسياسة الإسرائيلية، دون تحويل إسرائيل إلى عدو؛ وذلك للحفاظ على العلاقات التجارية والسياحية، كما أنها تقدم دعمًا دبلوماسيًا وسياسيًا وماليًا لحماس، وهذا طبعًا بمباركة أميركية وإسرائيلية لسحب حماس من التأثير الإيراني.

الأمن المائي الفلسطيني: المناقشة السياسية القانونية:

بسبب أن الإقليم غير مستقر، نرى من الضروري أن يكون تعريف الأمن المائي الفلسطيني أولًا من خلال القانون الدولي. هذا مع العلم أن القانون الدولي للمياه تضمّن في تطوره مفهوم الأمن المائي² وأن الحالة الفلسطينية هي حالة صراع دولي؛ وبذلك فهي حالة قانون دولي. لهذا فإنّ التفكير بإستراتيجية فلسطينية لا بد أن يتطرق إلى القانون الدولي لحق تقرير المصير، والقانون الدولي للاحتلال، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للمياه العابرة للحدود القومية (الأحواض السطحية والجوفية، والأحواض الجوفية فقط)، والقانون الدولي البيئي. كل ذلك بهدف ضمان المياه في عناصرها الثلاثة: الكمية والجودة والوصول إلى المياه (Access). ثانيًا وفيما يخص الدينامية الإقليمية، نرى ضرورة التمييز بين الدول العربية ودول المحيط مثل إيران وتركيا وأثيوبيا. وداخل الدول العربية نرى أن تُعطى العلاقات مع مصر والأردن والعراق أهمية إستراتيجية؛ لما تملكه هذه الدول من تأثير مباشر على الضفة وغزة: «علاقات إستراتيجية مع مصر والأردن والعراق وعلاقات تجارية مع باقي العالم».

• جانب القانون الدولي:

أولًا، التمسك بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي تم التشديد عليه في قرار محكمة

1 Itamar Rabinovitch, Israel and the Changing Middle East, Brookings, Jan 2015: brook.gs/3uUjudm

2 Even though water security is a relatively recent concept it was latent in the process of the evolution of international water law, Kuokkanen T "Water Security and International Law" PER / PELJ 2017(20) – DOI, p 3: bit.ly/3uY0fQd

العدل الدولية الخاص بالجدار العام 2004 فيما يخص إقليم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. يتفرع عن هذا الحق مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد المائية (قرار الجمعية العامة 1803 من العام 1962) وهو مبدأ عرفي ملزم لكل الدول. لا بد من التنويه إلى أنه في قرار 2625 للجمعية العامة اعتبر حق تقرير المصير من المبادئ الأساسية للعلاقات السلمية بين الدول، كما تم التأكيد لاحقاً بأنه قاعدة أمر، أي أن انتهاكها هو انتهاك لأسس النظام القانوني الدولي. هنا، نقترح أن تتوجه القيادة الفلسطينية ومن خلال الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية، كما حصل في قرار الجدار، للمطالبة هذه المرة بقرار استشاري يخص استمرارية الاحتلال وأثره على العلاقات الدولية السلمية، تمامًا كما كان مع قرار ناميبيا في العام 1971. هذا التوجه أصبح مُلحاً مع خطوات إسرائيلية بخصوص الضم الإقليمي.

ثانيًا، تطبيق القانون الدولي الإنساني الذي يفترض أن الاحتلال هو مؤقت، وأنه مؤتمن على الموارد الطبيعية للشعب الذي يخضع للاحتلال. تعتمد إسرائيل تحييد القانون الدولي في موضوع المياه والموارد الطبيعية، وترتكز على اتفاقيات أوسلو ذاتها، وبالتحديد على طابعتها الانتقالي، كما نرى في قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص المحاجر (09/2164، ديسمبر 2011). هنا، يمكن للسلطة التوجه إلى الجمعية العامة لاتخاذ قرار يطالب الدولة الراعية لاتفاقيات جنيف أن تدعو إلى مؤتمر للأطراف السامية، كما حصل في العام 1998، للضغط على إسرائيل. ومن المهم عدم ربط ذلك بمسار المفاوضات، فقد أُلغيت الجهود الفلسطينية في تفعيل مؤتمر الأطراف السامية عشية محادثات كامب ديفيد العام 2000.

ثالثًا، تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان حيث هناك إقرار بحق في المياه كحق إنساني، بمعنى أن يعطى الجميع الحق المتساوي بالوصول إلى المياه، وبالتحديد المجموعات التي هي في وضع اقتصادي اجتماعي هش، مثل التجمعات البدوية في مناطق (ج)؛ ففي وادي صعب شرقي القدس يدفع المواطنون الفلسطينيون ثلاثة أضعاف ما يدفعه المستوطن في معالي أدوميم. هنا، ووفق قرار قانونية وعدم قانونية السلاح النووي 1996 لمحكمة العدل الدولية، اعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان قانونًا عامًا *lex generalis*، والقانون الدولي الإنساني قانونًا خاصًا *lex specialis*، بمعنى أن القانونين يشكلان معًا قانون الصراع، ويجب تفسير قانون حقوق الإنسان انطلاقًا من القانون الخاص، أي القانون الدولي الإنساني.

رابعًا، الالتزام بالقانون الدولي للمياه العابرة للحدود، حيث سميّز بين أحواض المياه الجوفية في جبال فلسطين الوسطى وفي الساحل، ومياه نهر الأردن. بالنسبة للمياه الجوفية، في جبال فلسطين الوسطى فلسطين هي في أعلى المياه المشتركة، بينما في الساحل فلسطين هي

في أسفل المياه المشتركة. لم يتم التطرق إلى المياه الجوفية المستقلة عن المياه السطحية إلا متأخرًا. فرابطة القانون الدولي وهي مؤسسة خاصة لم تذكر ذلك في قواعد هلسنكي للمياه 1966، وأثارت الموضوع فقط في قواعد سيئول 1986. وُضع موضوع المياه الجوفية على أجندة لجنة القانون الدولي فقط في العام 2002، وطرحت اللجنة مشروع مواد اتفاقية المياه الجوفية العام 2008. بالاستناد إلى هذه المواد يوجد المادة الثالثة التي تؤكد السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، حيث تؤخذ المياه بأنها شبيهة بمراد أخرى مثل النفط والغاز الطبيعي، وهذا يختلف عن موقف اتفاقية العام 1997 التي تتبنى السيادة المحدودة. ليس من الواضح إذا كانت هذه المواد تسود في حالة اتفاق سابق، لكن لا يوجد في اتفاقيات أوسلو أي توضيح للحقوق الفلسطينية المائية؛ مما يعني أن المفاوضات الفلسطينية يستطيع الاعتماد على المادة الثالثة في هذا الموضوع. بالنسبة للمياه الجوفية أو لمياه نهر الأردن فالاستخدام السابق الذي تدّعيه إسرائيل غير مقبول، حتى ولو أسندته إلى مبدأ عدم إحقاق ضرر، وكأنه المبدأ الأساسي؛ لأن المبدأ الأساسي هو الاستخدام المنصف والمعقول، وهذا ما اكدته محكمة العدل الدولية، في قرارها الأوروغواي ضد الأرجنتين العام 2010. ويأخذ هذا المبدأ عدة عوامل بعين الاعتبار، ولا يوجد هناك تفضيل لأي من الاستخدامات. يرى الباحث جوزيف ديلايينا أن جميع المجتمعات الوطنية في وادي الأردن قد قبلت مبدأ الاستخدام المنصف والعدل، فقد صادقت الأردن ولبنان وسوريا على اتفاقية الأمم المتحدة العام 1997 التي تعطي هرمية لصالح هذا المبدأ، كما أنه في إعلان المبادئ المتفق عليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في العام 1993، تم اعتماد صراحة المبدأ القانوني «للاستخدام المنصف» كأساس لحل نزاعاتهم حول المياه.¹

خامسًا، تبنّي مقارنة بيئية للمياه، بمعنى محاولة التفكير في الاستخدام المستدام للمياه، وفي تقليل الضغط على المياه المتوفرة، من خلال مشاريع معالجة لمياه الصرف الصحي، وتقليل نسبة المياه المخصصة للزراعة من خلال التفكير ببدائل زراعية.

سادسًا، أن لا تعتبر المياه الناتجة عن المشاريع الإقليمية بديلة عن المياه الفلسطينية، حيث نجد أنه لا مانع لدى النخبة الإسرائيلية من بناء محطات تحلية، بهدف توفير المياه للفلسطينيين وداخل الحدود الإسرائيلية (في أشكلون وليس في غزة مثلًا)، وعدم مشاركة المياه بشكل أكثر إنصافًا لمصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ الامر الذي يمنح الفلسطينيين أمنًا أكبر، وسيطرة مستقلة على قدرتهم لتلبية احتياجاتهم من المياه.

1 Joseph W. Dellapenna, The Role of Law in Resolving Conflicts and Promoting Cooperation over Water in the Jordan Valley.

• جانب القيود والفرص التي توفرها الدينامية الإقليمية

أولاً، فيما يخص مصر والأردن، فهي دول مهمة إستراتيجياً للدولة الفلسطينية، وتشارك فلسطين معها في أكثر من مشروع، في تجمّع دول الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط الذي يضم كذلك إسرائيل واليونان وقبرص، وفي مشروع قناة البحرين مع الأردن وإسرائيل. لكن هناك تطور لمشروع جديد هو مشروع «المشرق الجديد» (2019) الذي يجمع العراق والأردن ومصر¹، ومن الضروري أن تنضم إليه فلسطين. حتى وإن انبثق هذا المشروع عن الحرب الباردة الجديدة وعن محاولة سحب العراق من التأثير الإيراني، إلا أنه يشكل نواة تستند إلى العنصر العربي، وإلى امتداد جغرافي وديمقراطي مهم في الحالة الفلسطينية، بالإضافة إلى علاقة خاصة من قبل هذه الدول بتاريخ الصراع مع إسرائيل منذ نشأتها. تستطيع فلسطين المشاركة في هذا المشروع والتأثير على تطوره، إذ إنه ما زال في بدايته، كما تستطيع الاستفادة منه في مواجهة الخطوات الأحادية الجانب من الطرف الإسرائيلي، كما هو الحال في موضوع الضم.

مما سبق، يظهر أهمية المياه في تدهور العلاقة بين إسرائيل والأردن. في مشروع قناة البحرين تم تبني النموذج ذاته في عملية اتخاذ القرار، وهو نموذج الإجماع، حيث يستطيع الإسرائيليون كما في لجنة المياه المشتركة (أوسلو) منع المشروع من التقدم، من خلال رفض أي قرار لا يعجبهم. بالإضافة إلى محاولتهم السيطرة في مجال المياه نجد أن الإسرائيليين عازمون على ممارستها أيضاً في موارد طبيعية أخرى. لقد وقعت شركة الكهرباء الأردنية على شراء 45 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من شركة لفيتان الإسرائيلية لمدة 15 عامًا، كما أنه ومنذ العام 2017 تشتري شركة فوتاش الأردنية الغاز الطبيعي من شركة تمار الإسرائيلية. هذه التبعية في الموارد الطبيعية نجدها أيضاً لدى مصر، حيث وقعت شركة كاتسا الإسرائيلية مع شركة أنابيب EMG على تمرير الغاز الطبيعي إلى مصر، من شركتي لفيتان وتامر الإسرائيليتين. ستحصل شركة كاتسا ما يقارب 200 مليون دولار أرباحاً سنوية من هذه العقود².

وقال حاييم كورن، السفير الإسرائيلي السابق في مصر: بعد أن حاول الرئيس السابق محمد مرسي تقليص العلاقة مع إسرائيل، محاولاً اغتنام الفرصة لإلغاء اتفاقية السلام، يعمل السيسي منذ 2014 على تطوير العلاقة مع إسرائيل في المجال الأمني، كما يظهر في محاربة الجهاديين في سيناء، كما أنّ هناك محاولات لتحويل السلام، من سلام بارد إلى سلام حار،

1 انظر: وليد سالم، القضية الفلسطينية في عالم عربي متغير: الخطوة الإماراتية في سياق تحولات النظام الإقليمي العربي، ملتقى فلسطين، 2020/9/13، bit.ly/3akAikm

2 حاييم كورن، إسرائيل ومصر... 40 عامًا من البرود والدفع الإستراتيجي، صحيفة هآرتس، 2020/2/26، bit.ly/3ACTvst

يتضمن التعاون في مجالات أخرى، مثل مجال الطاقة والزراعة¹.

لا يمكن تجاهل أن صعوبة تحويل السلام البارد إلى سلام حار مع الأردن ومصر يرتبط بالأساس بموقف الرأي العام المصري والأردني، حيث ما زال الموقف أن اندماج إسرائيل لا يمكن أن يكون إلا من خلال التقدم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. هذا ما عبّر عنه السفير المصري خالد عزمي في كلمته في مؤتمر هرتسليا في حزيران/يونيو 2019، عندما صرّح أن حلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يجب أن يكون قبل كل المسائل الأخرى²، ليلمّح إلى دور مصر كوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين، وبالأساس بين إسرائيل وحماس، وليخاطب الرأي العام المصري.

ثانياً، تبنّى الحوار المفتوح مع دول الخليج والدول المجاورة، مثل إيران وتركيا، التي تشترك معها فلسطين في المؤتمر الإسلامي. اتفق هنا مع زميلي د. وليد سالم بأنه «ربما يجدر أن تقيم فلسطين منتدى دائماً للحوار مع دول الخليج، قد تدعو الأردن ومصر أيضاً للمشاركة فيه، بحيث يكون هذا المنتدى مكاناً لحوار جدي وصبور، تطرح من خلاله تجربة فلسطين المرة في التفاوض مع إسرائيل؛ لكي يتعلم منها العرب. وكذلك تطرح من خلاله رؤى فلسطين لكيفية حل المشكلات العربية مع تركيا وإيران، بحيث لا يكون الطرح «أنائيّاً» حول مشكلة فلسطين وحسب، كما ربما من المناسب الانخراط في تقديم مبادرات فلسطينية لإيران وتركيا، حول كيفية تقليص تدخلاتهما المنفردة في المنطقة، بدلاً من اعتماد الحوار مع أنظمتها وشعوبها. وبهذا تعود فلسطين إلى امتلاك زمام المبادرة، وتظهر فعلياً للعرب والدول الإسلامية اهتمامها بقضاياهم، وحرصها عليها وليس على قضية فلسطين فقط»³.

في موضوع التفاوض، لا شك أن الاتفاقات غير المكتملة التي تعكس «الغموض البتّاء» أظهرت حدودها في اتفاقيات السلام. كما أنه في مجال المياه، يجب الإشارة إلى مساريين: المسار السياسي والمسار التقني؛ فالعلاقة بين الخير والسياسي في مجال المياه أساسية، سواء أكان الخير في المجال العلمي والتقني أم في المجال القانوني. لا بد من تطوير العلاقة مع الخبراء العرب، وقد يتطلب ذلك تفعيل الأدوات المؤسسية للجامعة العربية، حتى وإن أظهرت هذه المؤسسة هشاشة فهي ما زالت الإطار للتعاون بين الدول العربية، بالإضافة

1 حاييم كورن، إسرائيل ومصر: شراكة إستراتيجية، تباعد مدني؟، «متفيم» - المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية، bit.ly/30fvj2R:2018

2 السفير المصري: «الحل اتفاق بين البلدين وليس قرارات دولية»، جي دي إن العبرية (JDN)، 2019/6/30. bit.ly/3annABC

3 وليد سالم، القضية الفلسطينية في عالم عربي متغير، مصدر سابق.

إلى التفكير بتطوير آليات قرار وتعاون في مواضيع تقنية واقتصادية، بشكل نستند فيه إلى الحكمة القائلة: من الأفضل «التخلص من المياه الوسخة فقط، وليس من الطفل والمياه الوسخة معًا بعد غسله».

CMI MARTTI AHTISAARI
PEACE FOUNDATION

المحتوى الوارد في هذا الإصدار
لا يعكس الرأي الرسمي لمؤسسة مارتتي أهتيساري للسلام (سي أم أي)



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT